
شهرية تصدر عن الجمعية الوطنية الحجازية

العدد (٥) ٢٠٠٣/٣/١٥

الحجاز

هذا الحجاز تأمّلوا صفحاته سِفرُ الوجودِ ومعهدُ الآثارِ

- المستأكلون بمعزوفة «الوحدة الوطنية»
- مجتمع مسيّس وعائلة مالكة انتهت صلاحيتها
- تصفية إرث الحجاز الديني لصالح الوهابية
- تقرير: لا تطوّر في حقوق الانسان السعودي

انعكاسات الحرب

هل أصبحت المملكة تاريخاً؟



منصور النقيدان يكتب عن:

خارطة الاسلاميين في السعودية وقصة التكفير

في هذا العدد

الدولة الخصامية

غالباً ما تنشأ الدول كنتيجة لاتفاق وتوافق أغلبية الأفراد المنضوين في وحدة جيوسياسية، وهذا مقتضى العقد الاجتماعي منذ أن نظّر له جون لوك وهوبز وأخيراً جان جاك روسو. فالعقد الاجتماعي يعني ببساطة: إنضواء طوعي لأفراد جماعة في وحدة سياسية تقتضي أن يتنازل كل واحد منهم عن جزء من حقهم الطبيعي وهو الحرية لصالح شخص ينتخبه أفراد هذه الجماعة ليكون حاكماً عليهم ناظماً لأمرهم، قادراً على تنظيم شؤونهم ودرء الاخطار عنهم. وهذه الدول التعاقدية غالباً ما تكون تجسيداً حقيقياً لإرادة أمة من الأمم بل تتطابق فيها حدود الدولة بحدود الأمة ولذلك أمكن الاصطلاح عليها بدولة الأمة.

على طرف نقيض من هذه الدولة المؤسسة على توافق، هناك دول تنشأ على قاعدة خصومة، وشقاق، وحرب مع الآخر، فهي غير متصالحها مع شعبها، بل على العكس هي ترى سر وجودها، ومصدر إدامتها في الابقاء على حالة خصومة دائمة مع الآخر، وليس الآخر شيئاً آخر غير الرعايا الذين فرضت سلطانها عليهم بالقوة الإكراهية.

لن نطيل في التفريق بين الدول القائمة على مصالحة وتوافق وتعاقد والدول القائمة على مخاصمة وتنافر واكراه حتى نصل الى مرحلة نكون فيها قادرين على تصنيف من أي الدول تقع الدولة السعودية. فنظرة خاطفة على تاريخها تكفي لمعرفة طبيعة نشأتها، فسلسلة الغارات على المناطق المضمومة قهراً الى المركز، أي نجد، كانت مؤسسة على إعتبار قاطنيها مشركين، مرتدين تجوز الغارة عليهم، ونهب ممتلكاتهم وسبي ذراريهم. يقول عالم الاجتماع العراقي الدكتور علي الوردي بأن غزو المناطق لم يكن ممكناً لو لم يكن مسوّغه تكفير القاطنين فيها، فجيوش ابن سعود حين غارت على المناطق الأخرى أوجدت قبل ذلك مسوّغاً شرعياً لفتحها وهي أنها ديار كفر والحاد، وهذا كفيل بإباحتها للقوات الغازية قتلاً ونهباً وسبياً.

وديار الكفر ليست مقتصرة على الحدود الدولية الحالية بل هي منطقة تمتد الى المعمورة بإستثناء منطقة نجد الحاضنة الرئيسية لأهل التوحيد كما يوصفون أنفسهم حكاماً ومحكومين. فالعالم بأسره (بإستثناء نجد) كما يكشف كتاب (التوحيد) للشيخ عبد الله الفوزان وكتب رموز المذهب الوهابي، يعتبر دار كفر وجاهلية وأن الوهابية تصوّر غالباً باعتبارها الحركة الدعوية الثانية بعد رسالة النبي محمد (ص). وتنبّهنا الكتابات والمناظرات الوهابية في الأدوار الثلاثة للدولة السعودية بأن دول الجوار ومجتمعاتها مصنّفة باعتبارها ديار شرك لأنها تضم أضرحة الأولياء الصالحين، ولأن ممارسات أهلها شركية بدعية كافرة.

بكلمات أخرى، هذه الدولة ليست متصالحة مع شعبها، وليست متصالحة أيضاً مع جيرانها، وهي تعيش في حالة خصام دائم، فهي تفتعل الخصومة بين رعاياها لأن في خصومتهم بقاؤها، وقوة لها، ولذلك فإن محاولات التوحد واللقاء بين المناطق والقوى السياسية والاجتماعية يعتبر بالنسبة لها مصدر هلع وخوف، لأن في ذلك حتفها.

لا شك أن إقامة الدولة تترجم، أو هكذا يجب، دوافع مؤسسيها من أجل البحث عن مصادر استقرار الدولة وإدامتها، ولذلك فهي توفّر مبرراً لاستقرارها وسلامها وتصالحها مع شعبها وجيرانها، فهما العنصران غير القابلين للاستبدال، ولكن بالنسبة للدولة السعودية فإن الأمر غير ذلك تماماً، فتجربة الدولة منذ تأسيسها عام ١٩٣٢ وحتى الآن لم تؤسس توافقاً داخلياً وأن سيرورتها لم تكن تستهدف خلق انسجام بين مجتمعاتها ومناطقها، بل ثمة أدلة متراكمة تثبت بأن الدولة تأسست واستمرت وواصلت سيرها على الخصومة وتعزيز عناصر الانشقاق والانقسام بداخلها حتى تدخلت في الثقافة الشعبية فأصبحت سياسات التمييز المتبعة من قبل الدولة يشار اليها برموز الهاتف: ٠١ -٠٢ -٠٣ وهكذا حتى ٠٧ أو حجم الفولت الكهربائي ١١٠ ـ ٢٢٠، فضلاً عن الأوصاف القادحة التي تطلق على سكان المناطق وبطريقة مهينة في أحيان كثيرة. هذه الرموز والأوصاف ليست سوى تمظهرات للعقلية الخصامية التي تسود الدولة وتريد بها إخضاع السكان.

ما يدعو للغرابة بأن الدولة وهي تعيش أسوأ ظروفها لم تتخلّ عن سلاح الخصومة لا مع رعاياها ولا مع جيرانها بل ولا مع دول تقع في أقاصي المعمورة، فمالذي يجعلها مثلاً تحارب نيكاراغوا وتدعم ثوار الكونترا، هل لأن تعاليم الدين تملي عليها تمويل الغارات الاميركية على من لم يحاربوهم ولم يضاهوا عليهم ولم يخرجوهم من ديارهم في أمريكا اللاتينية؟!

تكشف كتابات مشاهير الدعاة من مصر وسوريا وغيرها عن قصص مريرة لعب فيها سلاح الخصومة السعودية دوراً حاسماً في إنقسام بعض الجماعات، والمراكز الدينية، والمساجد. وتمتلىء كتبات المرحوم الشيخ محمد الغزالي والشيخ محمد سعيد رمضان البوطي والكاتب الكبير الاستاذ فهمي هويدي بشواهد عديدة على الانهاك الشديد الذي أصاب الخطاب الديني بسبب سلاح الخصومة الذي شهرته الحكومة السعودية في وجه المسلمين في كافة قارات العالم، لأنهم في نظرها ناقصو إيمان مجروحو الاعتقاد، ما لم يمتثلوا لتعاليم المدرسة الوهابية.

الجدير بالالتفات أن ركيزتي الدولة: أي المذهب والعائلة المالكة هما في جوهرهما خصاميان، فتعاليم المذهب ومبادئه تؤكد المرة تلو الأخرى على قاعدة "من لم يكن معنا فهو ضدنا" وهذا الضد يشمل المسلمين وأهل الديانات الأخرى، وأن هذه القاعدة كانت كفيلة بتعبئة الجيوش وتجريد الحملات واحتلال المناطق الاخرى واحالتها الى "مناطق مفتوحة عنوة". فالخصومة إذن طافحة في أدبيات المذهب وسلوك رموزه. أما العائلة المالكة فقد توسلت بمخاصمة الآخر منذ أن قررت بأن ما تستولي عليه هو جزء من حقها التاريخي والسلالي، فحين أحكم إبن سعود قبضته على منطقة واسعة من الجزيرة العربية قال بأنه يستعيد ملك آبائه وأجداده، بما في ذلك الحجاز!!

فالخصومة كامنة في ركيزتي الدولة، ولذلك فشلت هاتان الركيزتان في تحقيق توافق ديني وسياسي بين الجماعات المنضوية في هذه الدولة، على العكس مما قاله بعض الباحثين بأن الملك إبن سعود نجح في تحقيق توافق ديني بين أتباعه، فهذا النجاح إن صدق فهو ينحصر في منطقة نجد التي كانت تبحث عن خطاب ديني يسمو على الاعتبارات القبلية والقروية والعائلية.

بكلمة أن هذه الدولة قامت على الخصومة وتعيش عليها وتخفي بداخلها أسرارها، وأخطرها الضعف البنيوي الكامن فيها، فلو حدث وقررت الدولة استبدال الخصومة بالتوافق كأساس لقيامها لما اختاروا العائلة المالكة رمزاً لوحدتها، لأنها ظلت طيلة عقود سبباً في إنقسام السكان تحقيقاً لوحدة السلطة.

الدور الإقليمي المستقبلي للمملكة بعد الحرب على العراق

من منظور المعادلة السياسية الدولية في فترة الحرب الباردة، كان العالم منقسماً بين أصدقاء الولايات المتحدة وأصدقاء الإتحاد السوفيتي. ومع تفكك الأخير عام ١٩٨٩ وقع أصدقاؤه في حالة فوضى عارمة، أما أصدقاء الولايات المتحدة فوجدوا أنفسهم أمام معطيات وشروط جديدة في التحالف. وكانت السعودية صديقاً حميماً للولايات المتحدة وخصماً شرساً لخصومها بدءا من الاتحاد السوفيتي وانتهاء بأصدقائه في الشرق الأوسط، فقد ضخّت السعودية كميات كبيرة من المال في حملات دعائية وعسكرية ضد أصدقاء المعسكر الشرقي في أرجاء المعمورة. وعلى أية حال، فإن هذه المعادلة تبدّلت بصورة دراماتيكية لصالح معسكر الولايات المتحدة التي بدأت تدشّن نظاماً دولياً جديداً وتعيد صياغة شبكة تحالفاتها أيضاً.

السعودية كحليف إستراتيجي للولايات المتحدة لعبت بلا شك دوراً محورياً في النظام الاقليمي القديم في ظل القطبية الثنائية، وساهمت بشكل فعّال في محاصرة التمدد السوفيتي داخل الشرق الأوسط. هذا الدور كان بلا شك يمثل جزءا أساسياً من الاستراتيجية الأميركية في مواجهة الاتحاد السوفيتي، وفي مواجهة قوى التحرر الوطني، وفي القضايا العربية المصيرية.

بيد أن هذا الدور كان لصيقاً بظروف الحرب الباردة، وأن التطورات السياسية خلال السنتين الماضيتين وتحديداً منذ الحادي عشر من سبتمبر وأخيراً إقتراب ساعة الصفر في حرب الولايات المتحدة على العراق، هزّت بعنف أسس التحالف الاميركي السعودي وتالياً نهاية الدور الذي يمكن للسعودية أن تلعبه على المستوى الاقليمي.

ثمة توقعات حيال الدور الاقليمي الذي يمكن للسعودية أن تلعبه في المرحلة القادمة. وعلى أية حال، ثمة إتجاهان في تحليل هذا الدور الاقليمي المستقبلي في فترة ما بعد الحرب على العراق يستحقان التأمل.

الأول: الدور البديل

يعتقد عدد من المناصرين للسياسة السعودية بأن ثمة التزاماً مبدئياً يفرض على القيادة السعودية تحمل مسؤولية ما تجاه القضايا العربية، ويسحب هذا الإلتزام على موقفها من الاتحاد السوفيتي. فلم يكن هذا الالتزام - في نظر هؤلاء - إقتفاءً لاملاءات نظام القطبية الثنائية والصراع الدولي بين الغرب والشرق أو بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة. ففي نظرهم أن موقف المملكة كان مبدئياً صرفاً وهو رفض الالحاد الشيوعي والتصدي له. وهذا الالتزام يتمثل في مواقف السعودية الثابتة من قضايا الأمة العربية، وهو إلتزام يخترق قوانين اللعبة الدولية ونظام القطبية الثنائية.

ويورد هذا الفريق مثال الحرب العراقية الايرانية عام ١٩٨٠ حيث تكفلت السعودية بحصة عالية في تغطية النفقات العسكرية العراقية التزاماً منها المبدئي تجاه القضايا العربية، ورغم النهاية غير المحسومة للحرب والتطورات اللاحقة التي رهنت السعودية لوضع لم تكن تقدّره بصورة صحيحة لم تحل تلك دون إستعدادها لتقديم مساعدات سخية للعراق حتى بعد الحرب. وهكذا فالعراق المحسوب على المعسكر الشرقي، دخل ضمن دائرة الالتزامات المبدئية للسعودية.

وجاء الغزو العراقي للكويت في الثاني من أغسطس عام ١٩٩١ كنتيجة لتنصل الحكومة الكويتية من التزاماتها المالية لعراق ما بعد الحرب مع ايران، وأملت على السعودية لعب دور آخر من اجل اطفاء بؤر التوتر. ولكن الظروف جاءت خلافاً للرغبة السعودية، حيث فقدت فيها الأخيرة القدرة على المناورة السياسية إقليمياً ودولياً، فالجهود التي بذلتها للحيلولة دون اندلاع حرب الخليج الثانية قد فشلت بسبب النزوع الأميركي العنيد نحو الحرب مهما كلف الأمر، وكانت النتائج وخيمة على المنطقة. ولكن ورغم أن دول الخليج ربطت نفسها فور حرب تحرير الكويت بسلسلة إتفاقيات دفاعية وأمنية مع الولايات المتحدة أحبطت معها النفوذ السياسي للمملكة على دول المجلس، وبقيت السعودية في مواجهة موجة نقد واسعة النطاق بسبب سماحها للقوات الاميركية بالتواجد في الأراضي المقدسة، الا أن السعودية ظلت محافظة على دورها كقوة إقليمية ذات تأثير سياسي واقتصادي في النظامين العربي والاقليمي.

الثاني: الدور البراغماتي

على الضد من الاتجاه السابق، فإن ثمة اتجاهاً تحليلياً يرى بأن النظام الدولي لا أخلاقي ويقوم أساساً ومطلقاً على المصالح المتبادلة والدائمة ليس إلا، فهذا التحالف قابل للاستمرار فيما لو ظلت خطوط المصالح متوازية أو متوافقة بين واشنطن والرياض، كما أن تاريخ الصداقة والتحالف بينهما قابل كيما يتحول الى خصومة فيما لو تصادمت المصالح بينهما، بحسب ما أظهرته الأحداث السياسية خلال السنوات الاخيرة.

فمع انهدام البرجين في الحادي عشر من سبتمبر، مثلت السعودية مركز الجاذبية في نظرية "صدام الحضارات" لصموئيل هنتجتون، وتحولت الى القوة المهدِّدة للمصالح الأميركية وإلى متصادم حضارياً معها. فإيران المحاصرة ضمن سياسة الاحتواء الاميركي لم تكن قادرة على تهديد المصالح الاميركية، فضلاً عن أن أدبياتها الراديكالية لم تكن توحي بما يمكن وصفه بالتشجيع على إستئصال ديني للمسيحيين أو اليهود، بخلاف المدوّنات الوهابية التي قدّمت أدلة إدانة واضحة على عدائها السافر لكل من هم خارج دائرة إنتمائها المذهبي والديني، بل والحث على استعمال القوة السافرة ضدهم.

وإنعكاس هذا الانقلاب في التحالف الاميركي السعودي بعد هجمات سبتمبر كان على صورة السعودية كدولة وحليف ومركز ديني، نتج عنه خضوع المستودع الديني الرسمي في السعودية للرقابة الدولية عن طريق وسائل إعلام عالمية ومراقبين محايدين وباحثين أكاديميين. وأدى ذلك الى إضعاف مكانة السعودية على صعيد السياسة العالمية، فالسعودية لم تعد تملك الوزن السياسي السابق في المسائل الشرق أوسطية والاسلامية. فالمراعاة التي كانت تجعل الولايات المتحدة في السابق حساب الرؤية السياسية السعودية ضمن تصوراتها الاستراتيجية العامة في الشرق الأوسط لم تعد موجودة، فالمسؤولون في الإدارة الاميركية

لا يترددون في القول بأن لهم قائمة مصالح ليست بالضرورة تلتقي مع القائمة السعودية، وقد تصل القائمتان في يوم ما الى حافة التصادم.

السؤال هنا: ماذا عن الدور الاقليمي للسعودية بعد الحرب، أو بصورة أدق كيف ستنظر الدول الإقليمية الى السعودية ومكانتها بعد الحرب؟.

يجب القول ابتداءً بأن ثمة معطيات ضرورية يجب الإشارة اليها للاجابة عن هذا السؤال:

أولاً: أن مكانة المملكة وقدرتها في التأثير المعنوي والسياسي على جيرانها ناشيء عن ثرائها فحسب، فهي لم تكن تسعى يوماً كيما تكون قوة عسكرية ضاربة، بالرغم من الإغراءات التي وفرتها سياسات الحرب الباردة، والأموال الطائلة التي حصلت عليها من النفط يمكنها من بناء جيش مقتدر وقوي ويتمتع بقدرات قتالية متميزة، يضاف اليه ميولها للدخول أو الإستعداد لخوض معارك غير معلنة مع جيرانها. فبقاؤها خارج الصراعات العسكرية التقليدية والمعلنة لم يفسّره سوى ضعفها في المواجهة وليس رغبتها في النأي عن الصراع، ولذلك إقتصر دورها على التدخل كمموّل لحروب الآخرين وصراعاتهم لحماية عرشها.

ثانياً: أن مرونة السعودية في التعامل مع المتغيرات السياسية بما في ذلك السلام مع اسرائيل قد تتطلب إجراء تعديلات جوهرية في إستراتيجيّتها، بحسب ما تقتضيه المصالح المتبادلة الدور البراغماتي المطلوب. بكلمات أخرى أن لدى السعودية القابلية لأن تنتقل الى مؤسسة حديثة قادرة على مواجهة مختلف الإحتمالات. ولذلك هناك من يميل الى الاعتقاد بأن السعودية ستكون المرشحة الإقليمية الوحيدة للمشاركة في ولادة المفهوم الجديد للشرق الأوسط، من خلال لعب دور حاسم في عدة ملفات مركزية:

- عملية السلام في الشرق الأوسط
- المساهمة في تمويل مشاريع الاعمار وتقديم المساعدات الانسانية للشعب العراقي بعد الحرب
- التعايش مع مستجدات المنطقة
- الاستجابة للمتطلبات الأميركية بخصوص مسألة النفط
- المشاركة جنباً الى جنب الولايات المتحدة في تسوية مشكلاتها في المنطقة سواء مع إيران أو شبكة القاعدة أو الجماعات الاصولية.

ويمثل الصراع العربي الإسرائيلي ملفاً رئيسياً يجب حسمه أميركياً وبأي طريقة ممكنة كمدخل أساسي لترتيب أوضاع المنطقة. ويكتمل الحل الأميركي بقبول الدول العربية الرئيسية بوجه خاص إسرائيل كشريك أساسي في نظام الشرق الأوسط الجديد بما يؤمّن المصالح الأميركية في المنطقة تأميناً كاملاً بعيداً عن المتغيّرات العالمية المحتملة، وأن مبادرة الأمير عبد الله في قمة بيروت تمثل رسالة سعودية شبه واضحة للادارة الاميركية تعرب فيها عن إستعدادها للذهاب بعيداً من أجل تسوية النزاع العربي الاسرائيلي بقبول عملية دمج إسرائيل في جسد الشرق الاوسط.

ولاشك أن مستقبل الشرق الأوسط مرتبط بأهميته الإقتصادية فإن هذا الربط يقتضي تصفية بؤر الصراع العسكري فيه. وهذا قد يعطي للسعودية موقع الصدارة في قيادة المنطقة، ويتعزّز هذا الموقع باستخدام السعودية إمكانياتها المالية من أجل تسوية المشكلات الاقتصادية في المنطقة.

وبخلاف هذا الاتجاه التحليلي فإن ثمة رأياً آخر يميل الى نزع المبادرة من اليد السعودية إذ لن تكون الولايات المتحدة بحاجة الى مشاركة السعودية في أية ترتيبات تقوم بها في المستقبل. فالإدارة الاميركية لن تكون بحاجة للسعودية ولا تريد أن تكون رهينة بيد هذا البلد، فالعراق قابل في جيوسياسية مختلفة أن يشكل البديل النفطي والسياسي، وقابل لأن يتحول الى ورقة ضغط بيد الأميركيين على السعوديين، بحيث يمكن دفع الرياض إلى المزيد من التعاون والخضوع في كافة المجالات وعلى رأسها مكافحة الإرهاب، وكذلك إتباع السياسة التي ترغبها واشنطن في داخل الأوبك. فبتشجيع واشنطن للإنتاج المنافس بكثرة تقلل من إعتمادها الكبير على النفط السعودي فنفط الكويت بيدها ولو أضيف إليه نفط العراق يمكنها أن تباشر في إعادة توزيع الأوراق بحرية ودون خوف من النقص في الطاقة. هذا لايعني أن واشنطن تريد خنق الأوبك في الوقت الحاضر لأنها بحاجة إليها. فبدون هذه المنظمة الدولية سينخفض سعر النفط الخام إلى ٨ دولار للبرميل الواحد، ولذلك فإن الولايات المتحدة بحاجة إلى جهاز يتحكم بأسعار النفط ويضبطها عالمياً فلو إنخفض سعر النفط إلى أدنى مستوى متوقع له أي ٨ دولار ستفقد الابار النفطية مردوديتها وستصبح واشنطن معتمدة كلياً على النفط المستورد بنسبة ٧٥٪، لذلك فإن واشنطن لاتنوي تدمير الأوبك بل السيطرة عليها، من خلال السيطرة على أهم الأعضاء فيها والعراق واحد منهم إلى جانب السعودية والإمارات والكويت. وستسعى الولايات المتحدة الأمريكية حتماً في وقت لاحق وضمن سيناريو طويل الأمد إلى السيطرة التامة على النفط الإيراني بطريقة من الطرق سواء بالقوة أو عن طريق الديبلوماسية.

ولابد من إلفات الانتباه الى أن السيطرة الأمريكية على النفط العراقي تتجاوز بكثير حدود الوصاية والرقابة الاقتصادية، فواشنطن لاتريد فقط الهيمنة على العراق اقتصادياً فحسب بل تريد أن تصبح قائدة ومسيِّرة للمنطقة برمتها ووضع الأسس الجيو- استراتيجية للتحكم بالمنطقة والهيمنة على المناطق المحيطة بالعراق كإيران وسورية والعربية السعودية والخليج وتعزيز موقع إسرائيل ودورها الاستراتيجي في المنطقة، وسيظهر مثلث استراتيجي جديد لخدمة المخططات الأمريكية تتكون أضلاعه من تركيا في الشمال وإسرائيل في الغراب والعراق الأمريكي في الشرق وإخراج العربية السعودية من المعادلة الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة أي رفع الحماية الدولية عنها وتركها فريسة للتغيرات الداخلية المحتملة وخلق البلبلة والإضطرابات لتوفير الذريعة القانونية لواشنطن - فميا لو أرادت - للتدخل المباشر للحفاظ على منابع النفط السعودية الحيوية لها وتنصيب نظام أكثر طواعية لها من العائلة السعودية الحاكمة اليوم.

إن زمن العلاقات المتميزة والثقة المطلقة بين الحليفين السابقين، قد ولى، وهذا ما يجعل مكانة السعودية إقليمياً عرضة للاهتزاز الشديد، فستفتح ظروف ما بعد الحرب الخيارات أمام الدول الاقليمية كيما تدخل في تحالفات جديدة مع الولايات المتحدة واسرائيل كما حدث بعد حرب الخليج الثانية حيث إرتبط عضوان في مجلس التعاون الخليجي وهما قطر وعمان بروابط دبلوماسية وتجارية مع اسرائيل، دون حاجة للرجوع للمجلس أو التشاور مع أعضائه.

الخارطة السياسية للمنطقة لن تكون كما هي عليه الآن، وأن مراكز الثقل الاقليمي ستشهد انتقالاً من نوع ما، وأن العائلة الخليجية التي يجمعها مجلس التعاون ستدخل في صيغ جديدة من التحالفات السياسية تمليها أوضاع ما بعد الحرب، وبعضها قد أعدّ سلفاً وهناك أحاديث حول توسيع إطار عضوية مجلس التعاون وربما وظيفته أيضاً بحيث يستوعب بداخلها عراق الغد واليمن وهذا يعني تخفيضاً لمكانة السعودية كأخ كبير مهيمن.وهكذا فإن أي دور يمكن للسعودية أن تلعبه في المرحلة القادمة، لا بد أن يأتي ضمن صيغة جديدة من التحالفات الدولية ونظام مصالح مختلف، وفي كل الأحوال لن تكون السعودية أثيرة لدى الولايات المتحدة تبعاً للتبدلات الدراماتيكية المتوقعة في الخارطة السياسية الدولية.

السعوديون وسيكولوجيا التغيير

التغيرات المتوقعة للسعودية في مرحلة ما بعد الحرب

لاشك أن ثمة تبدّلات شتّى مرتقبة ستقع بعد الحرب على العراق. فالانهيار الكبير في النظام الاقليمي وربما الدولي على أساس تبدّل صيغ التحالفات الدولية والمصالح السياسية بين الدول وهكذا نظرات شعوب المنطقة الى حكامها، سيخلق أوضاعاً نفسية مختلفة لها انعكاسات على الوضع السياسي المحلي. بالنسبة لشعب المملكة، تشترك الأوضاع الداخلية الاقتصادية والأمنية والسياسية الراهنة مع التطورات المتوقعة بعيد الحرب في إنتاج حالة سيكولوجية جديدة، أو نحسب الأمر كذلك، قد تكون لها آثار حاسمة في تشكيل وجهات نظر جديدة، وفرض سلوكيات سياسية معيّنة يتوقع لها أن تصنع صورة مختلفة للسعودية في القرن الواحد والعشرين.

سيكولوجية المواطن السعودي تميل الى التبدّل والتغير السريع وربما حدث انقلاب حقيقي في بعض جوانبها خلال العقد الماضي. الصورة النمطيّة عن الإنسان السعودي الكسول، العابث بالثروة، غير المسؤول، والمقتول جبناً من السياسة ومتعاطيها تغيّرت كثيراً، فلم تعد هناك ثروة ولم يعد هنالك خوف من السياسة فقد اقتحمها المغامرون مرات ومرات كانت ذروتها تفجير برجي نيويورك. رموز كثيرة سقطت، وأوهام تلاشت، وتطلعات حبيسة لاتزال تقاوم سجانيها. كيف يرى المواطن السعودي الأمور اليوم وفي الغد القريب؟ كيف يرى العائلة المالكة والقوى السياسية المختلفة؟ وما هي صورة تطلعاته السياسية (الإصلاحات)؟ وما هي الحالة الثقافية وشكل الأمن وعلاقته بالشخصية؟ الإجابة قد تشكل صورة واحدٍ من السيناريوهات التي قد تكون عليها السعودية في السنوات القليلة القادمة.

العائلة المالكة

الصورة النمطية التي فرضتها العائلة المالكة على رعاياها لم تكن منفصلة عن القوة الإكراهية والثروة، أو بحسب الصيغة المتداولة سياسة العصا والجزرة. هذه الصورة ظلت طاغية وتؤكد نفسها بقوة طيلة عقود ماضية، وهذا ما أبقى على استقرار أسس سلطانها. ولكن هذه الصورة بدأت في التبدّل الملحوظ في بداية التسعينيات حين كشفت أحداث الخليج الثانية عن هشاشة هذا النظام وظهرت هذه القوة المزعومة كوهم بدّده وصول القوات الاميركية الى أراضي الجزيرة العربية للدفاع عن النظام إزاء التهديدات المحتملة التي قيل أن نظام صدام حسين قد فرضها.

وعلى إمتداد أكثر من عقد، كانت الصورة النمطية للعائلة المالكة تتمزق قطعة قطعة كلما عاشت البلاد محنة جديدة، فالعقد الماضي كان عقد المحن بالنسبة لها على المستويات الأمنية والاقتصادية والسياسية، وعلى مستوى علاقاتها الداخلية أي بينها وبين رعاياها، وبينها وبين جيرانها الصغار والكبار، وأخيراً بينها وبين حليفها الاستراتيجي الولايات المتحدة.

إنهدام آخر حصن تلجأ اليه العائلة المالكة والمتمثل في دعم وإسناد وحماية الولايات المتحدة، يعني إنكشاف الجبهة الداخلية لحكمها، وقد باتت في مسيس الحاجة الى بدائل موازية من حيث القوة والتأثير والاستمرار تعوّضها في إعادة بناء مشروعيتها السياسية وحتى الدينية التي تآكلت بظهور تيار ديني من داخل حليفها التاريخي يوصمها بالكفر ويطالب باستبدالها.

ما يمكن أن تفرزه أوضاع ما بعد الحرب على العراق لن يكون بالتأكيد لصالح العائلة المالكة، مهما كانت النتائج، ولأنها أفرطت في إهمال دور الشعب في تعويض خسارة حليفها الخارجي، فإنها لن تكون قادرة على تأهيل بديل داخلي شعبي من أجل معاضدتها إزاء تحديات ما بعد الحرب، فهذا البديل لم يعد قابلاً للابتزاز بخاصة في ظل ضعف العائلة المالكة ولن يكون كبش فداء لمن لا يستحق. فالعائلة المالكة التي مازالت لم تبدّل من لهجتها وسياستها وطريقة تفكيرها حتى مع إقتراب الحريق من ثيابها ـ أي أنها غير مستعدة للاستجابة لمطالب أهل الصلاح والإصلاح في مرحلة إختناق الدولة ـ لا يمكن لها أن تثير الشفقة لدى أحد حين يكون السكان قادرين على تحقيق ما يريدون بأنفسهم ودون حاجة لطلب الرحمة ممن لا يملكها حينئذ.

فشل العائلة المالكة في تأهيل نفسها لظروف من هذا القبيل، لن يفضي الى سوى انعتاق من هم تحت هيمنتها من أي مسؤولية في الدفاع عنها او حتى التباكي عليها، فهي لم تكن جزءا عزيزاً عليهم في يوم ما، وهم بالتالي لا يستشعرون الخسارة حال رحيلها.

الاصلاحات السياسية

بات مألوفاً بأن البلد تكون على موعد مع حركة مطلبية في كل متغير سياسي داخلي أو إقليمي. هذا ما حصل في عهد الملك سعود مع انهمار تيار القومية العربية، وهكذا مع وفاة الملك فيصل وخالد، ومن ثم بعيد احتلال العراق للكويت، وأخيراً خلال التطور الخطير في أزمة العراق مع الولايات المتحدة واقتراب شبح الحرب من المنطقة.

وقد نجحت العائلة المالكة الى حد كبير في إحتواء الحركة المطلبية الداخلية فور زوال مصادر الخطر، ولكن لا ضمانات دائمة بأن تسير الأمور وفق رغبتها، فإن الدائرة باتت ضيقة، إذ ليس هناك ما يمكن وصفه بدعامات للحكم سواء من الداخل أو من الخارج. وهذا يعني أمرين: إختلال المعادلة لصالح التيار الاصلاحي في هذا البلد بما يمنحه فرصة رفع سقف المطالب السياسية الى مستوى تخفيض صلاحيات العائلة المالكة، أو الوصول بالمواجهة الى حد التصادم مع التيار الاصلاحي.

ستكون النفوس مهيئة أكثر للإصلاح والتغيير بعد أن تقرع طبول الحرب، وقد تكون نتائج تلك الحرب وانعكاساتها على الواقع السعودي مشجعاً إضافياً لحث الخطى باتجاهه. بمجرد أن يشعر المواطن بالتراجع والضعف في موقف العائلة المالكة، وهو يشعر بذلك الآن وقد يتضاعف هذا الشعور في الأشهر القادمة، فإنه يتقدم بخطوات سريعة للأمام في مطالبه، ويحمل عن أكتافه عبء الخوف والقلق من الإنتقام والقمع، وقد تحفز المزيد من الأوضاع السيئة الجمهور على تفعيل السخط ضد النظام وتحويله الى برنامج عمل سياسي إصلاحي أو جذري، أو قد تأتي جماعات أو حركات منظمة أو غير منظمة فتشعل السخط على شكل عنف ومواجهة مباشرة مع السلطات. ومثل هذه الحالة تعكس ثقة الجمهور في ذاته مضاعفة، كما تعكس انحطاط هيبة الحكم من النفوس، بحيث يمكن القول في مثل هذه الحالة،

أن تـأكيد الـهيبـة بـالعنف لن تزيد النـار إلاّ اشتعالا.

الأمن

أوضاع ما بعد الحرب ستخلق دون ريب أوضـاعـاً أمنيـة مقلقـة لدول الخليج بصورة عامة، وللمملكة بصورة خاصة، فالاستقرار الأمني بات تاريخاً لن يتكرر في هذا البلد، ما لم تـتـظـافـر الجهـود والضـغـوط الـداخـلـيـة والخارجية لتحقيق اختراق في مجال الإصلاح السياسي وتوابعه الإقتصادية والإجتماعية. بيد أننا نعلم بأن هذه الجهود مرفوضة ويجري التعبير عن ذلك بأن السعودية ترفض الضغوط الخارجية والداخلية لتحقيق الإصلاح. بلا شك فأن دخول العامل الأجنبي على الخط هو ما تنبذه وبشدة العائلة المالكة الآن أكثر من أي وقت مضى، لأنه يعادل مصيرها الذي سيكون الى زوال فيمـا لو سمح للعامل الأميركي أن يدخل في معادلة الحكم، وقد تكشف معارضتها للحرب على العراق بأن ذلك بالنسبة لها البوابة التي ستهب منها عـاصفـة اميركية للاطاحة بالخارطة القائمة.

لا يمكن إغفال تـأثير الظروف السياسية الخارجيـة في الأوضـاع الأمـنـيـة الـداخـلـيـة للمملكة، تماماً كما لا يمكن إغفال تأثير انهيار الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في تصدع البنية الأمنية. وخلال العقد الماضي شهدت المملكة أسوأ مرحلة في تاريخها على المستوى الأمني، إذ تحولت من جزيرة آمنة الى شديدة الاضطراب بفعل حوادث العنف ذات الأحجام المختلـفـة وزادت وتيرة الحوادث الأمـنـيـة منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر، ثبت خلالها العجز الذريع لأجهزة الأمن في ضبط الأوضاع الداخلية، فالفشل في القبض على الضالعين في هـذه الأحـداث يـقـدم دلـيـلاً إضـافـيـاً عـلـى أن التدهور الأمني المتسارع فاق قدرة الدولة على تـطويـقـه كـمـا يقدم دليلاً آخر على أن البلد مرشحة لمزيد من التدهور الأمني.

ثمة ما يدفع للقول بأن البلاد مرشحة لأن تشهد أوضـاعـاً أمنية مضطربـة، وهـنـاك من العوامل ما يشجّع على تصاعد وتائر العنف، اقتصادية وسياسية وإجتماعية، وبلا شك لا يمكن إغفـال أوضـاع مـا بـعد الحرب، فمكـانـة المملـكـة كقـوة إقليـمـيـة وتحظى بدعم دولي ستفقدهـا ريثمـا تتزحزح مراكز الجاذبية أو تخضع لاستبدال جوهري، في حال تم تنفيذ الخرائط السياسية الاميركية التي جرى إعدادها سابقـاً.. هـذه المكانة تعني حتى الآن إسنـاداً دولياً لجهود الحكومة في محاربة الجماعات المتـطـرفـة، واسـتـعـمـال تـدابير صـارمـة وإن تضـمـنت اختراقـات فـاضـحـة لحقوق الانسان والحريـات الـفـرديـة لـلـقـضـاء عـلـى مـا يسمى بـالارهـاب وحـفـظ الـنـظـام، ولكن إختلال هذه المكـانـة سيفضي الى انحسار التـأييد الدولي وربما تحوّله الى مراقبة دولية بما يتيح فرصة لانفجار الأوضاع الأمنية بطريقة غير مسبوقة، بالنظر الى وجود ما يكفي من مبررات الانفجار الأمني.

العلاقات الداخلية

ذكرنـا في الـعـدد الـثـاني بـأن ليس هـنـاك مجتمعـاً سعوديـاً موحداً بـنـاءً على مشتركات تجمعـه ثـقـافـيـة وتـاريـخـيـة وايـديـولـوجـيـة وسياسية واجتماعية، بل الصحيح أن هناك مجتمعات تعيش ضمن وحدة سياسية، لم تبذل الدولة جهوداً حقيقية وكافية من أجل صهرهـا وتـوحـيدهـا لجهـة صنـاعـة مجتمـع موحد. من جهة أخرى، فإن علاقة الدولة بهذه المجتمعات لم تكن على درجة واحدة وإنما للدولة روابط ومصـالـح ومـواقـف متفـاوتـة مـع كل مجتمـع، فالمجتمع النجدي بالنسبة للدولة يمثل مركزها وقـلـبـهـا وإبـنـهـا المدلل، ثم تـأتـي المجتمعـات الأخـرى بـحـسب ولائـهـا وقـربـهـا من السلطة وإمتثالها لإملاءاتها وتحقيقها لمصالحها.

هذا التفاوت في العلاقة بين العائلة المالكة والمجتمعات المنضوية بداخل الدولة السعودية عكس نفسه أيضاً على العلاقة بين المجتمعات نـفـسـهـا، بـحـيـث بـاتـت الـروابـط والمصـالـح والمواقـف هـي الأخـرى مـتـفـاوتـة بين مجتمـع وآخر داخل هـذا البلد، فـالعلاقة التي تربط المجتمـع الـنجدي بـالمجتمـع الحجـازي تختلف بصـورة واضـحـة عـن الـعـلاقـة بين المجتمـع الحجـازي ومجتمـع أهـل الجنوب مثـلاً، وهـكذا المجتمـع في الشرقـيـة في عـلاقـتـه بـالمجتمـع النجدي يختلف هو الآخر عن علاقة المجتمع في الشرقية عن المجتمع الحجازي، وبلا شك فقد ساهمت سياسة الفرز التي إتبعتها الدولة في علاقتهـا مـع المنـاطق قد خلقت حساسيـة تجاه المنطقة الأثيرة، وتحديداً نجد التي كانت تحظى بمعاملة خاصة في مخصصات الدولة وفي مـنـاصـبـهـا وخـدمـاتـهـا بـالمقـارنـة مـع المناطق الأخرى.

وبطبيعة الحال، فإن الظروف السياسية التي ستنشأ عن مرحلة ما بعد الحرب لن تكون في صالح الدولة، بل ستفضي في الغالب الى إضـعـافـهـا وبـالـتـالي إضعـاف الأطراف الأثيرة لديها تبعاً لذلك، وهناك روح ستنفخها أوضاع ما بعد الحرب تستحث المجتمعات المقهورة في هـذا البلد للافـادة من هذه الظروف لـتـحـقـيق تعويض حقيقي أو حتى نفسي كما ظهر في المقالة التي نشرتها وول ستريت جورنال في الشهر الماضي حول ما تأمله الطائفة الشيعية في المنطقة الشرقية من أوضاع قد تخدمها في تحسين أوضاعها الداخلية.

ثمـة اسـتـبـطـانـات داخـلـيـة لدى المجتمعات خـارج مـنـطـقـة نجد تميل الى تـغـيير المعـادلـة الداخلية أملاً في الحصول على مكتسبات لم تكن قابلة للتحقق بطواعية من الدولة، فهذه المجتمعات ترقب بانشداد الى إنكسار السلطة كيمـا تعيد تشكيل عـلاقـتـهـا بـهـا وبـالمجتمـع الأثير لديها، وبمجمل العلاقات الداخلية.

الحالة الثقافية

بوادر الحالة الثقافية الداخلية تظهر حتى الآن موقفاً مبدئياً وشجاعاً سواء على مستوى مـعـارضـة الحرب الاميركية على العراق، وإن كـانـت المعـارضـة تستجيب لموقف الحكومة، ولـكـن ثـمـة خـطـاً جديداً يرسل إشارات قوية يسعى الى تأكيد نفسه من خلال الإبقاء على حيوية المطالب الاصلاحية إعلامياً وثقافياً.

هـنـاك بـلا شك حـالـة ثـقـافـيـة مـنـاهـضـة للحرب الأميركية على العراق وهـي تعبير عن خط المنافحة التلقائي لدى التيار الثقافي العام محلـيـاً وعـربـيـاً، ولكن السؤال الذي سيفرض نفسه بعد الحرب، لا سيما مع زوال نظام صدام حسين وخضوع العراق بل والمنطقة بأكملها لسيـطـرة الـولايـات المتـحـدة، السـؤال هـو: هل ستكون الحالة الثقافية إنهزامية، استسلامية، مستقيلة، دفاعية، أم أنها ستكون مقاومة، تحريضية، نضالية؟ قد يكون هناك إصرار على



من المستهدف بعد العراق؟ الانظار نحو السعودية

ترجيح الجواب الثاني بإعتباره يتوافق مع روح ومبدأ وظرف ما قبل الحرب، بيد أن ما تحمله الجعبة الأميركية من خطط وسيناريوهات تبطن الإذلال للمنطقة وتعيد إحياء سيرة الاستعمار في صوره القديمة والذي يعني - في ترجمة مباشرة له - الاستعباد بكل معنى الكلمة. نتساءل وفق هذا: كيف ستكون الحالة الثقافية، هل ستظهر حركة ثقافية نضالية تحرّض على مواجهة الاستعمار الجديد وستطالب بخروجه وإجبار الحكومة على تبني الاصلاح السياسي من أجل بناء جبهة شعبية واسعة لمناهضة مشاريع إرتهان المنطقة وشعوبها واختطاف نفطها؟

أم أن شعور الهزيمة قد يلقي بظلاله على الحكام والمحكومين، فيجري الإستسلام لمشاريع أميركا القادمة؟

رؤى القوى السياسية والاجتماعية

لم يعد سراً وجود طيف واسع من القوى السياسية والاجتماعية السرية والعلنية الطامحة الى تغيير الأوضاع الداخلية لجهة إما استبدال النظام الحالي بنظام آخر، أو إصلاحه بإجراء تغييرات جوهرية في النظام عن طريق دمقرطته. هناك فترات تنشط فيها هذه القوى في البوح ببرنامجها السياسي وأجندتها الإصلاحية، وهي فترات ضعف الدولة أو انشغالها بأوضاع سياسية محلية أو إقليمية.

في حال كهذه، ستشجع أوضاع ما بعد الحرب القوى السياسية والاجتماعية داخل الحدود وخارجها سواء بسواء على الانخراط الشجاع في العمل المطلبي، وخوض النضال السلمي من أجل الديمقراطية، وهذا لا يكشف سراً بالنسبة للحكومة، فقد أدركت في ظروف مشابهة سابقة بأن ثمة فرص تستحث هذه القوى على استغلالها بطريقة تسمح لها بقول كلمتها في نظام الحكم المنشود، فقالتها في حرب الخليج الثانية وستقولها أيضاً في حرب الخليج الثالثة حتى تذعن العائلة المالكة الى أن الاصلاح السياسي وحده الكفيل بإزالة الاختناقات السياسية الداخلية.

الشيء الجديد هذه المرّة، هو ليس في رفض آل سعود المتوقع للطروحات الإصلاحية، بل في توافر البدائل التغييرية، فلأول مرّة يصبح خيار تقسيم المملكة موضوعاً جاداً وحقيقياً، ولأول مرّة يطرح هذا الخيار كبديل لفشل الإصلاح السياسي السلمي الديمقراطي. ولأول مرة تعلن بعض الفئات الإجتماعية عدم ممانعتها بالتقسيم الذي يحفظ حقوقها إذا ما فشل خيار (الوحدة والإصلاح) وهو الأحتمال الأقرب حدوثه بناء على المعطيات الحاضرة.

بكلمة أخرى، فإن الإستثمار السياسي ليس معلقاً على الإصلاحات السلمية الديمقراطية، ولا على رفض العائلة المالكة لها، بل هناك استثمار حقيقي في مجال تفكيك الوحدة الى عناصرها القديمة.

الأمراء السعوديون متوترون

سلطان: المعارضون كلاب تنبح!

إعترفت الحكومة السعودية مؤخراً وعلى لسان وزير دفاعها بأن هناك عسكريين أميركيين في قواعد المملكة، بعضها لمراقبة العراق منذ ١٢ عاماً ومهاجمته. وبعضها بحجة الإغاثة الإنسانية حيث أُغلق مطار عرعر لأربعة أشهر لهذا السبب، وبعضها كما قال الأمير سلطان لمساندة المملكة ضد أي هجوم يأتي من إسرائيل، وهذا استدعى وجوداً أميركياً مكثفاً في قاعدة تبوك وإجراء تمرينات مشتركة لمواجهة العدو!، وأخيراً هناك قاعدة الأمير سلطان جنوب الرياض التي يتم من خلالها قيادة المعارك القادمة من العراق مثلما قادوا نظيرتها في أفغانستان. هذا غير قاعدة حفر الباطن بالقرب من الحدود العراقية التي تحولت الى قلعة أميركية عسكرية خلال الأسابيع الأربعة الماضية.

اعترف الأمراء بأن هناك ستة آلاف جندي أميركي انتشروا في السعودية مؤخراً، هذا والسعودية لاتزال ضد الحرب على العراق، ولا ندري كيف سيكون الحال إذا ما كُشف المستور وتبيّن أن العائلة المالكة اتفقت مع أميركا على كل شيء بما في ذلك إخراج ومونتاج خبر المشاركة والدعم السعوديين.

من جهة أخرى لايزال الأمير سلطان - كما هم الأمراء الآخرون هذه الأيام - متوترا. ففي تصريح للصحافة السعودية (عكاظ ٢٠٠٣/٣/٩) أبدى توتراً غير معهود حين الحديث عن الوجود الأميركي والكنائس المقامة لهم، ووصم المعارضين للحرب أو لسياسات العائلة المالكة بأنهم (كلاب تنبح) بل وجرّدهم من هويتهم وانتمائهم لوطنهم، فمن ينبحون في الخارج - حسب قوله - ليسوا سعوديين. بالطبع السعودي هو الذي ينتمي للعائلة المالكة، والسعودي هو الذي تتفضل عليه العائلة المالكة بالإنتماء الى (السعودية). العائلة المالكة والوطن شيء واحد، بل أن الثاني ملك للأول، ومن يعترض على آل سعود فهو غير مواطن "ويتعدى على الدين والقيم" وبالتالي فهو "مجرم". إذا استمر الأمير على هذا النحو من تجريد المعارضين من الجنسية فإنه سيجد عدد السعوديين مقارباً لعدد الأمراء! زائداً عدد من "ينبحون" مدافعين عنهم!

وإذا كان الأمير عبد الله قد استهدف بسبب كلمته العصماء في القمة العربية، فلنقرأ كلام سلطان المعدّل من الصحافة.. يقول: "اما ما تنبح به الكلاب في الخارج والذين يقولون انهم سعوديون فليس هنالك سعودي خارج المملكة يسمى سعودي .. فالسعوديون هؤلاء الموجودون والمواطنون والعاملون داخل المملكة وخارجها.. واضاف اما من لبًى الاجرام وتعدى على دين الله سبحانه وتعالى وعلى قيمنا الاسلامية والعربية فهو مجرم ومن صدقه فهو أخون منه ولذلك اقول الكلاب تنبح والأمور في موضعها الحقيقي". وهكذا فمن يعترض على آل سعود أو يهرب من طغيانهم فهو مجرم تعدّى على الله ورسوله ودينه، ومن يصدق كلاماً غير كلام الأمراء فهو ليس خائناً بل أخون من المعارضين أنفسهم. هذا ونحن - كما يزعمون - على حافة (الإصلاحات) (والشفافية) (والإعتراف بالخطأ)!! هذا رغم وضوح تآمر آل سعود على العراق وأهله كما هو ديدنهم من قبل.

وحسب هذا المنطق، فإن كل ما يقال عن سياسات المملكة ورجال الحكم فيها مجرد شائعات، وهذه الشائعات تزداد هذه الأيام بحسب رأيهم، وهو لا يعدو انكشاف الكثير من الحقائق، ولكن للأمير سلطان رأي في الشائعات، فهي لا تصدر من الداخل بل من الفضائيات التي لم تلتزم بالميثاق الإعلامي لوزراء الإعلام والداخلية، فكشفت الفضائح أو بعضها على رؤوس الأشهاد، وحسب قول الأمير سلطان "لو طبق - الميثاق - لما وجدنا هذه الغوغائية العربية مثلما يتمّ الآن".

وملخص القول، فإن كل معارض مجرم خارج عن الدين وبالتالي فهو غير سعودي، ولا حق له في الجنسية. الجنسية ليست حقاً مكتسباً كما هي في كل العالم، بل هي منحة ومكرمة ملكية، وإذا ما غضب أمير على مواطن هدده بسحبها، وكأن المواطن عامل أجنبي انتهى عقد عمله! أفبعد هذا: هل هذا هو الوطن الذي نحن ندافع عنه؟ أم هل هذه هي القيادة التي تحمي الحمى وتحفظ الكرامة؟!

المستأكلون بمعزوفة "الوحدة الوطنية"

يرى البعض أن "وحدة الكلمة" هي الباب المشرع لتحقيق الوحدة الوطنية! ورأى آخرون أن "العقيدة الصحيحة" هي مفتاح الوحدة الوطنية!

وقسم ثالث رأوا أن "الإلتفاف" حول القيادة يمثل اللبنة الأساس للوحدة الوطنية!

المتاجرون بالوحدة الوطنية كثرٌ هذه الأيام، وهؤلاء المتاجرون لا يفهمون معنى الوحدة، ولا يفرقون بينها وبين الواحدية، ويضعون وحدة الكلمة مقابل تعدديتها، والعقيدة الصحيحة ضد الدين الإسلامي بمبادئه العظيمة، والقيادة السياسية السعودية مقابل الجمهور المحكوم بالطغيان والفساد.

لا نريد وحدة كلمة ومواقف مفروضة تخنق الرأي الآخر، وتلغي الإجتهاد والتعدد الفكري والثقافي. وحدة الكلمة بالشكل المطروح تتناقض مع الوحدة الوطنية ومع المصالح الوطنية. هي مجرد أداة للقمع ومبرر للواحدية الثقافية التي عانينا منها - في الحجاز وغيره - منذ أن تأسست الدولة السعودية الحديثة.

والعقيدة الصحيحة المزعومة هي التي جاءتنا بالتكفير والتفسيق والتبديع، وهي التي أفرزت لدينا العنف، وهي التي شقت المجتمع على نفسه، وهي التي ألّبت علينا القاصي والداني، وهي التي كتمت أنفاس طلاب الإصلاح والمبدعين، وهي التي جعلت لدينا مواطنين من الدرجة الأولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة وحتى الثامنة، وهي التي دعمت إستبداد الحكم فصارت من مخالبه التي خمشت وجوهنا وأدمتها.

هذه العقيدة الصحيحة التي ما فتئوا يذكروننا بها، تشي بأن من لا يؤمن بها (الوهابية) هم كفرة وزنادقة، كانوا ولازالوا يستحلون باسمها دماءنا وأعراضنا وكراماتنا. هذه العقيدة الصحيحة لا يمكن أن تكون مكوّناً من مكونات الوحدة الوطنية، بل هي على العكس من ذلك أداة تشظية وتشرذم، وستكون أداة احتراب داخلي، وأداة لا تعترف بالمساواة في الدين ولا في المواطنة، حقوقها وواجباتها.

لا ليس الإلتفاف وراء القيادة السعودية أساس الوحدة الوطنية، ولا هي من ثوابت الوحدة. هي كذلك الآن في غياب إرادة الشعب وسيادته، أما حين تعود إليه حقوقه، فالشعب يكون مرجع الحكومة، ينتخبها ويزيلها، ولن يعود للشعب حقه في ظلّ تغييب الثقافة الوطنية وأهم مفردة فيها هي المواطنة. ولذلك لا تريد العائلة المالكة الإصلاح السياسي الوطني، لأن ذلك قد يلغي أهمية وجودها كأساس للوحدة. أي وحدة هذه التي تنتهي بزوال القائمين عليها، والمستأثرين بفوائدها؟!

ألا يدعو هذا الى التشكيك في أصلها وفي وجودها وفي استمرارها؟! كثيرة هي النظم السياسية التي أبيدت والعوائل المالكة التي أُقصيت ولم تتفتت بلادهم.. في اليمن وفي مصر والعراق وليبيا وفي غيرها من بلدان العالم، فلماذا يكون آل سعود أساس الوحدة الوطنية، وهم الذين أشعلوا وقود الحرب في المجتمع وشجعوا على تفتيته؟! إن هذا برهان بأن ما لدينا من وحدة (وطنية!) لانزال نصرخ وندّعي المحافظة عليها كدليل على أنها غير ثابتة الأساس، هذه الوحدة ضعيفة متهالكة، أريد لها ان تكون كذلك، حتى يغيب المشروع الوطني، ولا يجد المواطنون أمامهم سوى آل سعود يتمسكون بهم على مضض!

القيادة التي تحرم أبناء الوطن من حقوقهم الأوليّة، وتسعى الى تحقيرهم وامتهانهم، وتفرّق بينهم في الخدمات والعطاء، وتتوجس خيفة وحذراً منهم.. هذه ليست قيادة تؤلف الشعب من حولها، أو تجتذب اليها المواطن عن احترام وقناعة. والمواطن من جانبه لا يراها أكثر من جماعة متسلطة بوسائل التضليل والإرهاب الديني. إنه يراها قيادة محلية لا وطنيّة، ولا يمكن أن تكون - إن لم تغيّر من صفاتها - أساساً لبناء وحدة وطنية. ودليلنا على هذا أن هذه القيادة لم تنتج لنا وحدة وطنية صادقة، ولا ثقافة تسامح بين المجتمع مع أنها حكمت البلاد منذ ثمانية عقود على الأقل. كل ما أنتجته عداوات وبغضاء ومشاحنات على أسس قبلية ومناطقية ومذهبية وغيرها. وإذا ما طال بها الزمن، فإنها تستمرئ تفتيت المجتمع لتسوده الى الأبد لو كان ذلك ممكنا.

وملخص القول أن ما يعتبره البعض ثوابت وطنية: العقيدة الصحيحة، والقيادة، والوحدة الترابية للمملكة.. إنما هي ثوابت نتمنّاها وليست موجودة على أرض الواقع. الواقع يقول أن الوهابية ممثلة العقيدة الصحيحة، بثقافتها التكفيرية والعنفية لا يمكن أن تشكل الأرضية الثقافية للمشترك، بل هي تلغيه، إنها تلغي أن يكون الإسلام مشتركاً بين المواطنين، فمادام هذا كافر وذاك ملحد وثالث فاسق مبتدع، فكيف تكون هذه الثقافة أساساً توحيدياً؟!

والقيادة السعودية الفاشلة بكل المقاييس، والتي أهدرت الثروة واستباحت حمى الكرامة الوطنية، وفشلت في حماية التراب الوطني، وتعاونت مع الأجنبي لكي تستمر في الحكم، ليست هي القيادة المنشودة إن لم تصلح نفسها، ولا نظنها ستفعل ذلك.. وليست هي القيادة التي يشترك فيها كل المواطنين مادامت متفرعنة رافضة للإصلاح، وليست هي القيادة الموحدة إن لم تخرج من الخيمة (النجدية) ثقافة ومنطقة لتمثل الشارع السعودي العريض.

لهذا كلّه فإن التراب الوطني ووحدته ليسا مقدسين في مثل هذه الحالة. المقدّس هو تراب المنطقة (الإقليم) وديرة (القبيلة).

تتعرّض المملكة الآن الى مخاطر الحرب التي ستشارك فيها ضد العراق رغم أنف حكومتها، ولكن كم بيننا مستعد أن يدافع عن القيادة!! وعن التراب الوطني!! المقموع والمحروم ومواطن الدرجات الدنيا والكافر والمتهم بالعمالة للأجنبي لا يدافع ولا يستطيع أن يدافع عن وطن ومواطن الدرجة الأولى. وهذا الأخير قد لا يدافع إلاّ عن مصالحه، ويضنّ بنفسه وماله إن تطلب الأمر تضحية وطنية.

لأولئك الذين يوجهون النقد الى المعارضين متهمين إيّاهم بالشعوبية والمناطقية وغيرها نقول لهم: جدوا لنا في أنفسكم معارضة وطنية تدافع عن التيار العام، وسنلتحق بكم. أرونا النموذج الوطني الصادق في الوطنية، غير الوهابية وغير آل سعود حتى نصدّقكم.

قضية

هل هذا هو "بلد الأمن والأمان"؟

مؤشرات انهيار سلطة الدولة وتحلّل المجتمع

سواد في ثوب العروس: نصابون ولقطاء ومحترفو دعارة في "العزيزية"

كما في جدّة، تكاد لطخ السواد تغطي وجه مدن المملكة الكبيرة. على السطح هناك مظاهر التدين والتقى المغالى فيه، كمسلك اجتماعي يفرض، وهناك سلطة القانون و"بلد الأمن والأمان" والدعاية التي تغرق الأذهان والآذان وكأن المملكة لا يوجد بها سوى التقى والحياة الآمنة وربما العبث بالأموال!

تحت السطح، يظهر وجه آخر للمجتمع السعودي، وللإنسان الذي فرضت عليه سياسات النفاق، والذي حوّلته الى أن يسلك مسلكين أحدهما للخارج والآخر للداخل. الوجه الآخر الداخلي بدأت الصحافة تتحدث عنه، ولكنه تفاقم هذه المرة، وصار الإنحراف والجريمة يمارسان تحت نظر السلطات، التي فقدت سيطرتها على الأوضاع في أحياء عديدة.

هذا المقال يكشف وجهاً طالما تمّ إخفاؤه، لأسباب سياسية بالدرجة الأولى، لأنه يمثل إخفاقاً أمنياً للعائلة المالكة، إضافة الى الإخفاق الإقتصادي والإجتماعي.

هنا صورة جديدة للمجتمع السعودي، وصورة واضحة لإنجازات العائلة المالكة. نضعها بالنص من عكاظ ٢٠٠٣/٣/١٦.

كنت اظن ان الكرنتينة بكل مفاسدها تمثل النموذج.. وظللت اعتقد ان البساط لم يسحب بعد من (الحفيرة).. ولازلت مقتنعا بأن حارة (الدقيق) لها قصب السبق واذا بي اكتشف سبب السرطان وبؤرة تواجده في هذا الحي.

نساء يقدن عملية التغيير الايدلوجي.. ويحددن ساعات التحرك ويرسمن خطط البيع ويجدولن مواعيد الزبائن.

تحمل المرأة سفاحا فتضع وليدها البريء بجوار صناديق النفايات لتلتقطه ايدي الجمعيات الخيرية او يلفظ انفاسه الاخيرة دون علم احد.

أما بنات آخر زمن، بنات الحارة فينزعن ثياب الحياء بجولاتهن المكوكية في عز القيلولة وبعد صلاة الجمعة من كل اسبوع وعقب صلاة العشاء يجتمعن داخل الاحواش فيشربن الخمر علانية.. ويدخن الحشيش بلا مواربة.. ويرقصن على انغام المسجلات.. خليط من شباب وفتيات ولا يطيب لهم الخير واهله ولا يستكين لهم شيطان العربدة ولا يلتفون حول اي فضيلة.

الدعارة.. تجارتهم المزجاة.. يعرضونها على قارعة الطريق.. المشاركة تبدأ من العاشرة، والاسعار تعلو بعد الرابعة عشرة والخروج بحرية مباحة بعد السابعة عشرة اما الزيارات المنزلية فلها (كيف) يعد.. ومزاج تنثر امامه الحشيشة والنارجيلة وقارورة الخمر.

الاستخدام والشم صفة الرجولة للصغار فهنا تتم التنشئة واعداد المجرمين لمواجهة اسوأ الظروف، ولا تتعجب ان وجدت ابن السابعة يسرد عليك كل الانواع. وسيارات الليموزين تطوف وتسعى في ازقة الحي واروقته فعناصر الجاذبية تشد هؤلاء العزاب وتسوقهم الى الهاوية.

لا ترى إلا سوادا في كل اتجاه كأنها هجرة جماعية للنساء من البيوت.. الرجال اما متسكعون او نائمون في اغلب الاحوال.. الشباب زرافات ووحدانا امام البقالات.. وتحت جدر المنازل ساعة الذروة يتحول الحي الى خلية نحل.. جنسيات مختلفة عرب وأسيويون وافارقة كأن على رؤوسهم الطير، لا تكاد تجد بابا مغلقا بعد الظهر.. يلفت انتباهك ظاهرة البحث عن صرف للنقود فالخمسون لا توجد مع كل الزبائن.. اصحاب البقالات لديهم معرفة بالحل فيسروا الاجابة على السائل.

يتحركون بخطوات منظمة لا تخطئها العين.. باصات مخصصة تقل النساء والاطفال فقط.. يخرجون في العاشرة صباحا من كل جمعة.. يلبسون رث الثياب.. العباءات وسيلتهم للتخفي.. الخطة معدة سلفا للتسول.. يجمعون من المصلين ما جاد به النهار.. ويسرقون من مصليات النساء ما لذ من حلي.. يوزعون عند مساجد معينة.. الشعيبي بالسلامة.. الملك سعود بطريق المدينة.. العناني بالحمراء.. الجفالي بالبغدادية.. الخ.. تعود السيارات لجمعهم قبل الرابعة عصرا.

البيوت الشعبية التي يستأجرونها تتحول الى شبه املاك فالذي يغادر لا يسلمه إلا لبديل من نفس القبيلة.. ترى المرأة كل يوم مع رجل.. وترى الرجل كل يوم مع امرأة.. اي علاقة يمكن ان تنشأ في هذا المكان.. هذا ابن من.. وهذه بنت من؟ قال لي احد الاخيار: كثير من هؤلاء الاطفال لا اباء لهم ولا امهات.. تم احتواؤهم وتوظيفهم لاغراض دنيوية لدى هذه الاسر ولا غرابة ان تجد بينهم السارق والمشفط.

لجنة تسمية الشوارع بمحافظة جدة احالت الحي الى اودية وجبال.. التقسيمات الثلاث الرئيسية للعزيزية كحي هي تلك التي تقع خلف تعليم البنات.. جزء يسيطر عليه الباكستانيون العزاب من سائقي الليموزين في اقصى الشمال وجزء اوسط يسكنه العمال السوريون وسعوديون وجنسيات اخرى وهو افضل اجزاء الحي ويجاوره الجزء الجنوبي الذي تسكنه كل الاخطاء البشرية.

اينما التفت ستجد اودية.. وادي عدن.. وادي عربة.. وادي اسمرة.. وادي طور.. وادي الرابي.. وادي شكر.. وادي حفرة.. وادي سعدية.. وادي قرية.. وادي رسان.. وادي القاع.. وادي املج.. وادي رابغ.. وادي تغريت.. وادي زبيد.. وادي الحسا.. وادي بيرين.. وادي التراث.. وادي الغرة.. وادي العميري.. جبل الصنار.. جبل القرية.. جبل الصفا.. جبل مسك.. الخ.. مسميات حصرت في مساحات ضيقة لا تتجاوز عشرة امتار لا لون لها ولا طعم ولا رائحة ومن الطبيعي ان تكون الكتابات التي تحملها جدران المنازل اشبه برسائل الرفض لهذه التسميات.. فهناك شوارع بوروندي.. وكجا.. وناديكا.. وسماوة وزنيدي ونهناجار.. وكتامو.. الخ.. افرازات لثقافة وافدة تعلو وتمارس التغيير وتفرض الاستجابة لها شاء من شاء وابى من ابى.

سألني محمد آدم وهو يحاول التخفي عن انظار اصدقاء في الحي ليدلني على بعض المواقع.. ما الذي يدعوكم للكتابة عن حي تزوره الدوريات صباح مساء.. يلقى القبض على البائعين والمخمورين بل وبيوت الخمر والدعارة بشكل يومي.. ذكرت مشاكله في الصحف كلها.. هل من جديد يمكن ان يحدث مستقبلا؟

كانت اجابتي.. ان اريد إلا الاصلاح ما استطعت.. قال: انت تنفخ في قربة مشقوقة فالنساء لهن وسائل ضغط ومراوغة اكثر من الرجال وهن يعلمن ان هناك من يبحث عن بضاعتهن وسوقهن.

يكشف لي آدم خداع هؤلاء التشاديين في وصفهم مكان تواجدهم بقوله: إنهم يستخدمون القطاعات الرسمية الحكومية غطاء لتأمين ممارساتهم واضفاء صورة وردية فيقولون يحدنا من الشمال شارع التحلية ومن الجنوب كتابة العدل وشرطة العزيزية ومن الشرق ادارة مكافحة المخدرات ومن الغرب المحكمة الشرعية الكبرى ومقبرة العزيزية ثم سألني ضاحكا: ألا توحي لك حارة بهذه الحدود انها نظيفة وآمنة وغير مثيرة للشك.

هناك غياب لصوت الوعي.. وهروب من الدعاة.. وانكسار للغة الفضيلة.. وتراجع لقيم المجتمع.. وتخوف من المواجهة.. وانهزام امام المادة.. وتفريط في الامانة.

بدر الغانمي

مزيد من الإعتقالات معادل لعدم الإستقرار وتآكل الشرعية

مجتمع مسيّس وعائلة مالكة انتهت صلاحيتها

بات في حكم المعروف أن القمع المجرّد الذي يمارسه أيّ نظام سياسي لا يأتي بالإستقرار.

وبات في حكم المؤكد أن هناك معادلة واضحة الطريق تقول بأن المزيد من استخدام أدوات القمع تؤدي الى تناقص في شرعية النظام، وهي دلالة على غياب الرضا والقبول بالحكم القائم.

ومن المعلوم بالضرورة أن الأنظمة السياسية - وإن كانت تستخدم عصا القمع - فإنها قد تستطيع إطالة عمرها بوسائل أقلّ ضرراً، وهي ملاحقة مسببات الإختلاف بين النظام السياسي والجمهور.

كانت الحكومة السعودية في بدايتها تعتمد على قمع (الآخر) مع الإحتفاظ ببيضة القبان - كما يقال - وهي ولاء معقل النظام وأساطينه في نجد. ولكن الولاء هذا، بدأ ينسحب الى الدوائر الضيقة جداً، فكثر المتذمرون والساخطون على الدولة ورعاتها.

الأسباب كما نعلم كثيرة.. فبعد القمع وسيل الدماء الذي أقامت عليه الدولة السعودية أعمدتها، جاء النفط ووفر غطاءً رائعاً واستخدم كبديل للإصلاح السياسي ومالت الكفة لاستخدام الجزرة في كثير من الأحيان. ولكن مع تقلص مداخيل النفط، وتصاعد (الحاجة) الى الإصلاح الداخلي بسبب الفساد غير المسيطر عليه وفشل العائلة المالكة من التحول بالحكم التقليدي الى نظام عصري يمكن من خلاله ضبط الوضع الإداري والمالي وتنفيس الهيجان والألم الداخلي للمواطنين.. بعد هذا أصبح النظام يعاني من مشاكل بنيوية لم يشأ أن يلتفت اليها.

بيد أن الخيارات التي أمام الحكم، وبدل أن تتجه لإصلاح وضع المالكة أولاً والسيطرة على تجاوزاتها ونهبها لخيرات الوطن، وبدل أن تسعى الى تصحيح الأخطاء التي تودي بحياة الناس والبلاد الى المزالق الخطرة، ترك الأمراء إصلاح أنفسهم ونظامهم، وعدوا على المواطنين يسومونهم المزيد من الضغط النفسي والإقتصادي والإجتماعي والسياسي والأمني. أي أنهم لم يكيّفوا أنفسهم للوضع الحالي، وانتهوا الى مسعى غير مجد وهو تكييف المجتمع بأسره ليتماشى مع الحالة غير الطبيعية التي أفرزتها سياساتهم.

ولأن تكييف المجتمع بالنحو الذي يريدون لا يتطلب إقناعاً بل فرضاً جاء تضخم أجهزة الأمن ووسعت من ممارساتها القمعية في الآونة الأخيرة من جهة الإعتقالات والتعذيب، واستبعدت خيارات الإصلاح لصالح الإستمرار في السياسة الخطأ في شتى المجالات.

ربما لا تستطيع العائلة المالكة إصلاح نفسها بما يكفل إنضباط الأمراء ووقف تعدياتهم، أو أن ذلك يكلفها كثيراً أو يحتاج الى جهد غير عادي، وهنا تبدو الوسائل القمعية (في متناول اليد) ويسهل - حسب وجهة نظرهم - إسكات الجمهور بمجرد أن يتم التلويح بالعصا الغليظة. هذه الوسيلة التي يبدو أن العائلة المالكة استقرت على استخدامها، في غياب (المهدئات) الإقتصادية والبرامج الإجتماعية، قد تعطي حلولاً آنيّة لمعضلة عدم الإستقرار الذي نشهده في المجتمع السعودي اليوم، ولكنها تؤسس لحالة انفصامية بين ذلك المجتمع والحكومة، بشكل يجعل الجمهور منتظراً لفرصة يعبر فيها عن احتقانه بوسائله الخاصة المماثلة لوسائل السلطة (العنف).

إننا اليوم نعيش مرحلة تغيير كوني، والسعودية واحدة من محاور ذلك التغيير، فهي لم تمر في تاريخها الحديث - منذ أن تأسست - بمعضلة كالتي تعيشها اليوم. لقد فقد النظام أدوات ضبطه للجمهور، وسقطت هيبته الأمر الذي يجعل السؤال عن جدوى العنف مشروعاً. مؤسسة النقد السعودية قالت هذا الشهر (مارس ٢٠٠٣) أن نسبة البطالة في السعودية وصلت ٣١.٧٪ وهذه النسبة المخيفة جداً لا تشمل على الأرجح العنصر النسائي.. في حين أن عدد السعوديين تحت سن العشرين بلغوا ٥٠٪ من عدد السكان، أي أن من هم تحت سن الثلاثين عاماً قد تفوق نسبتهم ثلاثة أرباع السكان.

عدم القدرة على الإصلاح هل أنهى صلاحية العائلة المالكة كحكومة؟

وهذه النسبة العالية من الجيل الشبابي الذي يتعرض لأكبر امتحان، لا يتوافق ذهنياً مع العائلة المالكة، التي يحكمها رجال في أرذل العمر قد توقف الكون وحركته عند رجليهم!

وهو جيل لم يخبر دموية تأسيس المملكة التي كان الأمراء يخوفون بها جيلي الآباء والأجداد، وبالتالي فعناصر الجيل الجديد الشاب هم من يضع قدرة العائلة المالكة وسلطتها أمام التحدي من خلال المواجهة المباشرة.

وهذا الجيل لم يستفد من الطفرة النفطية وبالتالي ليس لديه ما يخسره من الصراع.

وهذا الجيل هو الأكثر تعرضاً لتأثيرات العولمة وتكنولوجيا الإتصالات، مما أدى الى رفضه دعايات وتبريرات السلطة لفشلها وعجزها. أي أن الأمراء اليوم لا يستطيعون أن يقنعوا المواطن بموقفهم السياسي الداخلي والخارجي، وكذلك ما يزعم حول نجاحاتهم التنموية، خاصة مع المقارنة بأحوال الدول الخليجية المجاورة.

لهذا كله فإن الجيل المحروم هو الجيل الأكثر تسييساً، والأكثر استعداداً للمواجهة، والأكثر ضغطاً من أجل التغيير، وهي أمور لا تتواءم مع وضع العائلة المالكة الحالي، وليس لديها استعداد للتنازل من حصتها من أجل استيعابه او على الأقل منع تحوّله الى مادة مدمرة.

الذي نراه اليوم: اتكاء على العصا أكثر من اللازم. وهذا يشير الى فشل مؤكد. فالعصا السياسية والأمنية لا يمكن أن تعمل بمعزل عن الحالة الإقتصادية والإجتماعية. ومادامت الدولة فاشلة في هذا الحقل الأخير، وهي تعلم بأنها لن تستطيع الإيفاء باحتياجات المواطن في المدى المنظور من جهة الخدمات الإجتماعية الأساسية (التوظيف، التعليم، الصحة مثلاً) فإن من الحمق والغباء بمكان التصدي لدعوات الإصلاح السياسي، والتوسع في استخدام القبضة الحديدية التي يلوّح بها الأمير نايف عبر شاشات التلفزيون.

إن هذا النهج غير مقبول شعبياً، فضلاً عن أنه لن يحلّ المشكلة من جذورها، ولربما أعطى نتائج معاكسة وسريعة، فضلاً عن أن هناك حقيقة لا يجب أن تغيب عن البال دائماً، وهي أن استخدام العنف بشكل مفرط يؤدي الى انحدار الشرعية بشكل مفرط أيضاً.

يتصاعد في المملكة اليوم الغليان ضد العائلة المالكة، من كل المناطق وكل المذاهب وكل التوجهات السياسية. وهي تقف دونما حليف حقيقي لا في الداخل ولا في الخارج. ودونما مصادر مادية تعتمد عليها سوى الآلة الأمنية، ودونما برنامج سياسي أو اقتصادي يتصف بالشمولية والإقناع لدى المواطن.

وفي مثل هذه الحالة لن يتوقع أحدٌ سوى المزيد من العنف والعنف المضاد، والمزيد من الدعوات المطالبة بتغيير نظام الحكم بأكمله، وإقصاء العائلة المالكة التي يبدو أنها تثبت يوماً بعد آخر أن صلاحياتها قد قاربت على الإنتهاء.

الحرب وشيكة والحكومة غير مستعدة لها

ثمة ما يثير الدهشة حقاً، الحكومة في ديارنا المقدسة تعيش ظروفاً إعتيادية في أوضاع استثنائية تشهدها المنطقة، فدوي طبول الحرب كفيل بتنبيه الموتى. يقال لك بأن العائلة المالكة تكره الحرب ولكنها مستعدة لنتائجها الوخيمة، فهي تملك ما يكفيها للعيش في الخارج لو خربت الديار.

الاستعدادات للحرب الوشيكة على العراق تكاد تكون معدومة، فالناس لا يشعرون بخطر الحرب ونتائجها ليس لأنهم لا يكترثون بها أو لا يقدرون حجم خطورتها، بل لأن حكومتهم لم تصدر تعليماتها الوقائية ولم تطلق صفارات الانذار من أجل إعداد الأهالي لما يجب أن يفعلوه في ظروف الحرب، وبخاصة فيما لو أخذت شكل الحرب الكيميائية أو الجرثومية أو حتى النووية.

وفيما قارات العالم تشهد انتفاضة دولية شعبية ورسمية لدفع شبح الحرب، أو الاستعداد لها حكومتنا في الديار المقدسة تكاد تتعامل مع الحرب وكأنها سرُ لا يجب إطلاع الرعايا عليه، أو أن المتضررين منها هم فقط من يقبعون في السلطة. ولعل في الاخير وجه صحيح، فالعائلة المالكة لا يهمها من عاش ومن مات من السكان طالما أن السلطة مضمونة البقاء.

هذا الموقف المتراخي واللامسؤول من قبل العائلة المالكة لا ينحت الا من شرعيتها ولا يفتّ الا في قيمومتها، فدولة غير قادرة على حماية من تسوس لا تستحق البقاء.

في حرب الخليج الثانية، كان الناس يأملون من حكومتهم التحرك قبل نشوب الحرب بإبلاغ الناس كيف يجب أن يتصرفوا في ظروف الحرب، أو ماهي الخطوات المطلوب إتباعها حال الحرب الكيميائية، ولكن ما حصل من استعدادات يثير السخرية. ومما يحزن حقاً أن يتولى الناس بأنفسهم مهمة الاستعداد للحرب، والأشد حزناً أن يشتري الناس الأقنعة الواقية من الدولة، حتى أثرى من أثرى من الأمراء في هذه الحرب.

لقد سقطت هيبة الدولة بكاملها في حرب الخليج الثانية، وبات الناس يتعاملون مع الحكومة الأصلية، أي الولايات المتحدة ممثلة في قواتها المتواجدة في ديارنا المقدسة، فقد غابت الدولة عن الأنظار، وهرب الأمراء بعيداً عن ساحة الحرب، فيما تولت القيادة العسكرية الأميركية مهمة إدارة الشؤون اليومية في ديارنا وبخاصة في المنطقة الشرقية حيث ساحة المواجهة.

وها نحن نشهد تجربة مماثلة، والحكومة تريد من الناس أن يسقطوا في حفرة الأمس وأن يلدغوا من جحر الدولة مرات ومرات. الحرب باتت وشيكة ويراد من السكان ألا يدركوا معنى الحرب، ولا ما ستؤول اليه، وما يجب عليهم فعله، بل هي الحرب وكفى وليمت من يمت وليعش من

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة هيئة الأركان العامة
هيئة عمليات القوات المسلحة
إدارة الوقاية من أسلحة
التدمير الشامل

سري
-١-

الإجراءات والاحتياطيات العاجلة لمواجهه إستخدام السلاح النووى أثناء العمل العسكرى الأمريكى ضد العراق

١. الجهات المعنية .
أ. وزارة الدفاع والطيران.
ب. رئاسة الحرس الوطني.
جـ. وزارة الداخلية (القطاعات الأمنية).
د. وزارة الصحة.
هـ. وزارة الاعلام.
و. الاستخبارات العامة.
ز. مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية .
ح. الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة.
ط. الهلال الأحمر السعودي.
ي. المواطنون.
ك. إي جهات أخرى يتطلبها الموقف.

٢. الموقف.
أ. عام . تجري حاليا الاستعدادات لتوجيه عمل عسكري أمريكي / بريطاني ضد العراق وتظهر المؤشرات الراهنة من حشد عسكري وتصريحات أمريكية وبريطانية إلى جدية قرب وقوع ذلك العمل.
ب. مدى إحتمالية إستخدام السلاح النووى .
إن إحتمال إستخدام السلاح النووي من قبل الأمريكيين ضعيف ولكنه وارد ولو بنسبه ضئيلة وذلك في الحالات التالية:
(١) لفتح ثغرات في تحصينات عراقية عميقة جداً .
(٢) عند إستخدام العراق لأسلحة كيماوية أو جرثومية.
(٣) إذا تكبد الأمريكيون خسائر كبيرة في الأرواح أو واجهوا مقاومة عنيفة جداً.
(٤) إذا إستخدم العراقيون صواريخ (سكود) ضد إسرائيل وأحدثت خسائر كبيرة.

يعش.

لقد تسربت مؤخراً وثيقة من وزارة الداخلية حول الاستعدادات المطلوبة من الأجهزة العسكرية والأمنية لمواجهة الحرب النووية أو الكيميائية. وما تلفت إليه الوثيقة أن مستوى الاحساس بالخطر لدى العائلة المالكة وهذه الأجهزة قد بلغ حداً مبالغاً الى درجة توقع الحرب النووية، وتالياً ضمان مستوى من الجاهزية يكفل درء أخطارها ونتائجها الوخيمة على السلطة بطبيعة الحال. ولكن في المقابل وعلى المستوى الشعبي، ليس هناك ما يمكن وصفه بالحد الأدنى من الجاهزية حتى في إطار حرب تقليدية. وفيما يلي صور للوثيقة:

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة هيئة الأركان العامة
هيئة عمليات القوات المسلحة
إدارة الوقاية من أسلحة
التدمير الشامل

سري

-٣-

(٩) يفضل إجراء تمرين واحد على الأقل لتطبيق هذه الإجراءات على أن يقتصر هذا التمرين على طرق ووسائل الاتصال وتعد عن طريق وزارة الدفاع بالتنسيق مع الجهات المعنية فرضية إجراءات التمرين.

ب. أثناء الحدث.

(١) التحقق من جميع التبليغات وحالات الاشتباه الواردة سواء من الجهات المعنية أو من قبل المواطنين.
(٢) إخلاء وإيواء المواطنين من المناطق التي من المحتمل تعرضها للضرر.
(٣) إخلاء المصابين وإيواء وعلاجهم في الأماكن المخصصة لمثل هذه الحالات.
(٤) متابعة التلوث، ورصد اتجاهه وخطورته.
(٥) تحديد طرق الإخلاء والأماكن الأمنة عن طريق الإعلام المسموع.

جـ. بعد الحدث.

(١) متابعة إخلاء المواطنين من المناطق التي تعرضت للخطر أو المحتمل تعرضها في المستقبل.
(٢) الاستمرار في رصد اتجاهات التلوث والمناطق المعرضة للتلوث.
(٣) منع دخول المناطق الملوثة أو الخروج منها بشكل عشوائي.
(٤) منع دخول الأفراد والمواشي والمواد الغذائية الملوثة للمملكة.
(٥) العمل على إزالة التلوث الإشعاعي ما أمكن.

٤. واجبات الجهات المعنية.

أ. وزارة الدفاع والطيران.

(١) توفير المساندة اللوجستية لفريق العمل من خلال مركز عمليات الدفاع الوطني.
(٢) متابعة تنفيذ الجهات لواجباتها من خلال مركز عمليات الدفاع الوطني.
(٣) تقوم بمساندة تدابير الدفاع المدني بالامكانات البشرية والآلية بالقدر الذي لا يؤثر على أداء مهامها الرئيسية.

ب. وزارة الداخلية (القطاعات الأمنية).

(١) تفعيل خطة الإخلاء والمعدة من قبل وزارة الداخلية والاستفادة منها عند الحاجة.
(٢) تحديد الملاجئ الموجودة في مناطق التهديد وتكليف الجهات المعنية بتجهيزها ووضع التعليمات اللازمة لكيفية إستعمالها والوصول إليها.
(٣) الاشتراك مع الجهات المعنية بوضع التنظيم اللازم لتأمين الكمامات والفلاتر عن طريق القطاع الخاص ضمن الطرق المتبعة.

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة هيئة الأركان العامة
هيئة عمليات القوات المسلحة
إدارة الوقاية من أسلحة
التدمير الشامل

سري

-٤-

(٤) التبليغ عن وصول حالات مصابه أو مرض يشتبه به (كمرض إشعاعي).
(٥) التنسيق مع الجهات المعنية لعدم السماح بدخول المواشي للمملكة في حالة حدوث ضربه لبلد المنشأ لهذه المواشي والدول الأخرى المتضررة إشعاعياً.
(٦) الرفع بالتقارير الفورية عن البلاغات أو المعلومات التي تشير إلى نية إستخدام السلاح النووي أو التي تبين استخدامه بالفعل ومكان الاستخدام وفق ما يرد من معلومات من القطاعات الاخرى.
(٧) التنسيق مع المرور في تسهيل الحركة وتنظيمها خلال عمليات الإخلاء ومنع حدوث حالات الفوضى بين المواطنين.
(٨) المشاركة في إعداد المادة الإعلامية المتعلقة بالطرق السليمة لإستخدام معدات الوقاية سواء الملاجئ أو الكمامات ومتى يتم إستخدامها بالمشاركة مع مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.
(٩) إستخدام وسائل الإنذار المتاحة في الوقت المناسب عند الحاجة وفق ما يصدر من أوامر أو تعليمات للمواطنين في مكان التهديد.

ج. وزارة الصحة.

(١) المشاركة في إعداد المادة الإعلامية للوقاية والعلاج من الآثار الاشعاعية.
(٢) تجهيز مراكز للتطهير في المستشفيات المتوقع استقبالها لحالات إصابات إشعاعية حسب الإمكانيات المتاحة.
(٣) تنسيق الجهود الصحية والطبية لكافة القطاعات العسكرية والمدنية والإشراف على النواحي العلاجية.
(٤) توثيق المعلومات للحالات المرضية (لرفعها للجهات المعنية للمطالبة بالتعويضات النظامية).
(٥) التنسيق مع المراكز الطبية العالمية لتقديم العلاج والإخلاء لبعض الإصابات إليها عند الحاجة.
(٦) إدارة عملية الإخلاء الطبي وإعداد الفرق الميدانية بالتنسيق مع الجهات الطبية المعنية.

د. وزارة الاعلام.

(١) التوعية الإعلامية فيما يتعلق بالمعلومات والإجراءات التي يجب أن يتبعها المواطنين في حالة التعرض للخطر من خلال جميع وسائل الأعلام بالتنسيق مع كلاً من وزارة الداخلية ووزارة الصحة ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.
(٢) المساهمة في رفع المعنويات وتطمين المواطنين والمقيمين من خلال الدروس الإرشادية التي تظهر فعالية إجراءات الوقاية.

(٢-٢)

المملكة ومعركة التحديث

الاصلاح السياسي

ثمة مقاربة لموضوع التحديث تنحو بإتجاه اكتشاف منتوجاته السياسية والثقافية، أي بما يحدثه من تغييرات في البنى الفوقية. وكانت الجهود الرسمية مكرّسة بصورة كبيرة من أجل تحييد الابعاد السياسية والايديولوجية لمشروع التحديث، وهناك تصريح مشهور لأحد المسؤولين في الحكومة بأننا نجحنا في إستيعاب التكنولوجيا بدون أيديولوجيا، وهو تصريح يلخّص بصورة مكثفة الاستهداف المركزي من عملية التحديث في أجهزة الدولة.

وعلى أية حال، فإن التطورات الاقتصادية وتحديداً ارتفاع الموارد المالية عن طريق بيع النفط، وقدوم أعداد كبيرة من العمال الأجانب لغرض تأسيس البنى التحتية للدولة والمساهمة في المشاريع التنموية بصورة عامة، وهكذا التطورات السياسية الإقليمية وتحديداً: القضية الفلسطينية ودور المعلمين الفلسطينيين في المدارس السعودية في صناعة الوعي بالقضية المركزية للعرب والمسلمين، وتصاعد التيار القومي الناصري في الخمسينيات والستينيات ودوره في خلق تيار سياسي مناصر لقضايا التحرر والديمقراطية والحريات، ومن ثم الثورة الايرانية والاجتياح السوفيتي لأفغانستان ودورهما في إشاعة أجواء دينية وسط تيار واسع من الشباب وانطلاق ما يعرف بالحركات الجهادية.

يتفق كثير من الباحثين على أن التحديث في مؤدّياته النهائية خلق طبقة سياسية واسعة تناضل من أجل الانخراط في جهاز الدولة ولكن بعد إحداث تغييرات جوهرية فيه. هنا سنحاول قراءة التجاذبات الداخلية بين قوى التغيير والحكومة سعياً وراء توسيع إطار المشاركة السياسية وتقليص هيمنة العائلة المالكة على المجال السياسي.

ابتداءً يلزم القول بأن الحركة المطلبية في السعودية ليست حديثة العهد، وإنما تمتد بعمر الدولة، فهي حركة ملتحمة بنشأة الدولة وسيرورتها. فالصراع السياسي بين قوى المعارضة الشعبية والحكومة السعودية كان يتمحور تاريخياً حول المطلب التغييري والاصلاحي في هياكل الحكم ووظائفه، وهذا الصراع حافظ على فورته منذ عهد المؤسس الملك عبد العزيز وانتهاءً بعهد الملك فهد، وكانت المراهنة دائماً على كسر إرادة قوى التغيير هذه أو إحتوائها عن طريق إطلاق الوعود.

غالباً ما ينظر الى الحركة السياسية في عهد الملك سعود من زاوية الدور الكبير الذي لعبه العمال العرب وتحديداً الشاميين في شركة أرامكو لبلورة إتجاه سياسي مناهض للولايات المتحدة ويحمل ميولاً يسارية وقومية، وقد أثمر هذا الدور في ظهور إتجاه قومي اعتراضي لعب دوراً سياسياً مؤثراً في مناهضة وجود قواعد عسكرية أميركية في الظهران، وهكذا تنظيم مظاهرات بإسم جمال عبد الناصر وضد الحكومة والولايات المتحدة. وقد ساهم النشاط القومي الناصري في إختراق حصن العائلة المالكة، حيث وقع خلاف حاد داخل العائلة المالكة ودخل الجناحان المتصارعان ممثلين في الملك سعود وولي عهده الأمير فيصل في أتون معركة سياسية مصيرية، كان المحرّك الحقيقي والحاسم فيها وجود تيار سياسي متصاعد متأثر بالتيار القومي الناصري، مما حدا بالملك سعود ان يطلق وعداً في شهر مارس عام ١٩٥٨م يعلن فيه عزم الحكومة السعودية على وضع دستور للبلاد ونظام للمقاطعات وانشاء مجلس للشورى. ثم بعد تصاعد وتيرة الصراع داخل الاسرة المالكة ودخول اطراف اخرى في الصراع السياسي، وتشكل حركة معارضة من داخل الاسرة المالكة باسم (الامراء الاحرار) ممثلين في الامير طلال، أعاد الملك سعود تأكيد وعده السابق في ديسمبر ١٩٦٠م، وبعد تزايد الضغوطات الداخلية شكل الملك سعود لجنة لاعداد مشروع دستور تضمنه كراس للامير طلال بعنوان (رسالة الى مواطن). وقد أعلن ولي عهد الملك سعود، الامير فيصل، في ١٦ نوفمبر ١٩٦٢ "تعتقد حكومة صاحب الجلالة بأن الوقت حان لإصدار نظام أساسي مستمداً من كتاب الله وسنّة رسوله وسيرة الراشدين، حيث يضع في وضوح كامل المبادئ الأساسية للحكم وعلاقة الحاكم بالمحكوم، وينظم سلطات الدولة المختلفة، وعلاقة كل جهة بالاخرى، وينص على الحقوق الاساسية للمواطنين، ومنها حقه في التعبير عن رأيه في حدود العقيدة الاسلامية والنظام العام، وقد شرعت الوزارة السابقة في تطوير مجلس الشورى ليقوم بدوره كسلطة تنظيمية للبلاد، وستكون هذه الدراسة، مع ما يطرأ عليها من إضافات وتعديلات، جزء من النظام الاساسي للحكم الذي لن يتأخر صدوره إن شاء الله".

وفي واقع الأمر، أن التغييرات التحتية التي صنعها التحديث، كانت بطبيعة الحال ستؤدي الى تغييرات فوية، ولذلك فإن قضية الاصلاح السياسي كان يسير جنباً الى جنب وفي تواصل مع مشروع التحديث، ولذلك ظلت هذه القضية حاضرة وتزداد رسوخاً بمرور الوقت، إذ كان ثمة شعور لدى الطبقة الحاكمة بأن توسعة الجهاز البيروقراطي للدولة تبقى غير متوازنة مالم ترفقها إصلاحات سياسية. فالحاجة تفرض على الدولة ضرورة وهي تحدّث أجهزتها أن يصاحب ذلك تحديثاً سياسياً، مترجماً في تطوير أجهزة الحكم وتوسيع المشاركة السياسة.

ولذلك تواصلت التصريحات الرسمية حول "نوايا" الحكومة بإحداث إصلاحات سياسية. ففي عهد الملك فيصل وبتاريخ ١٩٧٤/١/١م صرح وزير الداخلية الأمير فهد ـ الملك الحالي ـ بأن الحكومة متجهة لانشاء، مجلس شورى ونظام أساسي للحكم وان الحكومة بصدد تنقيح النظام الاساسي المقترح، فيما صرّح الامير عبدالله في مقابلة مع جريدة (الأنوار) اللبنانية في ١٩٧٤/٥/١ "نحن لا نضيق بحرية الرأي.. لم يعد بالامكان في العصر الراهن معالجة القضايا بمعزل عن أبنائها".

إستشعار الحاجة للاجابة على متطلبات الدولة كدولة يقتضي قيامها واستمرارها وتوسعها خلق أجهزة مؤهّلة ووضع سياسات نشطة قادرة على إستيعاب المتغيرات الداخلية والخارجية، وهكذا الاجابة على التيار الشعبي الاصلاحي، كان ـ أي هذا الاستشعار ألزم تقريباً كل الملوك السعوديين منذ عهد الملك سعود وحتى الملك فهد ببدء عهدهم بوعد بإجراء تغيرات في جهاز الحكم. وفيما تعززت قضية الإصلاح السياسي على المستوى الشعبي والرسمي، لجأ كل من الملك خالد والملك فهد الى تكثيف التصريحات الواعدة بإحداث إصلاحات سياسية.

فبعد مقتل الملك فيصل في مارس ١٩٧٥ على يد إبن أخيه فيصل بن مساعد، وتولي الملك خالد الحكم، أصدر الأخير بياناً بعد تنصيبه رسمياً ملكاً للبلاد وألقاه بالنيابة ولي العهد الامير فهد بن عبد العزيز في ٣١ مارس ١٩٧٥م جاء فيه: "لقد حرص الراحل ـ الملك فيصل ـ أن يقدم لشعبه نظاماً أساسياً للحكم مستمداً من كتاب الله وميادين الشريعة الاسلامية، ليرسي للعدل قواعد وينظم علاقة السلطة ببعضها، وصلات الحاكم بالمحكوم، يكون من دعائمة

مجلس الشورى ليضطلع بدوره التنظيمي الهام. وأعلن رحمه الله عن رغبته تلك وعمل لتحقيقها بتهيئة الجو الملائم لها وشرع في مراحل التنفيذ.. وشاءت إرادة الله أن يرحل قبل تحقيق رغبته. وتجد حكومتنا نفسها ملزمة أمام ذكرى العاهل الراحل بإتمام ما تبقى من الشوط وإبراز هذا العمل الهام ليصبح حقيقة ترسي دعائم الإستقرار وتقوي أجهزة الحكم ولكي تثبت دعائم النظام الاساسي للحكم على قواعد متينة.. فسوف تستكمل - ان شاء الله - جميع الاجراءات التنفيذية لوضع نظام المقاطعات موضع التنفيذ ليكون هو الآخر لبنة من لبنات بنائنا الشامخ". وتكررت هذه الوعود على لسان الملك وولي عهده الأمير فهد طيلة السنوات التي حكم فيها الملك خالد (١٩٧٥ - ١٩٨٢).

وثمة تصريح مثير للجدل للملك فهد في حديث مع مراسل صحيفة الصنداي تايمز في ديسمبر ١٩٨٤م قال فيه: "خلال ثلاثة أو أربعة شهور سيؤسس مجلس للشورى، وسيبدأ عمله في وقت ما في السنة القادمة، وأن جميع أعضائه سيعيّنون مباشرة من قبل الحكومة، كما سيوضع دستور مكتوب للبلاد.. وبعد سنتين من تأسيس المجلس سيعطي الشعب حق انتخاب نصف أعضائه إنتخاباً مباشراً عن طريق مجالس المقاطعات، وفي مرحلة لاحقة سيتم انتخاب بعض أو معظم أعضاء البرلمان بالانتخاب المباشر من قبل المواطنين، وسيكون المجلس برلماناً كغيره من برلمانات العالم، إلا أن المجلس سوف يؤسس بخطوات تدريجية لتجنب إرتكاب الأخطاء.. نحن سنخوض التجربة تدريجياً وسنبني ببطء نظاماً متيناً".

كان ذلك أول تحديد زمني للشروع بإجراءات إصلاحات سياسية، ولربما يفسّر جزئياً الإلحاح الداخلي على إمتصاص ردود الفعل حيال تراجع الأداء الاقتصادي، حيث بدت الحاجة الى موازنة ذلك بـ "تنفيس" سياسي.

ولا شك أن حادث احتلال الحرم واضطراب الاوضاع الأمنية في المنطقة الشرقية عام ١٩٧٩ مثلت تحدياً خطيراً للدولة. فهي وإن لم تؤدِ الى إنكسار الدولة، الا أنها أحدثت دوياً سياسياً وتموّجاً شعبياً من حيث تنبيههما الى إمكانية ظهور حركات سياسية احتجاجية ضد الدولة، ومن قبل أفراد يافعين نشأوا وترعرعوا في المدارس الحكومية وكان يفترض إنغماسهم في "نعيم" التحديث بما ينتج زعماً ولاء للدولة الراعية. الا أن ما جرى لم يكن سوى عكس ذلك تماماً، فإن أعمار غالبية المشاركين في هذه الأحداث كانت تتراوح بين السابع عشرة والثلاثي سنة، أي من طلبة المدارس والجامعات والموظفين.

ورغم أن الحكومة نجحت في احتواء هذه الحوادث عن طريق قمع المشاركين في حركة جهيمان بإعدام الأخيرة وعدد من قادة الحركة، وهكذا اعتقال العشرات من المناصرين لها، فيما جرى تحسين جزئي للظروف المعيشية لأبناء الشيعة في المنطقة الشرقية وتخصيص مبالغ مالية لمشاريع تنموية وخدماتية، الا أن الحدثان أنتجا في وقت لاحق تيارين إحتجاجيين وسط المجتمع السلفي، ظهر في أزمة الخليج الثانية حيث إستعاد مقولات جيهمان في الدولة، وهناك تيارسياسي شيعي قادته ما يسمى بـ "الحركة الاصلاحية" بقيادة زعيمها الروحي الشيخ حسن الصفار.

وفور سقوط الكويت تحت الاحتلال العراقي في الثاني من آب/أغسطس ١٩٩٠م، شهدت المملكة نشاطاً سياسياً غير مسبوق شاركت فيه قوى التغيير من خلفيات ايديولوجية وسياسية متنوعة، وفرضت نسقاً جديداً في العلاقة بينها وبين الحكومة، فقد لجأت العائلة المالكة الى اطلاق الوعود سيما وأن ثمة شركاء داخليين وخارجيين جدد دخلوا في حلقة النقاش حول النظام السياسي في المملكة وفرص تطويره بما يسمح بمستوى مقبول من المشاركة السياسية. بل أن الشارع السعودي أصبح يموج بالأحاديث حول الاستبداد السياسي السعودي والرأي الفردي الحاكم على الشعب والذي أوصل البلاد الى حافة الكارثة.

تجددت وعود العائلة المالكة بالإصلاح السياسي، وأعلن الملك فهد للصحافة السعودية أن حكم الشورى سيدخل المملكة من بابه الواسع وأن هناك عملاً جاداً لوضع قانون أساسي للبلاد، وأن ثمة لجنة مسؤولة عن وضع اللمسات الأخيرة عليه. ولكن ما يثير الدهشة حقاً أن تصريحاً آخر للملك فهد حول التغيير والإصلاح جاء بحجم أزمة الخليج. في خطابه في ٢٦ اكتوبر١٩٩٠م، أمام جمع من المواطنين قال فيه "أنظمتنا التي موجودة الآن في وقتها من أجمل ما يمكن، ولا تزال تسير، الا انها تحتاج لاعادة النظر من أولها لآخرها.. فيما يتعلق بالتعليم، وفيما يتعلق بالأمور العامة وفي الأمور الخاصة، وفي جميع الأمور كلها من أولها لآخرها".

وحول الإصلاحات في البلاد قال "أحب أن أؤكد للأخوة تأكيداً من جديد أن هذا محل اهتمامي الشخصي بالليل وبالنهار، وأن العمل يسير فيه بشكل جدّي، وليس أننا الآن نبتدئ... لا، عندنا الرصيد موجود، لكن ربما حصلت بعض الظروف وبعض العوائق انتهت الآن".

لقد خلق حدث احتلال الكويت مناخاً سياسياً جديداً، ووفر فرصة تاريخية أيضاً. فقد اضطلعت قوى التغيير المؤلفة في الغالب من نخبة التكنوقراط والاكاديميين وأفراد الطبقة الوسطى بدور سياسي شديد التأثير على المستويين الرسمي والشعبي، وبدأت تمارس ضغوطها على الحكومة من أجل البدء بالإصلاح في هياكل الحكم ومؤسسات الدولة. نشير الى أن النشاط الاصلاحي كان فيما مضى يزاول من قبل فئة محدودة من الشعب، ولكن منذ أزمة الخليج الثانية أصبح هذا النشاط ممتداً في أوساط عديدة اجتماعية وسياسية وحتى دينية، وهذا ما ظهر بوضوح إبان أزمة الخليج الاخيرة رغم محاولات جادة قام بها بعض امراء العائلة الحاكمة لطمأنة الناس سيما المثقفين بعزم الحكومة على التغيير والاصلاح للحيلولة دون إنفجار الوضع الداخلي وانفلات السيطرة من يد العائلة المالكة في ظل التهديدات الخارجية. الاّ أن هذه المحاولات لم تثن مجاميع المثقفين والشخصيات الوطنية والدينية من التعبير عن رأيها صراحة في نظام الحكم السعودي والمطالبة بعملية إصلاح شاملة في البلاد.

لقد عبّرت مجموعة من الشخصيات الوطنية شملت وزراء سابقين ورجال أعمال وصحفيين وكتّاب عن قلقها من تردي الاوضاع السياسية والأمنية في البلاد، وطالبت بإصلاحات أساسية تتناول النظام السياسي والإداري، كما جاء ذلك في عريضة رفعتها هذه المجموعة الى الملك فهد والامير سلطان في عام ١٩٩١، وعقدت جلسات الحوار والمناقشة في سبيل التوصل الى صيغة مشتركة لاعداد عريضة توضح مطالب هذه المجموعة بعد ان تم الاتفاق على تقديم الحد الادنى من المطالب، فأعدت هذه المجموعة مسودة العريضة وأرسلت الى مناطق مختلفة من المملكة حتى يوقع عليها الوجهاء والشخصيات بعد مواقفهم على ما جاء فيها.

وبحسب النسخة الأصلية من العريضة، فإن ثمة مسائل صريحة ودقيقة أثارها الموقّعون تدور حول "إشراك جمهور المواطنين في تقرير كل ما يمس حياتهم ومصيرهم ومراقبة ومحاسبة كافة الاجهزة التنفيذية التي تعمل لخدمتهم ورعاية شؤونهم حتى يلقي كل مواطن ربه وقد تحمل كافة مسؤولياته، ودون ان يدّعى انه قد حيل بينه وبين القيام بما افترضه الله عليه". وجاء أيضاً "ولا بد من أن نضيف هنا أن الاصلاح الجذري الشامل لم يعد فريضة شرعية وواجباً وطنياً فحسب، بل هو اليوم مطلب عالمي انساني، يتناول بالتغيير الاسرة الدولية كلها، حتى الاتحاد السوفيتي وأوربا الشرقية... أترضون لمهبط الوحي، وقبلة المسلمين ومجتمع لا اله الا الله محمد رسول الله، ان يتخلف عن ركب الحرية والاصلاح". وقد أكّد الموقّعون على أن "نظم الحكم في دول الخليج تحتاج الى اصلاح جذري يتضمن تمكين المواطنين من اداء واجبهم بالمشاركة الفعالة والإسهام الايجابي في ادارة شؤون بلادهم".

وفيما يلي إجمالي للنقاط الرئيسية التي أثارتها العريضة:

"أولاً: اصلاح شامل لنظام الحكم في البلاد وهو وعد قطعته الاسرة المالكة الكريمة على نفسها منذ البيان الوزاري الشهير عام ١٣٧٩هـ (أي منذ ٣١ عاماً حتى تاريخ رفع العريضة)، ونعتقد أن ذلك يمكن أن يكون في الاطار التالي:

- تلافياً للمخاطر في المستقبل القريب والبعيد، او ضماناً للاستمرارية والاستقرار، واستعداداً لاي ظرف طارئ او قاهر، قد تتمخض عنه الاحداث في يوم من الايام،

يوضع نظام للاسرة المالكة الكريمة، ويوضع نظام انتقال الملك وولاية العهد، وينشئ اسلوب للشورى واتخاذ القرارات داخل الاسرة الكريمة، ضمن مجلس أعلى للحكم، والى غير ذلك من ضرورات الحكم وولاية الامر في العصر الحديث.

- إقامة مجلس للشورى يضم نخبة اهل الرأي.

- يشكل المجلس السلطة العليا في البلاد بعد الاسرة المالكة، ويضع له نظاماً يضاهي أحدث النظم البرلمانية، بما لا يتعارض مع الشرع الحنيف.

- يشرف المجلس إشرافاً كاملاً على كافة شؤون البلاد التشريعية والسياسية والاقتصادية والدفاعية والتعليمية والداخلية وكافة أعمال وواجبات الاجهزة التنفيذية.

يتولى المجلس المحافظة على ثروات البلاد ومواردها المالية، بما في ذلك الثروات المعدنية والبترولية والاراضي الزراعية والصحراوية ووضع قواعد راشدة لصرفها واستثمارها وطرائق الإنتفاع بها.

- تقوم كافة مؤسسات الدولة وأجهزة الحكم في البلاد على مستوى المقاطعة والمدينة على اساس من الشورى والمشاركة الشعبية.

- تطهير الاقتصاد والنظام المالي للبلاد كله من آفة الربا وشبهاته، إتقاء لغضب الله، وتجنباً لسخطه سبحانه، وإقامة نظام اقتصادي ومالي شرعي يقدّم للعالم كله أنموذجاً إسلامياً فريداً.

- الأخذ بمبدأ اللامركزية الادارية في نظام الحكم، وادارة البلاد، وتسيير شؤون المواطنين من خلال مجالس للمقاطعات والمدن والقرى، على ان يتولى افراد الأسرة المالكة امارة المحافظات الرئيسية ويكون نوابهم ووكلائهم من اهل هذه المناطق.

ثانياً الاصلاح الاداري

- تعلمون أن الاصلاح الاداري هو حجر الزاوية في أي اصلاح يستهدف مجمل الاوضاع في أي بلد من البلدان لأن الجهاز الاداري للدولة هو اداة التنفيذ لأي برنامج إصلاحي، وليس من شك ان اللجنة العليا للاصلاح الاداري قد قامت خلال الخمسة والعشرين عاماً الماضية بوضع الكثير من أسس هذا الاصلاح وبرامجه، لكن من الواضح أن قليلاً من هذا الجهد الكبير قد انعكس على اداء الاجهزة الادارية للدولة على وجه العموم بما يجعلها اداة فعالة لتنفيذ الاصلاح، وليس عقبة كأداة في وجهه.

وهكذا فان مختلف مخططات الاصلاح ومبادئه ستظل رهناً باصلاح إداري حازم وشامل يتغلغل في كل اركان الجهاز الاداري للدولة، ويقفز بها الى مستوى العصر، ويطوّعها لخدمة وتيسير حياتهم (الخ).

وصدرت العريضة المعدّلة بحذف الفقرات السابقة من الأصل - والتي وقع عليها ثلاثة واربعون شخصية وطنية، في هيئة معالم مقترحة لسبل الاصلاح والتطوير تشمل مؤسسات الدولة وهياكل الحكم وتدعو الى تطبيق الشريعة الاسلامية واقرار نظام سياسي ومجلس للشورى ونظام للمقاطعات في البلاد كما تطالب بالغاء الفوارق بين عامة الشعب على اساس مناطقي او قبلي او طائفي(الوثيقة).

أعقب هذه العريضة صدور كثير من العرائض وجهها المواطنون الى الملك فهد منها عريضة وقع عليها عدد من العلماء وأساتذة الجامعات والأطباء والكتاب والأدباء والمهندسين والمعلمين وغيرهم طالبوا فيها بالاصلاح الشامل للبلاد.

التيار السلفي يطالب بالتغيير

إنخراط قطاع كبير من أفراد المؤسسة الدينية الرسمية في النشاط الاصلاحي قد أنذر بفك الارتباط مع الحليف التاريخي الممثل في العائلة المالكة، ويعد أخطر مؤشر على الساحة الداخلية، ذلك أن الجهاز الديني شكل لفترة طويلة مصدر حماية ومشروعية نظام الحكم. من هنا كان تمرد التيار الديني على السلطة بطريقة غير مسبوقة يعد تحولاً استراتيجياً في معادلة نظام الحكم وشبكة التحالفات الداخلية.

ومن خلال قراءة الخطاب الذي وجهه اثنان وخمسون شخصية من علماء الدين والدعاة والمعلمين والقضاة ومدراء الاقسام في الجامعات والمعاهد والمراكز والمؤسسات الدينية نجد انه يحتوي على إثارات في غاية الاهمية والدقة منها أن الخطاب يتضمن اتهاماً صريحاً بفساد المؤسسات الحكومية (الداخلية والخارجية والاعلام ووزارة العدل والقضاء والجيش والبنوك..) كما أن الخطاب يسحب من الحكومة الشرعية الدينية من خلال المطالبة بعرض اللوائح والانظمة السياسية والاقتصادية وغيرها على أحكام الشريعة الاسلامية من خلال لجان شرعية موثوقة ذات صلاحية.

وهذا الحكم ينال موافقة اعضاء في اكبر سلطة دينية في الدولة السعودية (هيئة كبار العلماء) أمثال عبدالله بن عبدالرحمن الجبرين والدكتور صالح بن فوزان، وعبدالله بن مسعود (عضو هيئة كبار العلماء) علاوة على تأييد القطبين البارزين في(هيئة كبار العلماء) الراحلين الشيخ عبدالعزيز بن باز بعد ان اضاف عبارة "على اساس الشريعة الاسلامية" والشيخ محمد بن صالح العثيمين إضافة الى تأييد مئات من العلماء والقضاة وأساتذة الجامعات والدعاة والمثقفين.

ولعل الأكثر إثارة أن الخطاب المذكور انتشر بكثافة هائلة في أوساط التيار السلفي المتواجد في أغلب مناطق المملكة قبل أن يصدر جواب من الاسرة المالكة والملك فهد على وجه الخصوص.

لقد أثارت عريضة التيار السلفي مخاوف جديّة لدى الاسرة المالكة، وقررت تنظيم جهودها من أجل إجهاض ولادة تيار ديني سلفي مناوىء للاسرة المالكة. فقد دعا الأمير سلمان بن عبدالعزيز(أمير الرياض) أخوانه الى اجتماع عاجل للبت في قضية العريضة الموّجهة الى الأسرة المالكة من رموز التيار الديني السلفي. ساد الاجتماع جو من التوتر والانفعال فيما كان بعض الامراء يحاول تنقية الجو السائد في الاجتماع عن طريق توجيه الحديث الدائر نحو موضوع المواجهة ورد الفعل العملي بدلاً من تبادل الاتهامات. وكان ثمة إتفاق بين أفراد الاسرة المالكة المجتمعين بأن امكانية للحل تأتي عن طريق إشراك نفس المؤسسة الدينية في التأثير على التيار الديني المتمرد. فثمة أمل في إستخدام بقايا رهان المؤسسة الدينية الرسمية، خاصة وان العائلة المالكة تخشى من الدخول في مواجهة مباشرة مع ذلك التيار، كونه يملك رصيداً شعبياً ضخماً في مركز السلطة، أي نجد، ولذلك استعانت العائلة المالكة بـ (هيئة كبار العلماء) رغم الانقسام الواضح في داخلها.

ولقد صدر بيان لمجلس هيئة كبار العلماء عقب إنعقاد دورته الاستثنائية في الرياض في يومي ١٨و١٩/١١/١٤١١هـ في ظل غياب أربعة من اعضاء الهيئة هم: عبدالله خياط وسليمان بن عبيد وابراهيم بن محمد آل الشيخ وعبد المجيد حسين وقد ورد في البيان تحت اسم كل واحد منهم عبارة (لم يحضر لظروف صحية).

ومما جاء في البيان "وبعد إطلاع المجلس على ما تناقلته بعض وسائل الاعلام المسموعة والمقروءة وما تداولته بعض الأيدي حول ما كتب لولي الأمر عن أمور يراد تحقيقها، فإن مجلس هيئة كبار العلماء يستنكر الطريقة التي سلكت في نشر وتوزيع ما كتب في ذلك، ويحذر من مغبة تكرار مثل ذلك مستقبلاً، ويرى ان الطريقة التي استخدمت في نشر وتوزيع ذلك لا تخدم المصلحة ولا تحقق التعاون على البر والتقوى".

وليس ثمة شك في أن هذا البيان وفّر مسوّغاً شرعياً وسياسياً للحكومة لقمع التيار الديني الساخط. فقد تعرّض عناصر هذا التيار الى الاعتقال والتعذيب والحصار الامني فقد اعتقل ثلاثمائة عنصر من العناصر البارزة في التيار السلفي المسيّس (خطيب إمام مسجد، محاضر، أستاذ جامعة) السجون السعودية إضافة الى أن عشرات آخرين تعرضوا لعمليات إستجواب من قبل الأجهزة الأمنية، كما تم إستبعاد العشرات من أئمة المساجد، ومنع عدد من المحاضرين من إلقاء الخطب والمحاضرات.

إن القراءة الاجمالية للتجاذبات الداخلية بين قوى التغيير والسلطة والنهج الذي إتبعته العائلة المالكة في التعامل مع مطلب الاصلاح السياسي واخيراً انجذاب تيار واسع من الشعب الى الميدان السياسي من بوابة الاصلاح تنبّه الى أن الاصلاح السياسي خيار شعبي يزداد تجذراً بمرور الوقت، وأن محاولات حرف الاهتمام وإشغال قوى التغيير في معارك جانبية ومفتعلة قد يؤخّرها بعض الوقت ولكن لن يسقط خياراتها المحسومة.

أين مشروع عبد الله الإصلاحي؟

مات مشروع الأمير عبد الله الذي قال أنه سيعرضه على القمة العربية بشأن الإصلاح السياسي في كل دولة، فقد رفض مجرد مناقشته. كان ينبغي أن يموت، بل هو ولد ميتاً! لماذا؟ لأن بين العرب من لا يعترف بديمقراطية أميركا والغرب، فكيف به يعترف بديمقراطية آل سعود؟! لا يدعو الى الإصلاح السياسي إلا الجدير بالدعوة الممارس لها المؤمن بها، والأمراء السعوديون لا يحتاجون الى شهادة في هذا المجال!

أيضاً فإن الحكام العرب الديكتاتوريين لا بدّ وأنهم قالوا للأمير: إذهب وبع بضاعتك على غيرنا، او استهلكها كلها محليّاً. والأمير عبد الله ـ إن كان صادقاً في الإصلاح ـ فعليه أن يبدأ بخطوة واحدة على الأقل تخرج الكلام الى حيز الفعل. وإلا فإن المتبجحون بالإصلاح كثر بين الأمراء، فقد صرح سلطان مؤخراً بأنه مع الاصلاح وسيدعم الأمير عبد الله، ولا ندري عن أي صلاح وإصلاح يقصده شخص مثله، يشكل وجوده عقبة أمام الإصلاح المالي والإداري والسياسي؟

حتى سعود الفيصل، الذي يغني على مختلف الموجات قال في الإصلاح ما لم يقله أحد من الأمراء من قبل. قال للواشنطن بوست في ٢٠٠٣/٣/١٠ أن العائلة المالكة ليس فقطع ستستمع لدعاة الإصلاح (بل ستكون لاعباً رئيسياً لتحقيقه.. نحن نرى ضرورة التغيير). ويأتي التصريح في سياق (ترضية الأميركيين) وطمأنتهم بأن العائلة المالكة ستباشر أو هي باشرت بالإصلاحات! وأنها لن تكون (حليفاً غير مستقر) وهو ما يشكو منه الحلفاء.

كل هذا الإدعاء بالإصلاح نفاه سعود الفيصل بجملة واحدة، حين تحدث عن أن النقاش يدور حول شكل الإصلاحات، حيث ألمح وزير الخارجية (الديمقراطي) بأن التوجه ليس نحو الإنتخابات بل اعتماد مقاييس التراث والعادات القبلية، حيث بإمكان كل مواطن أن يرفع عريضته لحكامه! أي أنه يعيدنا الى مهزلة ديمقراطية المجالس المدعاة، وبمعنى آخر أن ديمقراطية آل سعود ليس فيها انتخابات. فأي نوع من الإصلاحات يتحدثون ويزايدون؟

قال وزير الخارجية بأن الحماسة نحو الإصلاحات داخل العائلة المالكة لا تقل عما لدى الدوائر الإجتماعية الأخرى، وزعم بأن العائلة المالكة لديها اللياقة للإعتراف والإستفادة من الأخطاء. ملخص القول: هذا محتوى سيء وضع في إطار جميل. وسنرى إن كان الأمراء يريدون إصلاحاً وحرية في الأسابيع القادمة.



لماذا لم تبدأ حتى الآن بالإصلاح؟

إعتقالات ومخططات عنف ومتفجرات في جدّة

منذ منتصف شهر فبراير الماضي وحملة الإعتقالات مستمرة، بدأت في مكة، ثم انتقلت الى شمال جدة وقد بلغ عدد المعتقلين حسب مصادر مطلعة بالمئات. معتقلو جدّة قيل أنهم كانوا يهمون بمهاجمة مؤسسات حكومية يوم عرفة في وقت تكون فيه تلك المؤسسات والإدارات خالية. آخرون رأوا في حملة الإعتقالات مجرد (إعتقالات وقائية) تحسباً للحرب، وما يمكن أن يثيره هؤلاء من مشاكل لسلطة آل سعود.. أو أن الأمر مجرد تخويف لآخرين بأن أجهزة الأمن لن تتسامح مع العنف، في وقت ألمح أكثر من أمير (وبينهم وزير الداخلية والدفاع والخارجية) الى أن احتمال وقوع اضطرابات في المملكة وارد إذا ما هوجم العراق.

ويبدو أن العنف سيتصاعد فعلاً، وقد يتخطّى مهاجمة الغربيين الى مهاجمة واغتيال الأمراء. وأشارت بعض الأنباء أن الحراسة الخاصة تمّ تعزيزها منذ أكثر من شهرين على الأمراء، إضافة الى انتشار الدوريات في كل المدن وعلى الشوارع، وزيدت الحماية للمؤسسات الحكومية، إضافة الى منشآت النفط، التي يتوقع غربيون أنها قد تتعرض للتخريب من عناصر سلفية. وكانت الولايات المتحدة قد أوصلت الى الحكومة السعودية معلومات (أو أوامر) بهذا الشأن تنصحها بتكثيف الحماية خشية تأثير ذلك على إمدادات النفط أو ارتفاع أسعاره بمجرد أن يعلن عن خبر تفجير موقع أو منشأة نفطية.

في هذه الأثناء كشفت وزارة الداخلية أن أجهزة الأمن تمكنت من تعطيل ثلاث قنابل تضم ١٦ إصبعا من الديناميت كانت مزروعة داخل مخارج طوارىء مركز "المحمل" التجاري في وسط مدينة جدة. وقالت الأنباء أن المتفجرات زرعت بإحكام وأوصلت عبر الاسلاك بساعة توقيت محددة للتفجير عند الساعة السادسة بتوقيت جرينتش من صباح السبت ٨ مارس ٢٠٠٣. بيد أن أجهزة الأمن ـ وبعد أن لاحظت القلق الذي ساد الأوساط الشعبية ـ عادت وخففت من الخبر وقالت أنه من صنع هواة، وأن أصابع الديناميت خالية من صواعق التفجير وغير ذلك.

أما جريدة الشرق الاوسط فذكرت "ان مركز التسوق وبرج المكاتب المجاورة أخليا قبل ساعة من توقيت الانفجار من جميع عامليهما بواسطة مكبرات الصوت وان جميع مداخل ومخارج الطوابق (اربعة سفلية و٩ علوية) اغلقت". هذا ولم تتمكن الأجهزة الأمنية من اعتقال المدبرين شأنها في ذلك شأن الحوادث العديدة المتكررة الأخيرة، وخاصة حادثة اغتيال الدكتور الوردي وكيل إمارة الجوف، حيث تفيد أنباء مقربة من عائلة الفقيد أن أمير الجوف السابق هو من دبّر حادثة الإغتيال، خاصة وأن الدكتور الوردي شخصية وطنية نظيفة وفاعلة وكان وجودها (خطأ) على حاشية الصراع الداخلي للأمراء قد جعلها ضحية لهم.



أبراج جدة المستهدفة بالتفجير

كيف تنظر العائلة المالكة الى نفسها بعد الحرب

تفاوتت الاحصائيات حول تعداد أفرادها بين خمسة آلاف وسبعة آلاف وعشرة آلاف وأوصل بعضهم الرقم الى عشرين ألفاً. ولكن مهما كان حجمها، فالعائلة المالكة فرضت نفسها كطرف غير منازع في حلبة السلطة، وكان ثمة عوامل عديدة متشابكة قد ساهمت في تعزيز إنفرادها بالسلطة بدأت أولاً من قدرتها في لحظة تاريخية على حشد القوى المتنافرة في منطقة نجد خلف خطاب ديني متعال على النوازع القبلية، فصنع الملك عبد العزيز معنى دينياً فوق قبلي لمشروعه السياسي المحض، وتمكن من الامتداد الاجتماعي لصناعة رابطة عليا مع قبائل نجد عن طريق الزواج، ومنهم شكل جيشه لغزو المناطق الأخرى، ثم جاء إكتشاف النفط في المنطقة الشرقية بكميات تجارية فخلق ثروة وتحالفاً مع أكبر قوة دولية ممثلة في الولايات المتحدة التي تعهدت بحماية العرش السعودي وحفظ العائلة المالكة ثمناً لتدفق ثابت للنفط.

وبقيت العائلة المالكة تستمد قوتها من تضافر عوامل محلية (القوة والثروة) ودولية ممثلة في إتفاقية الحماية مقابل النفط، غير أن ما جرى إغفاله هو أن هذه العوامل تندرج في قائمة المتغيرات التي لم يكن بالامكان ضمان استمرارها، فالقوة

> **الأمراء بالغوا في قوتهم غير المستقرة اعتماداً على التحالف مع أميركا وعلى النفط**

مهما بلغت قد تتحول في ظروف أخرى الى ضعف شديد، وهكذا الحال بالنسبة للثروة النفطية التي كان مقدراً لها أن تنضب في زمن محدد، هذا مع التذكير بأن الثروة النفطية لم يكن بالامكان حمايتها بدون القوة الخارجية، التي بدأت هي الأخرى تنذر بتحولات خطيرة.

العائلة المالكة صنعت لها زخماً سياسياً محلياً ودولياً، وقد خدمت عناصر الثروة والقوة والتحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة بناء صورة مبالغة في المخيال الشعبي طغت تأثيراتها على سلوك وتفكير ومشاعر القاطنين داخل حدود البلاد، بحيث أفقرت هذه الصورة المتضخمة أجهزة التفكير الشعبية في توليد خيارات سياسية بديلة أو حتى مجرد إطلاق مبادرة نحو تطوير الخيار القائم. في حقيقة الأمر، أن العائلة المالكة بالصورة التي فرضتها وصنعتها في المخيال الشعبي أجهضت محاولات التفكير في مصداقيتها وكفاءتها فضلاً عن مشروعيتها، فقد ملأت المجال العام بحيث لم يكن هناك من يرى في غير العائلة المالكة مؤهلاً للحكم، هذا فكيف بالتفكير في استبدالها.

العائلة المالكة لم تكن فيما مضى بحاجة الى العودة لرعاياها كيما تضمن الحصول على جرعة كافية من المشروعية وكبسولة الاستقرار، فقد كانت قادرة بقبضتها الأمنية الضاربة وشرائها للذمم عن طريق المخصصات المالية، وثالثاً عن طريقة شبكة تحالفاتها الخارجية الاقليمية والدولية (التي كانت تغطي المساوئ والسوءات) من الاكتفاء في تحقيق استقرار سلطانها وتعزيزه وأيضاً تصنيع مشروعية موهومة أغنتها عن المشروعية الحقيقية.

هذه الصورة شديدة الكثافة لوضع العائلة المالكة في سياق متغيرات داخلية وخارجية، ستخضع دون ريب للتبدّل بعد الحرب على العراق. ولا يفوتنا هنا استدعاء الصورة التي اهتزت بعنف خلال حرب الخليج الثانية، مع بقاء العامل الدولي بجانب العائلة المالكة، وهو عامل يتدخل ليس بصورة منحازة فحسب، بل يستهدف إسقاط معادلات جيوسياسية قائمة هي مسؤولة عن صناعة صورة العائلة المالكة واستقرار نظام حكمها.

الحرب والحصان الرابح في العائلة المالكة

ثمة مؤشرات تفيد بأن هناك خطين داخل العائلة المالكة أفرزتهما أزمة العراق مع الولايات المتحدة، وهما خط مناهض للحرب ممثلاً في جناح الأمير عبد الله، وخط براجماتي يميل الى مهادنة الولايات المتحدة والاستجابة لمتطلباتها للحيلولة دون نيلها عقاب ما بعد الحرب، سيما مع التلويح المتواصل بخيار تغيير الخرائط السياسية المزمع فرضها أميركياً.

ورغم أن الادارة الاميركية لم تبد حتى الآن موقفاً يشي بميولها نحو جناح محدد داخل العائلة المالكة، بل هناك ما يؤشر أحياناً الى أن العائلة المالكة باتت بكاملها خارج المزاج السياسي الأميركي الجديد.. لكن يجب دائماً التذكير بأن العائلة المالكة تمثل الجهة الوحيدة المعلومة والمضمونة

> **هدأ الإعلام الأميركي مؤقتاً عن مهاجمة آل سعود بعد منحهم أميركا تسهيلات عسكرية**

للادارة الاميركية في مقابل جهات غير متبلورة ومجهولة وفي بعض الأحيان محكومة بالشكوك المتولدة من أحداث الحادي عشر من سبتمبر والتطورات اللاحقة لها.

نشير هنا الى أن العائلة المالكة حاولت منذ أن بدت مؤشرات تفوق الخيار الاميركي على الخيار الثلاثي الفرنسي الالماني الروسي المعارض للحرب على العراق، أن تبدّل على وجه سريع خط سيرها وتخفف من لهجتها المتشددة حيال الحرب، ظهرت أول مرة في استعدادها لتقديم تسهيلات ذات طابع إنساني مثل فتح مطارات الشمال أو استقبال الجنود الاميركيين تحت ذريعة تقديم المساعدات الانسانية في حال تدفق اللاجئين بعد إندلاع شرارة الحرب، الا أن ما يجب الالتفات اليه أن قيمة هذه التسهيلات جاءت بعد إنغلاق الجبهة التركية في الشمال واضطرار القوات الاميركية لاستبدال خططها العسكرية، وهذا ما فتح المجال للعائلة المالكة كيما تساوم سياسياً الادارة الاميركية من أجل الحصول على ضمانات ما بعد الحرب.

وقد أفادت مصادر خبرية عديدة رسمية وشبه رسمية ومحايدة الى أن ثمة استعدادات بدأت في المطارات المدنية والعسكرية السعودية وهكذا القواعد الجوية،



من هو الحمامة، من هو الصقر، ولماذا؟!

وتظهر بشكل كبير حضور قوات أميركية بأعداد كبيرة وأن هذه المطارات باتت جاهزة لانطلاق الطائرات العسكرية الاميركية لتنفيذ ضرباتها للأهداف الاستراتيجية داخل العراق، وليس الإعلان عن اغلاق مطار عرعر أمام الطائرات المدنية سوى مؤشر على تحويله الى مطار عسكري. بل وهناك أخبار تفيد بوجود قاعدة سرية أميركية في الأراضي السعودية، وإن صحت هذه الاخبار فهي تضاف الى ما يفيد بأن العائلة المالكة تدرك الآن بأن مصلحتها الخاصة تقتضي تسهيل المهمة الأميركية حتى لو تطلب الأمر السماح ببناء وليس فقط استخدام قواعد عسكرية خاصة بالولايات المتحدة، وهو إن لم يكن قد حدث اليوم فهو بالقطع سيكون واقعاً قائماً في الغد، حين تكون أوراق اللعبة السياسية بأكملها في اليد الأميركية.

لقد خفت الهجمة الإعلامية الأميركية منذ بضعة شهور، هي عمر الإتفاق السرّي بين السعوديين وأميركا بشأن استخدام القواعد العسكرية السعودية (تقريباً أهم القواعد: مثل قاعدة حفر الباطن على الحدود

آل سعود لأميركا: الديمقراطية لا تصلح لنا ولكم، والإصلاحيون خطر عليكم

العراقية، وقاعدة الأمير سلطان في الخرج التي يدار منها المعركة، وقاعدة الظهران، إضافة الى القواعد والمطارات الشمالية المنتشرة بالقرب من الحدود مثل تبوك). لكن الصمت الأميركي عن الحليف السعودي قد لا يعدو مرحلة مؤقتة ستلحقها مطالب أميركية وضغوط حادّة بعد إسقاط الحكم في العراق. ومع أن الأمراء توصلوا الى لعبة مكشوفة باستخدام خطابين مزدوجين: للداخل ضد أميركا والحرب، وللخارج تقديم كل ما طلبه الأميركيون، فإنه ليس هناك كما يبدو من يمكن وصفه بالأثير لدى البيت الابيض أو من يمثل خياراً أميركياً داخل العائلة المالكة، ولكن قد يكون هناك لاحقاً من سيحاول تقديم نفسه في صورة الحصان الأميركي داخل السعودية.

العائلة المالكة التي سعت الى إيصال رسالة شديدة الوضوح للادارة الاميركية في حربها ضد الارهاب والجماعات المتطرفة داخل بلادها، بشن حملات اعتقال في أوساط جماعات يشتبه في إنتمائهم لشبكة القاعدة، لن تتردد في أوضاع ما بعد الحرب من تشديد قبضتها إن اقتضى الأمر من أجل تحقيق شروط التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، فالتهويل من خطر الديمقراطية على بلد كالسعودية كونه يمهّد السبيل لجماعات متطرفة في الوصول الى السلطة، هو ذات المنهج الذي ستستعمله العائلة المالكة لاحقاً فيما لو فكرت الادارة الاميركية في فرض الديمقراطية على دول المنطقة. نشير هنا الى أن العائلة المالكة تمتلك من أدلة الاقناع ما يكفي لدرء خطر الديمقراطية عنها، فهي قادرة على نقل رسالة مشوّهة حتى عن دعاة الاصلاح من ليبراليين وديمقراطيين بأنهم يحملون نوايا عدائية للولايات المتحدة بدليل كتاباتهم الموتورة. وفي غياب قنوات تواصل بين القوى السياسية المحلية والقوى الدولية ذات التأثير السياسي على العائلة المالكة، تصبح الأخيرة قادرة على فبركة رؤى وروايات حول خصومها ولتمديد وتأكيد صلاحيتها للحكم، والحكم بالطريقة التي تحفظ المصالح الحيوية لحلفائها الدوليين وفي مقدمتهم الولايات المتحدة.

ولكن السؤال يبقى هل يمكن الحديث حينذاك، أي بعد نهاية الحرب على العراق، عن صقور وحمائم داخل العائلة المالكة؟ وهل يمكن أن تشهد العائلة المالكة تبدّلاً بنيوياً ووظيفياً؟

الحديث عن صقور وحمائم مازال حديثاً عن غرف مظلمة، فالحدود داخل العائلة المالكة غير قابلة حتى الآن للفرز بصورة دقيقة ونهائية بحيث يمكن الاطمئنان الى التصنيف التقليدي: صقور وحمائم. ثم صقور تجاه من وماذا وحمائم تجاه من وماذا أيضاً؟ هذا التصنيف قد يغري بعض الطامحين للعثور على خيارات حل من داخل العائلة المالكة، ولكنه قد لا

مشروعية الأمراء نضبت وما يخسرونه داخليا مزق صورة الجزيرة الآمنة ودولة الرفاه

يتطابق بالضرورة مع حقيقة التركيبة والتوجهات السياسية داخلها. قد يظهر الأمير عبد الله مثلاً على أنه رمز لصقور العائلة المالكة، ولكن ما يلبث أن يظهر في صورة العاجز عن تخطي صقور أخرى مثل سلطان ونايف، ويقال لك أحياناً بأن لا تحملوا تصريحات وزير الدفاع الأمير سلطان على محمل الجد لأنها لا تمثل الموقف الرسمي للدولة، ويقال لك أيضاً بأن الأمير نايف لم يكن يحظى بتقدير تام من الملك فهد وكان دائماً يعيب عليه مبالغته في الاستجابة لاملاءات زوجته، ولكن تحت سلطة هذه الصقور ما يكفي لتعطيل أي قرار سياسي أو إنجاحه. وتبعاً للمعادلة شديدة التعقيد والفوضى العارمة التي تحيط بعملية صناعة القرار داخل العائلة المالكة، فإن إنفراز الصقور والحمائم صعب حتى الآن.

أما السؤال عن إمكانية حدوث تبدّل بنيوي أو وظيفي للعائلة المالكة، فالاجابة كما يبدو تتصل بإمكانية ولادة إتجاه جديد داخل العائلة المالكة، ولنفترض من الجيل الثالث، يكون قادراً على الافادة من ظروف ما بعد الحرب وتقديم نفسه كبديل أفضل في تحقيق السلم الداخلي مع تلبية متطلبات المرحلة القادمة، وخصوصاً ضمان تدفق النفط للاسواق الدولية والأميركية تحديداً.

ولكن لا يبدو حتى الآن أن هناك ما يشير الى إمكانية ظهور إتجاه جديد يتولى مهمة إنقاذ العائلة المالكة من مأزق قادم ويكون قادراً على إقناع الداخل والخارج بجدارته في الحكم.

في الواقع كل البدائل التي إنفرزت من داخل العائلة المالكة بدءا من الامير طلال وأشقائه، وإنتهاءً بالأمير تركي وإبنه الأمير فيصل بن تركي لم تفلح في تقديم "نموذج مختلف" عمن هم في الحكم، فهؤلاء أمراء في السلطة وهؤلاء أمراء خارجها، وجميعهم يتفقون على أن الحكم وراثي موقوف بناء على قاعدة "ملك الآباء والأجداد"، فالخلاف

العائلة المالكة غير قادرة على تأهيل نفسها فيما بعد الحرب، وعنجهيتها تبعدها عن الإصلاح

بين من هم خارج السلطة وداخلها ليس أكثر من خلاف على الحصص ليس إلا، وقد يستغل بعضهم الشعب كورقة ضغط على طاولة المفاوضات بين المتنافسين من العائلة المالكة.

وعلى أية حال فإن ما تبقّى من الابناء الأربعة والأربعين للملك عبد العزيز يتقادمون في العمر ويحثون الخطى نحو نهاية آجالهم الطبيعية، وهذا يفسح الطريق أمام دخول أحفاد الملك المؤسس الى حلبة الصراع على السلطة، وبالتالي فإن تكسير السلطة سيكون في المرحلة القادمة ضرورياً من أجل انتزاع فتيل تصدع ملك آل سعود، كما أن نظام التوارث الحالي لن يكون صالحاً في حال دخول أفراد من آل سعود ولكن من خارج بيت المؤسس الملك عبد العزيز، وهذا سيترك تأثيره على شبكة التحالفات داخل الاسرة المالكة.

ما يمكن تلخيصه هنا هو أن ثمة صورة جديدة للعائلة المالكة في طور التشكل، وهي بلا شك تختلف كلياً عن الصورة النمطية التي هيمنت على المخيال الشعبي، وأن اهتزاز الصورة أو انقلابها لا ينحصر فقط في ظروف الحرب الحالية، بل تعود الى عوامل عديدة داخلية وخارجية وتتصل بدرجة أساسية بالعوامل التي سبق وشكّلت تلك الصورة ورهنتها أيضاً لمتغيرات هذه العوامل. اليوم لم يعد محتوى وقوة مشروعية العائلة المالكة كالسابق، فمنسوب المشروعية يتضاءل بدرجة سريعة تبعاً لتضاؤل قدرتها على تعويض ما تخسره في الداخل مترجماً في مشكلات أمنية واقتصادية وسياسية واجتماعية وما تخسره في الخارج في هيئة تمزّق لصورة نمطية في المحافل الدولية عن الجزيرة الآمنة ودولة الرفاه والاستقرار والاعتدال. وفيما تتقلص خيارات العائلة المالكة في إعادة تأهيل نفسها لمرحلة ما بعد الحرب تكون ولادة إتجاه تصحيحي من داخلها مشكوكة.

صَلَف القوّة

شعور آل سعود بالضعة والضعف والمهانة والخوف أمام أميركا، يقابله استئساد واستعراض للعضلات والمزيد من القمع في الداخل، وكأن ما يجري في الداخل انعكاس لطبيعة العلاقة مع أميركا والغرب أو أحد منتجاته. لم يعر الأمراء أهميّة كبيرة للسخط المحلي، ولا للمطالب الإصلاحية، وكأنهم يريدون القول بأنهم قادرون على التحكم باللعبة الداخلية رغم أن الأنظار الخارجية تحدّ من حركتهم.

لهذا لم يهتم الأمراء بالعريضة الإصلاحية، ويحتمل أن تموت بمجرد أن تبدأ الحرب على العراق، أو تتصاعد المطالب الإصلاحية ويتمّ تجاوزها من قبل فئات أكثر راديكالية ترى بأن الإصلاح لن يكون إلاّ بالقوة، أو هو مستحيل ولا مناص حينئذ من تقسيم المملكة والدعوة الصريحة لذلك. فقلق الأمراء خارجي بالدرجة الأولى، أما الداخل فهو مجرد امتداد له، أو يوفر له ذلك الخارج الغطاء المناسب لكي يتمدد وينمو ويستعلن نفسه على السطح.

ما يبدو ظاهراً حتى الآن أن هناك ثقة ملكية بأن آثار الحرب على العراق وتداعياتها يمكن التحكم فيها بالوعود الإقتصادية أو بالعصا الغليظة أو بكليهما. أما الإصلاحات فهي لن تتم إلاّ إذا بدأ الأميركيون بالضغط بعيد استقرار الوضع في العراق، وحتى ذلك الحين، فلا أحد ينتظر شيئاً في هذا المجال.

غير أن الخطر الكامن من هذا الإستخفاف بالجمهور وبتطلعاته قد ينقلب بأسوء العواقب. فما هو مقبول الآن من حلول دنيا قد لا تكون مقبولة أو كافية فيما بعد، والمتسع من الوقت الذي كان أمام العائلة المالكة لكي تصلح وضعها الداخلي، سيتضاءل أمام دفع داخلي وخارجي، يجبرها على التنازل السريع بشكل قد تفقد معه القدرة على التحكم بإخراجه إعلامياً، أو قد لا تستطيع القيام به. وفي هذه الحالة قد يسمع الأمراء من الحليف الأميركي ومن شعبهم أنهم باتوا غير مرغوبين في بقائهم كحكام: أي أصلحوا أو ارحلوا، وطالما أنكم لم تصلحوا فعليكم بالرحيل، وإذا لم يكن هناك منفذ للإصلاح فليكن التقسيم.

التكيّف والتصلّب

واحدة من مقاييس قوة النظام تكمن في قدرة أجهزته وأشخاصه ومؤسساته على التكيّف مع الأوضاع وابتداع الحلول للمشاكل المستجدة وتطوير السياسات بما يتناسب مع المرحلة. الأنظمة المتصلّبة كما السياسات الجامدة تُكسر وتُعصى ويتم التمرّد عليها. والوجوه السياسية لا تستطيع الصمود بدون ماكياج جديد (ودورات تدريب مستمرة!). أيضاً فإن السياسات القديمة لا تتماشى مع الأجيال والمعطيات الجديدة، وإن الإصرار عليها يدمّر أسس الإستقرار وأسس التطور لأي بلد.

أمامنا المملكة، برجالها المعتقين، وسياساتها المحافظة القديمة البالية، وبخطابها السياسي الذي لم يتغير منذ نصف قرن.. عدم تغير هذه المملكة ليس دلالة على صحّة بل هو السقم بعينه، إنها تتقدم بخطوات واسعة باتجاه المجهول. عدم التغيير وعدم الإستجابة للمتطلبات اليومية التي لا تلحظ تبدلاً في فكر السكان ولا في الأجيال الطالعة، والاستمرار في نهج بداية القرن العشرين أمرٌ لا يدلّ على صحة لدى القائمين على السلطة.

فالتصلّب الذي يبدونه، دليل ضعف لا شجاعة، ودليل خوف من التغيير وليس مؤشر اقتناع بالمنهج القائم. إن التشدد والسكون سرطان في الدولة لا يحل بغير الإقدام ومواجهة المخاطر والتحديات. والقرارات الهزيلة الضعيفة التي تطرح كتسويات بين الأمراء تصبّ هي الأخرى في تصلب النظام وتشرنقه، وتجمّد أطرافه.

ومن هنا.. فإن خاصية عدم التكيّف واحدة من المقاييس التي تقاس بها قوة الأنظمة والمؤسسات والشركات وحتى الأفراد.

ونحن في المملكة، أياً كانت رهاناتنا كشعب، نثق بأن قيادة العائلة المالكة، التي تميل الى التجبر والطغيان، ولا تقرأ الواقع، لا تجازف بمستقبلها فحسب، بل وتجازف بمستقبلنا ومستقبل أجيالنا. إن لم تكتشف بأن جمودها قاتل لها ولنا، وهو المتوقع من أشخاص دخلوا مرحلة التحنيط الجسدي، فهي لا تعدم الوسائل التي تقرأ بها الوضع على نحو صحيح لو أرادت.. والمشكلة انها قد تقرأ خطأً أو لا تقرأ أو إذا قرأت لا تتعظ ولا تستفيد، أو يدركها الغرور والتيه والرعونة، فتضحي بكل شيء أمامها دون أن تعي بأن مقتلها في جمودها وليس في حركتها، وأن الجمود قد أورثها إعاقات جعلها غير قادرة حتى على الإيفاء بمتطلبات الجسد الحي.

مصير مثل هذه القيادة وهذا النظام، الإنكسار أو الإندثار.

تقرير منظمة مراقبة حقوق الإنسان السنوي عن السعودية

لا شيء تطوّر يستحق الذكر، والإنتهاكات مستمرة

أصدرت منظمة هيومن رايتس ووتش، أكبر منظمة حقوقية في العالم، تقريرها الذي يغطي عام ٢٠٠٢. وقد خصّت المنظمة السعودية بصفحات عديدة. فيما يلي نصوص تكشف أوضاع حقوق الإنسان في المملكة خلال العام الماضي.

جاء في ديباجة التقرير أن السعودية في أعقاب أحداث سبتمبر ٢٠٠٢ تعرضت "لتركيز عيون العالم عليها بالفحص والتمحيص لفترة غير مسبوقة في تاريخها الحديث، ولكن رغم الاهتمام الكبير من جانب أجهزة الإعلام، وفتح الأبواب أمام الصحفيين الغربيين، ظل الحصول على المعلومات المفصلة عن انتهاكات حقوق الإنسان شاقاً لمن يطلبها". وأرجع التقرير ذلك الى "استمرار غياب أي حركة محلية لحقوق الإنسان، والى السياسة الحكومية التي تمنع دخول المحققين.. إلى جانب ما لجأت إليه وزارة الداخلية من استعمال أسلوب المضايقة والتخويف بصورة فعالة لتكميم أفواه ضحايا حقوق الإنسان ومناصريهم".

حول تطورات الوضع الحقوقي إجمالاً يشير التقرير الى أن الصورة العامة بقيت دونما تغيير "فالمملكة تفتقر إلى مؤسسات وطنية مستقلة يمكنها استجواب السلطة التنفيذية للحكومة ذات القوة القاهرة التي تتحكم فيها الأسرة المالكة، أو انتقادها أو تحميلها المسؤولية. وكان الدور الذي يضطلع به مجلس الشورى المعيّن محدوداً، ولم يكن بديلاً عن برلمان منتخب يتمتع بسلطات إشرافية مستقلة، ولم يُسمَح بوجود جماعات سياسية من أي نوع، وظلت المظاهرات محظورة؛ أما الاجتماعات واللقاءات الجماهيرية فلا بد لعقدها من الحصول على إذن من السلطات. واستمر تعقيد وغموض الإجراءات اللازمة للحصول على الصفة القانونية للمنظمات غير الحكومية، فعجزت المجموعات المستقلة عن إنشاء كيانات لنفسها. وقد صرحت إدارة الإحصاء في ٩ أغسطس/آب بأن خمسين في المائة من السكان السعوديين دون سن الخامسة عشرة، ومن غير المعروف كيف ستستطيع السلطات التوافق مع هذا القطاع المتعلم من السكان، الذي قد ينزع إلي التبرم والجموح، في السنوات المقبلة، ما دامت السلطات لا تسمح للطلاب بتنظيم مجموعات للتعبير عن بواعث قلقهم".

وحول حرية التعبير والصحافة، فإن التقرير يرى أنها كانت (محدودة) وأن السلطات عاقبت صحافيين وكتاب "ممن ترى أن صراحتهم زادت عن الحد". وانتقد التقرير مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية التي تشرف على مواقع الإنترنت بسبب استخدامها لأسلوب الحجب بشكل موسع لأسباب أخلاقية وسياسية. أيضاً انتقد التقرير عدم السماح بتأسيس منظمات مستقلة تدافع عن حقوق المرأة السعودية، وكذلك المنظمات غير الحكومية للدفاع عن حقوق الأقليات الدينية (الشيعة والإسماعيلية) وعن حقوق العمال الأجانب. ويضيف التقرير أن مهمة المسؤولين الحكوميين الكبار انحصر في نفي أنباء انتهاكات حقوق الإنسان.

ورأى التقرير جانباً إيجابياً في إقرار نظام الإجراءات الجزائية، لكنه وجد فيه تعارضاً مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وفي "غياب شبكة نشطة من المدافعين عن حقوق الإنسان، أو جمعية فعالة للحقوق المدنية لخدمة المواطنين والأجانب المقيمين أيضاً، فمن غير المعروف كيف سيكون بالإمكان مراقبة الالتزام بهذا النظام، وكيف سيتم التصدي لأي انتهاك له".

وذكر تقرير المنظمة الحقوقية بحوادث العنف والتفجير الغامضة التي استهدفت الغربيين والتي لم تقدم السلطات إجابات واقعية شافية بشأنها. وفي مجال تعذيب السجناء السياسيين فإنه استمر أثناء التحقيق معهم. في حين أفرج عن سجين بعد ست سنوات اعتقال دون تهمة أو محاكمة، وحين أطلق أخذ عليه تعهد "بألا يتكلم أو يكتب شيئاً إلى أي أحد عما شهده". كما أن السجناء تعرضوا "للمضايقات الجنسية" والحبس الإنفرادي لأشهر طويلة. ويؤكد التقرير الحقوقي استمرار المحاكمات السرية للسعوديين والأجانب، وهي التي كانت أبعد ما تكون عن المحاكمات الصحيحة، وقد بدا في بعض الأحيان أن المتهم نفسه لم يكن يدري أن هناك محاكمة ما، إذ لم يكن يُطلب منه سوى التحقق من أنه صاحب الاعتراف الموقع أمامه.

وفي ١٣ يونيو كشف الأمير أحمد بن عبدالعزيز، نائب وزير الداخلية، النقاب عن بعض المشتبه فيهم في حادثة تفجير أبراج الخبر عام ١٩٩٦، وهو التفجير الذي راح ضحيته ١٩ فرداً من أفراد سلاح الجو الأمريكي، قد حوكموا أمام إحدى محاكم الدرجة الأولى، ولكنه لم يكشف النقاب عن مواعيد المحاكمة ولا عن أسماء المتهمين أو عددهم. ولم تزد التفصيلات التي أوردها عن أن المجموعة "لم تكن تتضمن مواطنين غير سعوديين". وقال الأمير إن الأحكام سوف تحال إلى محكمة أعلى، ثم إلى مجلس القضاء الأعلى، ثم إلى الملك للموافقة عليها". وأضاف إضافة غامضة وهي أن الأحكام سوف "تعلن في الوقت المناسب". وواصلت السلطات احتجازها دون تهمة لأقارب الأشخاص الذين تعتبرهم من منتقدي الحكومة؛ فقد اعتُقل كامل الأحمد، في منزله في صفوى يوم ١٣ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١، وهو الأخ الأصغر للناشط السعودي علي الأحمد، مؤسس المعهد السعودي في الولايات المتحدة عام ٢٠٠٠، وهو منشأة غير حكومية.

حول التدخل الإعلامي الحكومي أشار التقرير الى حريق مدرسة مكة في ١٥ مارس الذي أدى الى وفاة ١٥ تلميذة، الأمر الذي سبب نقداً واسعاً لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. غير أن وزير الداخلية دافع في ٢٠٠٢/٣/٢٤ عن الهيئة كما انتقد الصحافة السعودية بسبب نقدها للهيئة، وفي ٢٤ أبريل وحسب مراسل الأسوشيتدبرس فإن نايف قد اجتمع مع محرري الصحف "وعنّفهم على تجاوز حدودهم فيما يتصل بالدين". وقد أشار إلى هذه الرقابة الفوقية غير الرسمية للصحافة، والتي تؤثر في التغطية الإخبارية والمضمون، أحد أساتذة الصحافة السعوديين، وهو سليمان الشمري، الذي نقلت عنه الأسوشيتد برس قوله "إن الحكومة تلعب دور حارس باب أجهزة الإعلام، خصوصاً فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، فهي تفتح الباب أو تغلقه كما يحلو لها".

من جهة اخرى، فُصل محمد مختار الفال من رئاسة تحرير صحيفة "المدينة" اليومية في مارس/آذار، وورد أن الفصل كان بناء على أوامر وزير الداخلية، وذلك في أعقاب نشر الصحيفة لقصيدة بعنوان "المفسدون في الأرض"، وقُبض على مسلّم يوم ١٨ مارس، بعد ثمانية أيام من نشر قصيدته في الصحيفة المذكورة، وظل رهن الاحتجاز ثمانية عشر يوماً دون تهمة في مقر المباحث في الرياض،وكان اسمه لا يزال على القائمة السوداء حتى كتابة هذا التقرير، فهو لا يستطيع النشر في الصحف السعودية، وممنوع من السفر.

فيما يتعلق بحقوق الأقليات الدينية، سواء كانت سعودية ام مغتربة، فإن التقرير يؤكد أن الحكوم لم تبد احتراماً لها. وتحدث التقرير عن أحداث نجران عام ٢٠٠٠ وتطورات الأمر حتى نهاية العام. أما الشيعة الذين قال التقرير ان عددهم يبلغ مليون نسمة فيقولون إن الحكومة تمارس أشكال التمييز الحاد ضدهم. وأخيراً أشار التقرير لقليل من التطور الإيجابي في وضع العمال الأجانب بمن فيهم الخادمات (يشكلون ٦٥٪ من قوة العمل الخاص حسب تقرير أميركي) فالجميع لازالوا يتعرضون لسوء أحوال العمل وصنوف الامتهان على أيدي أصحاب العمل الذين يعملون لديهم.



تقارير

السعودية وخارطة الوضع الإقليمي بعد الحرب على العراق

يشهد الشرق الأوسط حالياً ترتيبات جديدة تتجه الى إعادة رسم الخارطة الجيوسياسية التي انتظمت في أنحاء أخرى من العالم، سواء في أوروبا أو آسيا الوسطى، استناداً على المصالح المتقاطعة بين السياسة والاقتصاد لفائدة قوى كبرى نجحت في الاطاحة بخصومها التقليديين وعكفت على نحو عاجل من أجل ترسيخ قواعد لعبة جديدة، يراد لها أن تحكم مراحل قادمة تحقق فيها هذه القوى مصالح جديدة أيضاً، وكان لا بدّ أن يكون للجغرافيا أهمية خاصة لدى صنّاع القرار والاستراتيجيين الاميركيين من أجل تشكيل مصالح المستقبل، وهذا بدوره يتطلب صياغة خطط لاعادة تشكيل الخارطة الجيوسياسية للمنطقة والعالم (من أواسط آسيا الى أمريكا الجنوبية، الى بحر قزوين عبر المسألة الافغانية، واخيراً العراق ومنطقة الخليج).

السلوك السياسي للعائلة المالكة حيال أي تغييرات جيوسياسية مرتقبة في المنطقة سيحدده قدرة العائلة المالكة على الاستجابة لشروط المرحلة القادمة، فالولايات المتحدة لها اعتبارات جغرافية واقتصادية وسياسية في علاقاتها مع القوى الإقليمية. إن معادلة الكبار والصغار في المحيط الاقليمي والتي كانت سارية المفعول خلال فترة الحرب الباردة لم تعد قائمة، وسيتأكد ذلك حال هيمنت الولايات المتحدة على المنطقة بصورة شبه مباشرة، حيث سيكون هناك صغار كثيرون وكبير واحد، وسيتم تخفيض السعودية من قائمة الكبار إقليمياً الى قائمة الصغار. بل الخشية مازالت قائمة من مخططات التغيير واعادة التوزيع والتقسيم لدول المنطقة والتي قد تطال دولا لم تكن بالحسبان.

ويجب الالتفات الى أن التغييرات الجيوسياسية المرتقبة لم تكن تنتظر إنهدام برجي التجارة، بل هي خطط تسبق ذلك بسنوات، وتقريباً منذ إنحسار القوة الدولية المنافسة للولايات المتحدة، أي الاتحاد السوفيتي، وبداية تشكل تحالفات جديدة ومنظومات اقتصادية عالمية، وانطلاق مكوك «العولمة» في الاقتصاد، وإنفجار الأطروحات الفكرية المتطرفة في الغرب والولايات المتحدة مثل تلك التي أنتجها برنارد لويس وصموئيل هنتجتون وفوكاياما في صراع الحضارات ونهاية التاريخ، وهي نظريات لا تعدو كونها تسويغاً للإدارة الاميركية والغرب من أجل فرض السيطرة وبأي وسيلة متاحة على مقدرات الثروة في الشرق. هناك بلا شك - إذن - أطماع اقتصادية تخفي خطة إعادة ترتيب منطقة الشرق الاوسط، سيكون مفتاحها العراق.

وعلى فرضية أن ساعة النظام العراقي قد أذنت، فما هي الانعكاسات المتوقعة على منطقة الخليج؟ تشابك المواقف بين الخليج ومحيطه الاقليمي، ودور البلدان الخليجية والسعودية على وجه الخصوص في المعادلة الدولية غير خافٍ على أحد، علاوة على المورد الطبيعي الهائل الذي بحوزة دول الخليج ويشكل مصدر قلق بالنسبة للقوى العظمى.

الخليج بعد الحرب على العراق

هناك رؤية شديدة الصرامة لدى كثير من مسؤولي دول الخليج، وقادة المعارضة العراقية المرشحين لحكم العراق بعد سقوط نظام صدام حسين، وهكذا رؤوساء الدول العربية المجاورة مثل الأردن واليمن واخيراً النخبة السياسية في الولايات المتحدة.. هذه الرؤية تفيد بأن السعودية تمثل مصدر إزعاج ومرتعاً للتطرف ومركز الاصولية بأشكالها الراديكالية العنيفة.

هناك قناعة في واشنطن كما في بعض العواصم الأوروبية والعربية بأن ثمة ملفاً سيجري فتحه فور الانتهاء من الملف العراقي، وهو ملف دول الخليج، القابع منذ فترة طويلة في الدوائر الاستخباراتية الأميركية والغربية بصورة عامة، وإن ترتيب الخارطة الشرق أوسطية سيبدأ أولاً من ترتيب أوضاع منطقة الخليج، بل لا معنى لترتيب أوضاع الشرق الأوسط إن لم تكن منطقة الخليج، الجزء الحيوي منه، بل لا معنى للسلام في الشرق الأوسط إن لم يؤد الى تأمين حقول النفط واستقرار الأوضاع المحيطة بها.

الولايات المتحدة لم تكن تفكر في إعادة ترتيب الخارطة السياسية في الشرق الأوسط والخليج بدرجة أساسية دون أن تضمن وقوف أطراف خليجية الى جانبها. فهناك دول قد شكّلت بالنسبة للولايات المتحدة مجرد مراكز لتجمع مستودعاتها اللوجستية، هكذا يظهر الأمر بوضوح في قطر والبحرين والكويت. وفيما تبدو التصريحات المتضاربة من القيادة السعودية حيال السماح أو عدم السماح للقوات الاميركية باستخدام أراضي وقواعد عسكرية سعودية، تتكشف بين يوم وآخر الإتفاقات العسكرية المعقودة بين البلدين لتلبية المطالب الأميركية، ويتنامى في الوقت نفسه النزوع الأميركي نحو التخلص من مأزق مستقبلي. بمعنى أن المسألة تتجاوز وجود القوات الامريكية على الأراضي السعودية الي تغيير صيغة التحالف مع السعودية، بما يقلص فعاليتها السياسية على المستويين الاقليمي والدولي. أياً كانت طريقة تغيير النظام الحاكم في العراق، فإن ثمة مخططاً واضحاً يقضي بأن يكون عراق ما بعد صدام حسين المرتكز الأميركي للتغيير في الخليج ولإقامة حلف جديد تسعى واشنطن الى تدشينه وتوسعته باتجاه مناطق أخرى.

دول الخليج المتذرعة بهشاشة تركيبتها الجيوسياسية والديمغرافية والأمنية ترى بأن الدخول مع الولايات المتحدة في حلف استراتيجي سيجعلها في مأمن من تهديدات إقليمية، وسيحررها من ضغوط الأخ الأكبر الممثل في السعودية، بل ترى هذه الدول بأن التأثير السعودي عليها لم يكن يبلغ مبلغ حمايتها من تهديدات القوى المجاورة لو قررت الهجوم عليها، وهو ما حصل بالنسبة للعراق والكويت، وما حصل للجزر الإماراتية وايران، والخلاف القطري البحريني، ولذلك فهذه الدول لا ترى ضيراً في الدخول في تحالف بعيد المدى مع الولايات المتحدة.

الدبلوماسية السعودية.. والمهمة المستحيلة

الاستنفار الدبلوماسي السعودي طيلة السنة الماضية إنصب ظاهراً وبدرجة أساسية على ترميم السمعة الدولية للمملكة، ولكنه كان مهتماً بدرجة أكبر على الترتيبات السياسية القادمة، بما يضمن صيانة ما يعبر عنه بالأمن القومي السعودي الذي سيواجه مأزقاً فيما لو حدث تغيير في العراق، ولذلك فإن الدور الذي لعبته الدبلوماسية السعودية بقيادة الأمير عبدالله في المسألتين الفلسطينية والعراقية لم يكن سوى محاولات أخرى لتحقيق غرض سعودي بعيد المدى. وعلى أية حال، فإن الدبلوماسية السعودية لم تكن فاعلة بدرجة كافية فلم توازها ترتيب

السياسة الخارجية السعودية وأولوياتها، ولم يكن المال متوفراً كثيراً لحشد الصفّ الذي اعتادته العائلة المالكة من ورائها، كما لم تدعم تلك الحركة الدبلوماسية الفوقية بفاعلية إعلامية بالشكل المطلوب، إذ ظل الاعلام السعودي أسير أنماطه القديمة دون ان يستوعب على نحو عميق طبيعة المرحلة واستحقاقاتها التي تتطلب حضوراً إعلامياً مميزاً و«قادراً» علي خوض معارك في عدة جبهات ومستقرئاً بصورة دقيقة لمستقبل الأمن القومي السعودي. في الحقيقة فإن العائلة المالكة فشلت حتى في استقطاب الشعب وراءها، وقد أصابه الذهول والعجز في متابعة النشاط السياسي السعودي والتناقضات الحادّة في الخطاب السياسي، وهو حتى كتابة هذه السطور لا يعلم إن كانت المملكة ستدخل حرباً أم لا؟ ولا يعلم أهدافها من الحرب، ولا الآثار المترتبة على المملكة كالأعباء الإقتصادية والضغوط السياسية الخارجية، والأحوال الأمنية الداخلية.

بيد أن ما يجدر ذكره هنا، أن الادارة الأميركية واجهت الدبلوماسية السعودية بضراوة، فقد سعت الى تطويق تأثيرها وشل فاعليتها وتحجيمها على المستوى الإقليمي والدولي، وقد انتهت المبادرات السعودية الى سلّة المهملات وأهمها ما جرى طرحه في قمة بيروت، ثم المبادرة الاخيرة القاضية بالمصالحة العربية العربية وإجراء اصلاحات سياسية داخلية في الانظمة العربية إفرادياً والتي لم تناقش في الأساس في القمة العربية الأخيرة في شرم الشيخ!

السعودية بعد رسم الخرائط

النفط الذي شكّل الخارطة الاقليمية في اتفاقية سايكس بيكو عام ١٩١٦، من المرشح أن يلعب ذات الدور في أوضاع ما بعد الحرب على العراق. فثمة هدف لا يحتاج الى استعلان من الحشود العسكرية الاميركية في الخليج، الا وهو الوصول الى حقول النفط العراقية. فالنفط وليس الديمقراطية وحقوق الانسان هو المحرّك الرئيسي للجيوش الاميركية.

نجاح الولايات المتحدة في بسط سيطرتها على حقول نفط العراق سيمكنها من رسم خارطة الاقتصاد النفطي على المستوى الدولي. إذ ستتمكن من التحكم أكثر في اتجاهات أسعار النفط العالمية، خاصة أن العراق يمتلك ثاني أكبر احتياطيات نفطية في العالم. ولا داعي للقول بأن من أكبر الخاسرين في تغيير كهذا هو الدول النفطية وعلى رأسها السعودية.

في السادس من مارس الحالي نشرت الصحيفة الالكترونية "إيلاف" ما اعتبرته "بعض معالم وتفاصيل الخريطة الاميركية الجديدة الهادفة الى ترتيب اوضاع منطقة الشرق الاوسط في اعقاب ترتيب الوضع العراقي حربا أو سلماً". وأضافت الصحيفة بأن "الخطة الاميركية سيتم تنفيذها طوعا وبمشاركة من أطراف فاعلة في غضون ثلاثة الى أربعة اعوام وصولا الى بناء إقليم شرق أوسطي متحد إقتصاديا". وحسب الصحيفة فإن ثمة مشاريع دمج بين دول إقليمية تجمع كل من العراق والكويت "فهذه الإمارة الخليجية ستنخرط هي الاخرى في الاقليم الشرق أوسطي من بوابة عراق حر ديموقراطي محكوم بأنظمة وقوانين منضبطة تتواءم مع شكل الإقليم الجديد".

وتحدث المصدر الذي رفض ذكر إسمه للصحيفة بأن الخريطة الاميركية الجديدة تقوم على "تقسيم المنطقة الى وحدات اقتصادية سياسية واقتصادية متكاملة، فمثلا ستكون هنالك الوحدة الخليجية التي ستضم السعودية والامارات وقطر والبحرين وعمان واليمن، أما الوحدة الموازية فستضم العراق والكويت والاردن والفلسطينيين واسرائيل الى جانب إبقاء المجال مفتوحا أمام سورية ولبنان على أنهما سينضمان للإقليم في النهاية من بعد إجراء بعض (الجراحات السياسية في داخل هياكلهما السياسية).

ثمة مؤشرات عديدة مقلقة بالنسبة للعائلة المالكة إزاء ما يمكن أن تفرزه أوضاع ما بعد الحرب على العراق، فالهاجس المفزع حول التقسيم كما أشاعته بعض الجهات المتنفذة في الدوائر السياسية الاميركية قد ترك تأثيرات نفسية ضاغطة على القيادة السعودية. إن إعادة ترتيب الخارطة السياسية الشرق أوسطية لن يكون هذه المرة استجابة لمبدأ تقرير المصير أو مبادئ ويلسون التي كان يتغنّى بها الملك عبد العزيز، بل بحسب مبدأ لا صداقات دائمة بل مصالح دائمة. رسم الخارطة السياسية في الخليج يستدعي دون ريب أزمة عميقة الجذور في المملكة السعودية، وهي فشل الاخيرة في بناء وحدة وطنية متماسكة الأطراف، منصهرة الأجزاء، منسجمة الجماعات، إنها بكلمة تحيي خيارات التقسيم، إي إرجاع التاريخ الى ما قبل عام ١٩٣٢. فالعائلة المالكة ستفهم من مسألة رسم الخارطة بأن إرثها التاريخي سيكون عرضة للتبدد، فقد وفر فشلها في دمج المناطق المضمومة دمجاً حقيقياً سياسياً وثقافياً واجتماعياً فرصة للقادم الجديد، أي الحليف الاستراتيجي بالتلويح وربما باستعمال خيار التقسيم من أجل خلق كيانات سياسية ضعيفة تكون نجد واحدة منها.

العراق المركز السياسي القادم للخليج

قالت مصادر خليجية مطلعة، أن عدداً من دول الخليج وفي مقدمتها الكويت بصدد طرح مشروع علاقة استراتيجية مع العراق (في ظل نظام الحكم القادم الجديد) بغرض تهيئة الفرصة لاستيعابه سياسياً وأمنياً واقتصادياً ضمن منظومة دول الخليج. وقالت المصادر، أن الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي تلقت مشروعاً كويتياً (أولياً/ غير رسمي) يؤكد الحاجة الى ما ذكر منعاً لبروز نظام معاد ومهدد لدول الخليج كما حدث من قبل.

ويقترح المشروع المساهمة في إعمار العراق، والإنفتاح على شعبه وعلى القيادة السياسية التي ستنشأ عنه، وتعزيز التواصل الإجتماعي والثقافي والإقتصادي بين دول الخليج عموماً والعراق بشكل يؤدي الى تنفيس الإحتقان الداخلي لدى العراقيين وربطهم بمصالح بعيدة المدى يأمن معها الخليج والعراق.

كما يقترح المشروع على الصعيد السياسي أن يتم إدخال العراق كعضو في مجلس التعاون الخليجي بصفة مراقب، ليصبح بعد ثلاث سنوات عضواً كامل الأهليّة، وبذا يمكن استيعاب العراق سياسياً وربما عسكرياً من خلال المجلس بدل ان يكون أداة تهديد له.

وقال مصدر إماراتي بأن دول الخليج جميعاً - عدا السعودية - ترحب فيما يبدو بالمشروع الكويتي، والذي رحبت به وزارة الخارجية الأميركية حين تم عرضه عليها. أما السعودية فتشعر بأن إدخال العراق في المجلس، إضافة الى اليمن التي تتمتع الآن بصفة مراقب، يمكنه أن يقلب الوضع الداخلي للمجلس رأساً على عقب.

أكثر ما تخشاه السعودية هو أن العراق سيتحول الى المحور الأساس سياسياً وعسكرياً وربما اقتصادياً (كونه يمتلك ثاني احتياطي نفطي عالمي) وإذا ما دُعم من قبل اليمن فإن السعودية ستنزوي مكانتها بشكل ساحق، خاصة وأن معظم دول الخليج تميل الى العراق أكثر من ميلها الى السعودية. ولهذا نقل عن عبد الله بشارة، الأمين العام السابق لمجلس التعاون الخليجي، أن المشكلة ليست في إدخال العراق واستيعابه بقدر ما هي مشكلة (إقناع السعودية) التي قد تتعرض الى ضغوط من دول المجلس الأخرى المؤيدة وكذلك الى الضغوط الأميركية لقبول ترتيبات جديدة لمجلس ما بعد العراق.

إقصاء أئمة وقرّاء ومؤذني الحجاز

تصفية الوجود الديني الحجازي لصالح الوهابية

أدّت سيطرة الوهابيين على الأماكن المقدسة في الحجاز الى انتقال القرار والسلطة الدينية من مكة المكرمة والمدينة المنورة الى بريدة (القصيم). قضاة الحجاز أزيحوا واحداً إثر آخر، والمدارس الدينية تمت مصادرتها، والمدرسون في المسجد الحرام تمّ منعهم إلا من تبع طريقة متطرفي الوهابية، وأتباع المذاهب الإسلامية خاصة الشافعية والمالكية والحنفية تمّ التضييق عليهم بشدّة وقسوة، في وقت كان يدّعي فيه الوهابيون أنهم مجتهدون، ولكنهم لا يقبلون باجتهاد غير اجتهادهم. زيادة على ذلك، جرى تأميم القضاء لصالحهم، وتمّ منع الكتب التي تخالف وجهة النظر الوهابية وكذلك طباعتها، ومنعوا كل وسائل التعبير الديني باعتبارها بدعاً كالمولد النبوي الشريف، كما دمّروا التراث الإسلامي كلّه بحجة خوف مدّعى من ارتكاب الشرك!

وخلال أقلّ من عقدين اضمحلّ الدور الديني العالمي للشخصيات الدينية الحجازية لصالح عاصمة الوهابية الدينية (بريدة). ولم يبق سوى بعض المؤذنين وبعض القراء والأئمة، وهم الآن في سبيل الإجهاز على البقيّة الباقية من الإرث الحجازي الديني، بحجة أن القراءة الحجازية (حرام!) وأنها ـ لعذوبة الصوت! ـ تفتن الناس المصلين عن دينهم (مثال ذلك طرد عمر أخضر قبل خمس سنوات، ومحمد أيوب الذي نقل تعسفاً الى مسجد قبا فاضطرّ الى الإقامة وأداء واجبه الديني في دبي). وقبل فترة وجيزة بدأ التطرّف الوهابي لإستبدال المؤذنين الحجازيين (أي من تبقى منهم) بمؤذنين من القصيم (بريدة)، والتي تحتل نحو ٩٠ بالمائة من مناصب المؤذنين والأئمة في الحجاز!

قبل أن يصبح رئيساً لمجلس الشورى، كان الدكتور صالح الحميد رئيساً عاماً لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي، وقد تمّ في عهده تشكيل لجنة خاصة لاستبدال المؤذنين والأئمة الحجازيين بوهابيين نجديين، ولكن الحميد نُصح من قبل شخصيات حجازية عديدة بأن لا يفعل لأن ذلك سيثير زوبعة من الإحتجاجات العلنية الحادّة ضد المؤسسة الدينية الوهابية وضد الحكم السعودي. ويبدو أن أمراء آل سعود أرجأوا حينها الأمر ريثما يستأنفوه لاحقاً، حين تمّ تعيين صالح الحصين (من عنيزة، أخت بريدة!) مكانه.

وتشير مصادر مطلعة أن الوهابيين عازمون هذه المرة على "توهيب" المناصب الدينية و "تنجيدها" مائة بالمائة، وليس ٩٠٪ فقط! ولربما بهذه الوسيلة يتمّ تهدئة التيار الوهابي المتطرّف الباحث عن انتصارات موهومة في أي مجال ممكن. وبهذه الوسيلة أيضاً تستطيع العائلة المالكة ضرب الفئات الإجتماعية والدينية والمناطقية بعضها ببعض، كما عوّدتنا دائماً.

والمعروف ان الشيخ الجديد صالح الحصين، شخصية متطرّفة، وقد شنّ في مقال له في ملحق صحيفة المدينة (الرسالة) في عددها الصادر في ٢٠٠٣/٣/٧ هجوماً عنيفاً على مخالفيه، تحت عنوان: (إحياء الآثار الدينية والوثنية) منددا بالمطالبين بالحفاظ على التراث الإسلامي ومتهكماً على المدافعين عن (معالم الحضارة الاسلامية) و(ذاكرتنا التاريخية) و(احتراما لسيرة المصطفى) و(تصحيح النظرة التى تحكمنا تجاه الآثار الدينية). وقد اعتبر الحصين هذه الدعوات من سوء القول والفعل وجرأة على الحق! خاصة وأن الكتبة! "لم يُعرف عن أحد منهم إهتمام بنصر سنّة ولا قمع بدعة ولا نهي عن معصية كبيرة أو صغيرة" معتبراً ما يكتب في هذا الموضوع

> **الوهابيون سيطروا على الأماكن المقدسة ونقلوا السلطة الدينية من مكة الى بريدة**

"إرجافا منظماً لفرض رأيهم"! ومعلوم أن لا أحد يستطيع أن يفرض رأيه في مثل هذه المواقف سوى الوهابيين وحماتهم آل سعود. وكعادة المشايخ الوهابية فإن الحصين اعتبر الداعين للحفاظ على الآثار الإسلامية "مخالفون لشرع الله وسنة رسوله وسنة خلفائه الراشدين وآل بيته وصحابته وأئمة الفقه"! في حين أن لا أحد يقول بما يقوله الوهابيون في عرض العالم الإسلامي وطوله، فهم كمن (رمتني بدائها وانسلّت).

واعتبر المحافظة على الآثار الإسلامية كغار حراء وغار ثور إحياءً للوثنية ومشابهة للكافرين. وهاجم من يزور مسجد الغمامة ومسجد القبلتين والمساجد السبعة التي اعتبرها (مفتراة)، كما هاجم من يزور غار حراء وغار ثور وما أسماه "مكان المولد المزعوم" أي مكان مولد الرسول عليه الصلاة والسلام.

وزعم الحصين أن الله ميّز (دولتنا المباركة!/ فهنا يجوز التبرّك والغلو!) ليس بالحفاظ على آثار الإسلام ورسول الإسلام وصحابته، وغيرها من المزارات والآثار "الوثنية".. بل بالجهاد (ضد من؟!). كما ميّز الدولة السعودية المباركة!! "بنشر كتب التوحيد والسنة والتحذير من الشرك والبدعة مثل: فتح المجيد وشرح الطحاوية وفتاوى ابن تيمية وجامع الأصول.. وميزها الله بارسال دعاة التوحيد والسنة الى مشارق الارض ومغاربها، وانشاء معاهد وكليات الدعوة الى منهاج النبوة في الداخل والخارج".

واتهم الحصين المخالفين له بأنهم لم يردّوا الأمر الى "أكبر علماء هذه الدولة المباركة" ابتداءً من محمد بن عبد الهوهاب وتلامذته ثم فتاوى الشيخ/ محمد بن ابراهيم والشيخ عبدالعزيز بن باز والشيخ محمد بن عثيمين وفتاوى المفتي الجديد الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله آل الشيخ، والشيخ صالح بن محمد اللحيدان والشيخ د. صالح الفوزان.. الخ.. وكل هؤلاء نجديون وهابيون، وهم لا يمثلون في أفضل الحالات ثلث المجتمع السعودي.

فالشيخ الحصين لا يريد مرجعية غير المرجعية الوهابية، وغير المرجعية النجدية الغارقة في التخلف والتي أتت على آثار المسلمين ودمّرت مقدساتهم بحجة أنها تدعو الى الغلو والشرك! في حين أنه وأمثاله من متطرفي الوهابية لم ينتقدوا محافظة آل سعود على (درعيتهم) وعلى قصور آل سعود القديمة وعلى خيبر اليهودية.. فهذه الآثار تحفظ، أما آثار المسلمين الجامعة التي تحيي تاريخ الإسلام فشرك محرّم، بالطبع عدا ما يتعلق بالدولة المباركة!

الوهابية لا تعترف بإسلام أحد غير أتباعها، ولا تؤمن باجتهاد غير اجتهاد زمرتها في بريدة والرياض، ولا تقبل نقاشاً ولا منطقاً من أحد من المسلمين سواء داخل المملكة أو خارجها. ولأن الحجّة الوهابية ضعيفة فلا بدّ من الإستعانة بسوط الجلاد السعودي لفرض هذه الأفكار الشاذة على كل المسلمين.

ألا يحق لنا أن نكرر تساؤل الشيخ البوطي: هل نحن أمام إسلام جديد قادم من نجد؟

من هو المتطرّف: المعارضة أم العائلة المالكة؟

وجود مجلات وجماعات معارضة خارج المملكة سبق للأمير نايف أن دعاها للعودة الى المملكة، مسألة طبيعية تكشف عن حقيقة ضيق هامش الحرية الداخلي في تنفيس الهموم والتوترات، كما تشير الى ضيق صدور رجال الحكم بالمختلف معهم في الرأي وعجزهم أو عدم رغبتهم في حلّ المشكلات ذات الطابع الوطني في الداخل. بعبارة أخرى، فإن السعوديين المنتشرين بين لندن وواشنطن، وبين جنيف ودمشق، وبين دول الخليج وبيروت والقاهرة، وبين كندا واستراليا، هم ليسوا من الفئة الباحثة عن لقمة عيش بالضرورة، فأكثرهم أصحاب مؤهلات وكفاءات علمية.. ولكنهم فرّوا من الواقع الداخلي لأسباب تتعلق بقدرة احتمالهم على التعايش مع الوضع الداخلي السقيم، وبغياب الإصلاح في شتى المجالات.

المعارضون بين هؤلاء على اختلاف مشاربهم، وهم في أكثرهم معارضون معتدلون (ونقصد بالإعتدال إعتماد التغيير السلمي وعدم المطالبة بأهداف راديكالية يأتي في مقدمتها: إسقاط نظام حكم العائلة المالكة) وطلاب إصلاح عجزوا عن حلّ مشكلات وطنهم ضمن البوتقة الوطنية الداخلية، ولم يأمنوا على أنفسهم البقاء بين أنياب الضباع، ولم يكن بإمكانهم الجهر بآرائهم واعتراضاتهم ضمن الهامش الضئيل من الحريات.

لهذا بات مفهوماً أن يتواجد معارضون سعوديون في الخارج، كتعبير عن استبداد النظام وضيقه بالمختلفين معه في الرأي والمنهج، شأنه شأن الأنظمة العربية الأخرى. إن وجود المعارضة في الخارج نتيجة سيئة لوضع داخلي غير صحّي، ونتيجة لفشل العائلة المالكة في الوصول الى حلول للمشاكل الوطنية وفي التفاهم مع قوى الإصلاح الداخلية. لكن بعض المقربين من أجهزة الأمن دأبوا على الطعن في المعارضين ولماذا يختارون هذا البلد أو ذاك، وهم يعلمون أن يد العائلة المالكة وضغوطها وأموالها قد تغري أنظمة عربية وإسلامية على التضحية بالمعارضين (السعوديين) وبيعهم لآل سعود.

أحد الكتاب السعوديين (سليمان العقيلي، الوطن ٢٠٠٣/٢/٧) تبرّع مدافعاً عن النظام، وبدل أن يحمد للمعارضة الإصلاحية نشاطها وضغوطها على الفراعنة في الداخل، شتمها في الجملة واختار عنواناً متحيّزاً (معارضة متطرّفة) زعم فيه أنه "ليس من تقاليد المجتمع السعودي نشوء معارضة سياسية، سواء أكانت ذات طبيعة حزبية أم حركية أم فردية". فهذه خصوصية جديدة لم نعلم بها، إذ لا يوجد نظام أو شخص أو جهة سياسية في هذا الكون لا توجد لها معارضة تخالفها الرأي. ومع هذا فإن السعودية لم تخل يوماً من المعارضة المنظمة في شتى بقاع المملكة، ومن مختلف التوجهات القومية والبعثية واليسارية والدينية الشيعية والسنية والسلفية إضافة الى المعارضة القبلية، ولذا فإن زعم الكاتب بأنه "مرت عقود طويلة دون أن تتسرب إلى البلاد صفة المحازبة والتجمعات السياسية تحت أي عقيدة كانت" أمرٌ غير صحيح.

ويرى الأستاذ العقيلي بأن "الظروف السياسية ساهمت في الآونة الأخيرة في نشوء ما يمكن تسميته المعارضة السياسية، أو المعارضين المنشقين، الذين يعيشون خارج البلاد" معترضاً على تواجدهم في الخارج لأنه (وهذا مجرد زعم وادّعاء لا تسنده الحقائق) "طوال تاريخ الدولة نتبادل إختلافاتنا وآرائنا في إطار وطني داخلي، داخل المجتمع وداخل النظام السياسي ولا ننقله الى الشارع". ليت هذا الزعم صحيحاً، إذن لما كان الوضع السياسي مجمداً حتى الآن، ولكانت قدرة أقطاب النظام على إدارة حوار داخلي قد أفضت الى حلحلة أجزاء من العقدة السياسية والإجتماعية. الحقيقة أن العائلة المالكة لم تكن تقبل المختلف ولا تقبل بمحاورته ولا تقبل حتى بـ (توبته)!! ولو لم يكن مخطئاً، ولم تعترف العائلة المالكة يوماً بأنها أخطأت بحق الوطن أو الشعب أو فئات منه، أو على الأقل قصرت في أداء واجباتها، أو فشلت في بعض سياساتها. ومثل هذه العقلية لا ترى المختلف إلا عدواً يستحق السحق، وهذا ما كانت تفعله في السجون والمعتقلات، حيث قتلت الأبرياء في السجون ومن أراد الأسماء فليراجع تقارير المنظمات الدولية الحقوقية. العائلة المالكة أدارت حواراتها بقبضة الحديد التي يرددها الأمير نايف كثيراً هذه الأيام، وأدارت النقاش الداخلي عبر الرصاص من الطائرات والرشاشات وعبر الإعتقالات. والعشرون سنة الماضية شاهدة على ذلك.

أما القول بأن "الدولة كانت رحيمة حتى بمعارضيها في الخارج الذين رأوا الاحتجاج ذات يوم من لندن أو غيرها، فاستوعبت جزءاً منهم وسمحت بعودتهم إلى بلادهم دون اتخاذ أية إجراءات بحقهم". فهذه الإشارة تخص المعارضة الشيعية، وقد فشلت الدولة كما هو معلوم في إدارة الحوار معها، والعائلة المالكة لم تستوعب أحداً منهم ـ على حد علمنا ـ بل أن الأكثرية عادت الى نهج المعارضة من جديد، بعدما قيل أن الحكومة أخلفت وعودها. لقد قيل للمعارضة تلك بأن هامشاً من الحرية في الوضع الداخلي يسمح بإعادة المشكلة الى الداخل، فصدّق المعارضون وعادوا، ولكن ما لبثوا أن اكتشفوا أن من يكون في الداخل يحكم بقبضة العنف لا بالحوار.

من حق الإستاذ العقيلي أن ينتقد "الخطاب المناطقي أو الطائفي أو المذهبي أو القبلي" حين يكون عنواناً للإختلاف، وكان عليه قبل هذا أن ينتقد خطاب السلطة الطائفي والمناطقي والمذهبي والقبلي أولاً.. فالمعارضة إفراز لممارسات السلطة، فليس عدلاً ـ كما قلنا ذات يوم في هذا المجلة ـ أن تطالب بمعارضة وطنية كاملة الأوصاف، بينما النظام السياسي يمارس نقيضها تماماً، وهو بالتالي أولى بالنقد، فممارساته لا تشجع على بروز حس وطني أو حتى معارضة وطنية، بل إنشقاقية إنفصالية. وكما أن المعارضة تتعرض للعزل في أقفاص المناطقية والطائفية كذلك هي سلطة آل سعود، فهي سلطة مناطقية طائفية، متحيزة لفكر ومصالح جماعة محددة، وليست الى مصالح الوطن بكامل شعبه. وهذا ليس أمراً ندّعيه ولا يمكن لأحدٍ أن ينفيه. إذا كنا نرغب في بروز معارضة وطنية بدون لوثات مناطقية أو طائفية، فلتتسامى الحكومة ونخبها وكتابها على منطقتهم وحزبهم الديني. نفس الإتهامات التي توجّه للمعارضة يجب أن توجه للنظام مادام يمارس ذات اللعبة، بل هو الأكثر خبرة وفذلكة فيها.

المشكلة باختصار ليست في المختلف أو المعارض، وليست في ضيق الوطن بأهله بقدر ما هي مشكلة العائلة المالكة التي تعتبر نفسها إلهاً لا يخطئ، إلهاً غير رحيم وغير حكيم، بل وغير وطني! كان يجب أن يكون العنوان: تطرّف الحكومة وليس المعارضة!

لعمرك ما ضاقت بلاد بأهلها
ولكن أخلاق الرجال تضيق

الحكومة بدأت بفقدان سيطرتها على الوضع الأمني والسياسي

الحرب ضد العراق تؤذن بانهيار مؤسسات الدولة وهيبتها

الإشارات الداخلية، وتقييم المراقبين والدبلوماسيين في العاصمة السعودية يشيران الى تحلل في جهاز السلطة والى أن الأمراء السعوديين بدأوا بفقدان سيطرتهم الأمنيّة على الوضع الداخلي.

الأمن وما أدراك ما الأمن.. إنه يحتلّ الذاكرة الحيّة لكل الأمراء والمسؤولين السعوديين، لذلك محضوه كل اهتمامهم، وتوسّعوا فيه، ولكن وكما شهدنا النتائج في أكثر الدول المبتلاة بالغلو والمغالاة الأمنيّة، سرعان ما تبيّن أن أجهزة الأمن لا تخنق المواطن، بل هي تبدأ به، ولكن لا تلبث أن تخنق المؤسسة الحاكمة نفسها، وتجعل من أجهزة الدولة كائنات معاقة، لا يحقق وجودها سوى اختطاف لمستقبل الوطن وأجياله المتعاقبة.

توفير الأمن.. شمّاعة ومبرر لتوسيع دائرة القمع، وخنق الحريات والضمائر، وملء الأفواه بالمياه المالحة. كلما تزايد هذا الهاجس وتضخّم في أذهان الأمراء، كلما توسعت أجهزته، وتمددت الى مختلف قطاعات الدولة وألغت - ربما - مبررات وجودها، كالإعلام، والحج، والعمل، وحتى القضاء!

جزء من شرعية النظام قامت على أساس توفير الأمن.. ولازال الأمراء يذكرون جيلاً بعد آخر بأن أكبر إنجازهم هو توفير الأمن الذي هو مسؤولية كل دولة، مع الزعم بأن السعودية هي أكثر بلدان العالم أمناً، وهو غير صحيح طبعاً حتى بالمقارنة مع دول الخليج المجاورة، ولا توجد أرقام تدعم ذلك، فكتاب الإحصاء السنوي الذي تصدره وزارة المالية، وهو كتاب (سياسي!) بالدرجة الأولى، يخفف من صعق الإحصاءات الضارة كجرائم السرقة المسلحة والقتل والمخدرات والإنتحار وغير ذلك، فالحكومة حريصة على (السمعة الأمنية) حتى وإن كان الواقع - خاصة في السنوات الأخيرة - لا يعينها على ذلك.

وكما أن شرعية الحكم القائمة على المدعيات التاريخية قد أصابها الإضطراب وصارت أقلّ إقناعاً للشارع المحلي، كذلك شرعية ما يمكن تسميته بـ "الإنجاز الأمني" حيث تدهورت الأوضاع الأمنيّة بشكل مخيف خلال العقد الماضي، وانتشرت الأسلحة الشخصية المهرّبة والمسروقة من مخازن الجيش والحرس تعبيراً عن الهواجس الأمنية وعجز السلطات في توفير الأمن. ذات الأمر مرتبط بـ "المنجز الإقتصادي"، فتدهور الحالة الإقتصادية وتزايد البطالة (اعترفت إحصاءات شبه رسمية في الشهر الماضي أنها تجاوزت ٣١٪ وهي من أعلى النسب في العالم ويشك في أنها تشمل القوى العاملة النسائية) المترافق مع الإنسدادات السياسية وضعت أجهزة الأمن في مكان لا تحسد عليه، وجعلتها غير قادرة على تحمل التبعات الأمنية على شكل جرائم متصاعدة.

لم تعد المملكة اليوم "واحة أمن وأمان".. فمنذ زمن بعيد يزيد على العقدين والجرائم في تصاعد مستمر وبشكل خطير، ولكن النجاح السعودي الأمني يمكن حصره في القدرة الإعلامية على تغييب تلك الجرائم!! وعبر التلاعب بالإحصاءات، أو الزعم بأن الإعلان عنها يزيدها اشتعالاً، أو يسيء الى بلدة أو منطقة بعينها، كما هي مسألة جرائم منطقة مكة المكرمة التي لا يجوز نشرها! غير أن هذا لا يغير من واقع الحال شيئاً.

وانفلات الأمن متداخل متشابك في جوانبه الجنائية والسياسية من حيث المسببات والنتائج. وكما أننا نلاحظ ومنذ مدّة عجز أجهزة الأمن عن إيقاف مسلسل العنف السياسي من اغتيالات ومواجهات مسلحة وتفجيرات وغيرها والتي صارت مألوفة في الإعلام السعودي وغيره.. كذلك هي حوادث العنف الجنائي، والذي أخذ أشكالاً واسعة صارخة في التحدّي للسلطة الأمنية.

هناك أحياء كاملة في المدن الكبرى، في الرياض وجدة وغيرهما، لا سلطة للدولة فيها، وكل شيء فيها مباح من جنس ومخدرات وخمور وغيرها، ولا تستطيع أجهزة الأمن الدخول إليها، وإن إضطرت فمدعومة بعربات مصفحة وفرق من الحرس الوطني! ومثل هذه الحالات هي التي تشكل حقيقة الصورة الأمنية للمملكة. فسلطة الأمن آخذة في الإنحسار في بعديها السياسي والجنائي، ومن المحتمل تفاقم الإنحسار إذا ما اشتعلت جبهة الحرب ضد العراق.

الخطر لا يكمن في ضعف قدرات الحكومة الأمنية وجديّة التحدي الأمني، وإنما الأهم هو "سقوط هيبة الدولة وأجهزتها" الأمر الذي يشجع على المزيد من تحدي سلطاتها. وهذه الحالة التراكمية من الفشل الأمني جرّت خلال العقدين الماضيين الى اختلالات أمنية فاضحة، فضلاً عن أن جذور المشاكل الأمنية: سياسية كانت أم إقتصادية أم أجتماعية لم يتم حلها وبالتالي توفرت كل الوسائل لتجاوز دور الدولة والخروج على سلطانها الأمني/ السياسي.

أي نظام سياسي لا يستطيع (بدون قدر معقول من الهيبة الأمنية) أن يحفظ الأمن.. لأنّ فلسفته قائمة على الردع والخشية من اختراق القانون الديني والإجتماعي والسياسي. وبغياب الحواجز هذه، تختلّ السيطرة. والمهم، أن إعادة الإعتبار لأجهزة الأمن، لا تأتي دفعة واحدة، كأن يقرر وزير الداخلية توسيع قبضة العنف وضرب البريء والمجرم لإشاعة الخوف في المجتمع. الهيبة تفقد تدريجياً وتستعاد تدريجياً. وقد يؤدي حرق المراحل الى المزيد من الإختلالات الأمنية والمزيد من التحدّي الإجتماعي والشعبي للسلطة.

نموذج "غليل"

في بداية الشهر الحالي (مارس) نشرت عكاظ تحقيقاً عن إنفلات الأمن في أحد أحياء جدة، وهو حي "غليل" وهو يصوّر أزمة الأمن بصورة مصغرة، مع أن التحقيق كان متحفظاً وتعرّض لمقصّ الرقابة ولم يكن بالإمكان نشر كل شيء كما هو معلوم. التحقيق الذي أعدّه بدر الغانمي كان بعنوان: (مشاجرات بالسكاكين وزائر الليل يفقد كل ثمين/ عصابات غليل تجبر السكان على النزوح).

يقول الصحافي "تمزق ثوب العروس واهترأ، ولم تعد تفلح معه محاولات الترقيع.. فمن الكرنتينة الى السبيل، فحارة المليون والبخارية والهنداوية والثعالبة وقويزة، والمنتزهات وغيرها من الأحياء نقف أمام شريط من الخطر الكامن، يحاصر العروس ويخنقها ويهدد مستقبل أجيالها، بالايدز والهيروين والمخدرات، وبائعات الهوى". وتحدث التحقيق عن ضرورة الجراحة العاجلة ووعود الدولة التي تبخرت وعن "النزوح الإجباري" لأصحاب الأملاك في حي غليل الذي اعتبر أكثرها فوضى و"عنصرية".

من المعروف أن هناك أزمة (بدون جنسية) حادّة في السعودية مسكوت عنها، وتشمل نحو ثلاثة أرباع المليون نسمة يقطنون جدة ومكة، وهؤلاء المحرومون من حقوقهم الأولية ومن الإعتراف بهم كبشر، هم وقود العنف والجريمة

وربما الإضطراب السياسي العنيف القادم. لقد فشلت الحكومة في إيجاد حلول جذرية لأجيال عديدة محرومة من التعليم والصحة والعمل والسفر وغير ذلك، الأمر الذي فاقم الأزمة الأمنية، واضطر مواطنين عديدين الى النزوح من عدد من الأحياء التي شهدت كثافة في الجريمة حيث "بات عليهم أن يفروا بما تبقى لديهم من قيم وأخلاق".

يشير التحقيق الى حقيقة مرّة فيما يتعلق بهؤلاء (البدون) إذ "أنك تجد أخوة في البيت الواحد بخليط بين سعودي ببطاقة أحوال، ومقيم بدفتر إقامة، ومجهول الهوية، ومخالف لأنظمة الإقامة، جمعت بينهم مصلحة التواجد وفرضت عليهم رابطة الدم والقرابة التضحية بأي شيء.. تحول الجميع الى فريق عمل كل فرد له مهمة واضحة لا مجال بينهم لحالة استنكار أو رفض لما هو شاذ، فالواقع يجعل الخطأ قاعدة والصحيح استثناء". منازل حي غليل أشبه بالأواني المستطرقة "وشوارعه ضيقة لا تسمح حتى بدورة كاملة للهواء الصحي داخل الحي ويبدو فعلاً وكأنه سقط من ذاكرة الأمانة تماماً. أما الدخول الى الحي ليلاً فيشبه المغامرة، إذ على الزائر أن يضحي بساعته أو نقوده أو جواله وما غلا ثمنه وخف حمله وعليه أن لا يتوقع مساندة من أحد".

أحد سكان الحي أبلغ معد التحقيق بأن الساعات الأخيرة من كل ليلة تقريبا لا بد أن تشهد مشاجرات بالسكاكين والآلات الحادة بين (السكارى) ومنهم من يبيع المخدرات بكافة أنواعها ومنهم من تخصص في بيع الشراب المسكر ولهم نفوذ كبيرة يسكتون به من يتصدى لهم. أما عمدة الحي فما أن يحلّ المساء "حتى يغلق بابه على نفسه ويبتعد عن شرهم وإلا سيدفع ثمن جرأته وتهوره بكسر سيارته أو حرقها.. ويبقى العمدة في مواجهة المطلوبين للتصفية". ويشير التحقيق الى غياب الجهاز الأمني حيث تخلو الشوارع من جولات راجلة أو متحركة لتحرس السوق الشعبي والمصالح العامة.

إضافة الى ذلك فإن حملات مكافحة المخدرات لا تجدي نفعاً حيث تكشف الأحداث كل يوم "عن جيل جديد ووجوه لم تكن معروفة من قبل.. الكل مجند في هذا الحي لكي يكون في فوهة الخطر! طفل في السابعة من عمره يبيع الحلوى عند إشارة المرور.. إمرأة تبسط بضاعتها أمام مدرسة للبنات.. شيخ مسن دعته الحاجة والفاقة والجهل الى السير في نفس الطريق. السيارات الخربة المنتشرة في كل شوارع الحي توحي لك بحجم السرقات.. البيوت المهجورة التي كتب على جدرانها كل المصطلحات (السوقية) تحولت الى مستودعات لتفريغ الخمر ومواطن شبهات لممارسة الشذوذ وخلافه.. تسأل عن الأخيار فلا تجد سوى أشباح يسيرون بجانب الجدران يسألون الله الستر. إمام مسجد كسرت سيارته، وآخر وضعوا له الحشيش في الدرج، وثالث يجد سيارته في الصباح وقد غسلت بماء الخمر".

أيها الحجازيون:
صلوا ما انقطع كي لا يغلب عليكم

إضعاف وشائج الصلة والروابط الداخلية بين الافراد والجماعات كان ومازال رهان السلطة على تعزيز نفسها ودرء ما تعتبره خطراً خارجياً يستهدف الانقضاض عليها وسرقة ما تراه حقاً تاريخياً، فتماسك السلطة، إذن، يتوقف بالضرورة على تراخي الروابط وانحلالها.

من الناحية المبدئية، هناك ثمة مجتمعات قادرة على تحدي محاولات الاضعاف والتقطيع للروابط الداخلية فيها من قوى معادية أو منافسة، وتعود هذه القدرة أحياناً الى عوامل ذاتية متصلة بالبنية الداخلية، أي تكون أحياناً نتيجة للتكوين الإثني مثل الأكراد أو البنية الدينية المحكمة مثل الاسماعيلية والدروز، وأحياناً للاحساس الشديد الضراوة بالخطر مثل المجتمع اليهودي. على أن ثمة عوامل أخرى يتم تصنيعها أو بكلمات أدق تحفيزها كيما تتحول الى مصادر توحد، من خلال تنمية وتنشيط المشتركات بين أفراد المجتمع ـ أي مجتمع. فالذاكرة التاريخية الحاضرة في ثقافة الافراد، والتي تلبي جزءاً أساسياً من الاحساس بالهوية، والنشاطات المشتركة والمناسبات والاجتماعية، والرموز الثقافية، وحتى الحرف والتعبيرات الفولوكلورية تمثل جميعها عناصر يتم توظيفها مجتمعة أو متفرقة في بناء وتعزيز شبكة الروابطة الداخلية في المجتمع.

بالنسبة للمجتمع الحجازي، هناك جملة عوامل قابلة فيما لو تمت الافادة منها بصورة صحيحة لتوثيق وشائج الصلة بين أفراده، ولكن ما جرى أن عوامل التشطير والتكسير في روابط الافراد تم استغلالها من قبل الحكومة فيما لم يكن هناك ما يقابلها من عوامل مضادة، أي ما نجح هو تقسيم المجتمع وليس توحيده، والسبب في ذلك أن سياسات السلطة وتدابيرها كانت مكرّسة لاضعاف الصلة بين المدن وبين الجماعات، وجاءت التطورات الاقتصادية كي تمارس فعلاً تدميرياً للبنية الديمغرافية للمجتمع الحجازي، حيث هاجرت مجموعات كبيرة من الوسط والجنوب والشمال باتجاه مدن الحجاز الرئيسية لاسيما مكة المكرمة والمدينة المنورة وجدة، جاء ذلك متزامناً مع خطط الحكومة ومؤسستها الدينية في إحكام قبضتها على الحرمين الشريفين ومجمل النشاط الديني، مما أفضى الى عملية "تغييب" للعنصر الحجازي، وفقد الأخير على إثره لونه المذهبي الخاص به، وتراثه الثقافي والأدبي، وحضوره الاجتماعي.

ولم يكن هذا الاقصاء المنظّم يحقق نجاحه لو واجه رفضاً معنوياً وعملياً، من خلال حضور الافراد في تأكيد ثقافتهم وتراثهم ولهجتهم وحتى المطبخ الخاص بهم. لقد دمّرت الحكومة آثاراً عزيزة على المسلمين وعلى المجتمع الحجازي، وكان العالم الاسلامي المتمسك بكل ذرة رمل لها ثمة صلة بصاحب الرسالة المصطفى محمد عليه الصلاة والسلام وبصحابته الأبرار، كان يتطلع لأن يتحول المجتمع الحجازي الى جبهة الدفاع المتقدمة عن ميراث الامة الاسلامية. وإذا ما ربطنا ما تقدم به حديثنا بهذه النقطة فإن تدمير تلك الآثار يعني في المحصلة النهائية تدمير الروابط المشركة بين أفراد المجتمع الحجازي.

إنحلال الروابط الداخلية في المجتمع الحجازي في مقابل التماسك الشديد في بنية السلطة والمجتمع المساند لها يفسر، الى حد كبير، لماذا تكبّد المجتمع الحجازي خسائر في ثقافته وهويته وتاريخه ورموزه. وإن إعادة ترميم هذه الروابط لا يعني سوى العودة الى المدخل الرئيسي لبناء الذات، أي إعادة تأكيد وإشاعة وحماية المشتركات في التراث والثقافة والهوية والعادات والزي واللهجة والأكل. لقد خسر الحجاز مكانته كمركز إشعاع روحي لأنه يدار من غير أهله، وخسر مكانته كمضيف أصلي لحجاج وزوار بيت الله الحرام والحرم النبوي الشريف.

إن ما يلزم التأكيد عليه دائماً أن إستعادة روح وعبق تاريخ وهوية الحجاز تتطلب حضور أهله، حضوراً مسؤولاً وجاداً، إذ لا يكفي مجرد وجود المشاعر الداخلية، أو التمنيات بقدوم المنقذ بل لا بد دائماً من دور يضطلع به كل فرد، فالمسؤولية جماعية لأن المكافأة جماعية أيضاً.

خارطة الإسلاميين في السعودية وقصة (التكفير)

منصور إبراهيم النقيدان*

تقديم

التيار السلفي في السعودية أضحى خطراً على الدولة والمجتمع، فهذا التيار ينزع الى العنف والى التكفير والى إهدار الدم واستباحة العرض للمخالف أنّى وأين كان. كان هذا التيار العصا الغليظة التي تستخدمه العائلة المالكة ضد مخالفيها، فبه شكّلت سلطانها وصار لها دولة (تلمكها). وبه ضربت التيارات الدينية الأخرى وقمعتهم، وعبره تمّ تمدّد السلطة السعودية الى خارج الحدود، لنشر مذهب التطرف في الآفاق مدعوماً بالمال والثروة النفطية.

هذا التيار يشكّل اليوم خطراً على الجميع، وهي لا تعدو مسألة وقت قبل أن يبدأ هذا التيار في استخدام العنف على إطلاقه. لكن العائلة المالكة تخشى (أن تقطع يدها بنفسها) وبالتالي لا تستطيع أن تضرب بيد الحديد التي يهدد بها وزير الداخلية دائماً. ورغم أن المتضررين من نمو هذا التيار كثيرين في الداخل والخارج، ورغم أن الخطر قريب وماحق، إلاّ أن العائلة المالكة لا تزال تتعاطى معه بكثير من الحذر والخوف، والسبب أنها تخشى من فقدان ما تبقى لها من شرعية، خاصة في غياب الإصلاحات السياسية التي يمكن أن توفّر شرعية وطنيّة تعوّض عن نقص الشرعية الدينية بين وهابيي نجد. ثم إن بين الأمراء من لايزال يتعاطى مع الموضوع وكأن الوهابية المتطرفة مجرد ورقة في العمل السياسي والصراع على الحكم بين أجنحة الحكم، في حين أن هذا التيار المتشدد الذي زادت فتاوى تكفيره في السنوات الماضية لتشمل أفراداً وأطيافاً إجتماعية ودينية وحكومية مختلفة، يكسب يوماً بعد آخر أرضاً جديدة.

قمع هذا التيار في غياب المصالحة الوطنية والإصلاح السياسي خطيرٌ، وهذا ما يفهمه أمراء آل سعود. ولذا فهم سيكررون تجاربهم الماضية، قمع من جهة للأجنحة المتشددة، ولكن بدعم من التيارات الرسمية الدينية التي فقدت ألقها ومكانتها بين الجمهور السلفي النجدي. هذا الحل لا يعدو تسكين مؤقت للمشكلة. المشكلة الحقيقية تكمن في العائلة المالكة، فهي التي سمحت بانتشار التطرف وموّلته ضد أعدائها ولاتزال، رغم أنه بدأ يرتدّ عليها.. وهي التي خلقت الظروف الملائمة لنمو شجرة العنف بسبب سوء إدارتها للإقتصاد الوطني، وبسبب الإستبداد السياسي والفكري الخانق الذي فرض فكراً واحدياً سلفياً متطرّفاً، لا يسمح بظهور أيّ صوتٍ آخر موازٍ ـ ولا نقول مخالف ـ له.

الحلّ ليس في القمع، ولكن في الإصلاح. الإصلاح هي الكلمة السحرية التي لم تكتشفها العائلة المالكة، أو لا تريد اكتشافها. وإذا كانت الأخيرة قد نجحت في الماضي في تقليم أظافر التطرّف الناشئ كل عقد أو عقدين من الزمن، فإنها هذه المرّة وهي إذ تفقد شرعيتها غير قادرة على التوسع في العنف ولا تجد أحداً يقبل بحججها ولا بسياساتها حتى بين المخالفين للتيار المتطرف.

عليها بالإصلاح وتوفير المناخ المعتدل، قبل أن يكتسحها موجُ التطرّف والعنف الداخلي، وقبل أن تدهمها ضغوط الخارج فتفني العائلة المالكة وتمزّق الوطن.

المقالة التالية (نشرت في إيلاف في ٢٠٠٣/٢/٢٧) للأستاذ منصور النقيدان، الذي كان واحداً من التكفيريين وأصبح ضحيّة لهم، تقدم قراءة نادرة لواقع التيار العنفي التكفيري في المملكة، وهي واحدة من مقالاته الكثيرة التي يحاول من خلالها معالجة أزمة العنف والتطرّف الوهابي محاولاً تشخيص أفكاره وتياراته ومصادره.

منتصف التسعينات قامت الحكومة السعودية بإيقاف مجموعة من الإسلاميين المعارضين الذي أثاروا شغباً في بريدة، واقتحموا مبنى إمارة المنطقة، واعتصموا بالجوامع. وأثناء إيقافهم في سجن الحاير الشهير، حدث إنقسام وإنشقاق بين الصف الأول والثاني من الموقوفين الذين جمعهم المعتقل بين جنباته. نشأ الخلاف بسبب الموقف الشرعي الواجب إتخاذه تجاه الحكومة، والعاملين في جهاز المباحث من أعلى الرتب العسكرية إلى أقلّهم رتبة.

سجن الحاير كان يحوي لونين من الإسلاميين: الصحويين الحركيين، والسلفيين الجدد، والذين كان يتزعمهم الشيخ محمد الفراج ومجموعته، حيث كانوا يقضون أحكاماً بالسجن لسنوات عديدة في قضية أخرى سابقة لأحداث بريدة، وكان ضمن هذه المجموعة الشيخ ناصر بن حمد الفهد (اعتقل أواخر فبراير الماضي) وعبدالعزيز الجربوع، وقد كانا يمثلان الجناح المتشدد داخل هذه المجموعة، وهما اليوم يعتبران من رموز السلفية الجهادية في السعودية.

بالتقاء الشيخ علي بن خضير الخضير ـ الذي كان من الموقوفين بعد أحداث بريدة ـ بالأخيرين، نشأ تحالف جديد أحدث انقساماً داخل سجن الحاير. كان هذا الانقسام هو الشرارة الأولى والنواة لتخلق تيار تكفيري غالٍ، ظهر على السطح لاحقاً ومارس أنشطته علناً ببيانات وفتاوى التكفير التي أصبحنا نسمع عنها بين الفينة والأخرى، برعاية ومباركة من الشيخ حمود بن عقلاء الشعيبي، وبعد وفاة العقلاء، تزعم الفهد والخضير هذا التيار.

السلفية الجديدة كانت تقتفي نهج الشيخ إبن باز وعلماء الوهابية، وبعض آراء واجتهادات عالم الحديث الراحل محمد ناصر الدين الألباني في الفقه والحديث. وكان حي السويدي في الرياض هو قاعدة هذا التيار، إلا أن التنقيب في تراث الوهابية وفتاوى علمائها فيما يخص مسائل تكفير المسلم، وشروط تكفير المعين وموانعه، ومسوغات الخروج على الحاكم، أبرز الوجه الآخر

واستخرج كنوزاً عانت من تراكم الغبار، وأفكاراً أصابها الضمور، تم توظيفها سلاحاً فتاكاً لتكفير الحكومة.

يعود الفضل في ذلك إلى اثنين: أولهما "أبو محمد المقدسي" الفلسطيني الذي كان يقيم في الكويت، وتم إبعاده إلى الأردن بعد تحرير الكويت، وإسمه عصام البرقاوي وهو مؤلف الكتاب الشهير "الكواشف الجلية في كفر الدولة السعودية"، ورسالته "ملة إبراهيم" تعتبر دستور التكفيريين، ويؤكد مطلعون على أنها في الأساس تحشية على رسالة قديمة لجهيمان العتيبي تحمل الاسم نفسه. زار

التنقيب في تراث الوهابية وفتاوى علمائها فيما يخص تكفير المسلم، تمّ توظيفها سلاحاً فتاكاً لتكفير الحكومة

عصام البرقاوي السعودية عشية حرب الخليج الثانية، وقام بجولة زار فيها مدينة بريدة ومدناً أخرى، ولم يكن حينها يحظى بذلك القبول لا في الكويت ولا في السعودية، فقد كان رأيه بكفر علماء المؤسسة الدينية الرسمية، سبباً في جفول البعض منه، كما أن خلافاً نشأ بينه وبين مريديه لإفتائه سراً بجواز السطو على البنوك، مما اضطره لاحقاً إلى التنصل من تلك الفتوى، وأثناء الاحتلال العراقي للكويت فضل البقاء، وكان من يدخلون الكويت أثناء الاحتلال يأتون بأخبار تؤكد صحة ما كان ينفيه عن نفسه.

أما الآخر الذي له فضل لا ينكر في نشر مذهب التكفير محلياً، فهو إسم يجهله الغالبية العظمى من الإسلاميين في السعودية. أنا شخصياً أعتبره (عراب) هذا المذهب، وهو أبو سبيع (وليد السناني) ولايزال موقوفاً في سجن الحاير منذ ما يقارب الثمان سنوات، وهو شخص فذ يتمتع بصفات نادرة كالشجاعة، وسرعة البديهة، وقوة الاستنباط، والثبات على آرائه، كما أن له حضوراً طاغياً في مجالس المناظرة التي كانت تجري بينه وبين من يخالفونه الرأي من معجبيه، أو من خصومه على حد سواء. ألف أبو سبيع رسالة موجزة عن حكم (التحية العسكرية) توصل فيها إلى أن التحية العسكرية كفر وردة عن الإسلام لما فيها من إظهار الخضوع لغير الله، وكان يقوم بنشرها بنفسه.

المتتبع لجذور هذا الفكر لا يمكنه أن يتجاهل أيضاً تأثير أهل الحديث/ أخوان الحرم (جهيمان العتيبي ومجموعته) بمنشوراتهم وكتيباتهم التي كانت تطبع في الكويت وتهرّب إلى السعودية قبل حادثة الحرم، ومنها (الرسائل السبع) التي أعيد إحياؤها وبعثها أواخر الثمانينات يعني بعد أقل من عشر سنوات من القضاء عليهم، وإن لم تكن رسائلهم من الوضوح والصراحة كما في كتب المقدسي.

أيضاً هناك السعوديون الذين كانوا يزورون اليمن لطلب العلم على يد الشيخ مقبل بن هادي الوادعي، قبل حرب الخليج الثانية وعقيبها بسنتين، فهؤلاء كانوا أحد روافد التكفير في السعودية. قام الوادعي أوائل الثمانينات بتأليف كتاب تناول فيه أطياف الإسلاميين الموجودين في السعودية والخليج، وهو كتاب "المخرج من الفتنة" أبدى فيه تعاطفاً واضحاً مع أهل الحديث، وأنحى باللائمة فيه على الحكومات العربية والسعودية على وجه الخصوص، وفي كتابه (السيوف الباترة لإلحاد الشيوعية الكافرة) هاجم الوادعي السعودية في ثمانية مواضع من الكتاب، وشكك في شرعية نظامها. كان للوادعي علاقة وطيدة بأهل الحديث قبل طرده من السعودية عام ١٩٧٩، لهذا كان موقفه من عدم شرعية النظام في السعودية، يحتل العامل الشخصي فيه نسبة كبيرة. كان الوادعي يرى عدم شرعية النظام السعودي ويرى أن حكامه مرتكبون لعظائم قد تبلغ بهم حد الخروج من الإسلام، في الوقت الذي كان يمتدح فيه حكومة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح!

وقد كان الوادعي يهاجم السعودية في كتبه ويلمح إلى كفرها في مجالسه، في الوقت الذي كان يتلقى فيه دعماً من السعودية كل شهرين بما قيمته خمسة عشر ألف ريالاً بواسطة الشيخ عبدالعزيز بن باز، ولم ينقطع ذلك الدعم حتى زار إثنان من طلاب الوادعي الشيخ إبن باز وأثارا مسألة عدم شرعية الحكم السعودي في مجلس عام، مما اعتبر انعكاساً لأفكار الوادعي. هذا ولم يفارق مقبل الوادعي الدنيا حتى كانت السعودية قد تكفلت بعلاجه أكثر من مرة.

إضافة الى ذلك، فإن مناخ الحرية والانفتاح الذي كان بقايا (أهل الحديث) في الكويت يتمتعون به، منحهم جرأة في التعبير عن قناعاتهم والحديث عنها، وكَوْن الفترة التي امتدت من أواسط الثمانينات إلى منتصف التسعينات الميلادية هي فترة الانتعاش للصحوة الإسلامية، أعطى بقاياهم في السعودية من أهل البادية والهجر - بسبب الزيارات "الأخوانية" المتبادلة بينهم - شعوراً بالثقة، والقدرة على التحدث في المجالس والمجامع ولو بالتلميح عن قناعاتهم التي كانت ترتكز في الأساس على عدم شرعية الحكم.

في العامين ١٩٨٩ - ١٩٩٠ كانت ذروة انتشار هذا الفكر، لكنه كان حينها مقصوراً على تكفير الحكومة في العموم، مع خلافات تفصيلية فيما دون ذلك كتعيين أشخاص بالحكم عليهم، وحكم وزراء الدولة والعاملين في الجهاز العسكري، باعتبارهم "جنود الطاغوت"، وهل ينطبق عليهم ما ذكره القرآن عن فرعون: "إن فرعون وهامان وجنودهما كانوا ظالمين"؟.

في أواخر عام ١٩٩٠ بدا ملفتاً للأجهزة الأمنية أن الأشخاص الذين تستوقفهم مراكز التفتيش الأمنية، ولا يحملون (التابعية) أو البطاقة الشخصية، كانوا في ازدياد. فقد كان البعض يمزق بطاقته، لأجل الصورة الملصقة التي يعتقد تحريمها، ولأمر ثان وهو الأهم أن كونك تحمل (تابعية) أوهوية سعودية، هو إقرار بالتبَعية لنظام طاغوتي كافر.

لوحظ ازدياد أعداد الذين يعتنقون هذه الأفكار، حيث كانت تناقش قضايا حساسة كتكفير الحكومة وتضليل علماء المؤسسة الدينية في مجالس عامة، يحضرها أحياناً الشيخ المسن، والصبي والمراهق، وأنصاف المثقفين وغيرهم، ويستأثر بالحديث فيها شباب لم يبلغوا منتصف العشرينات. كانت بريدة والمنطقة بعامتها قد عرفت أهل الحديث قبل أحداث الحرم، ولكنها واجهت تمددهم بشراسة، فقد كان نقد أهل الحديث اللاذع لمشايخ وفقهاء الحنابلة، ومتون الفقه كزاد المستقنع وغيره، وتجهيلهم لعلماء الوهابية وسخريتهم بهم سبباً في موجة من العداء الشعبي تجاههم، لهذا حينما انبعثت هذه الموجة بعد سنوات لم تخطئهم العين، فقد كانت شعورهم الطويلة، وثيابهم القصيرة حتى أنصاف الساقين، ولبس بعضهم للخواتم

أبو سبيع (وليد السناني) المعتقل حالياً هو عراب التكفير محلياً، وله رسالة توصل فيها إلى أن التحية العسكرية كفر وردة

بأيديهم، تذكر بأيامهم الغابرة ومأساة اقتحامهم للمسجد الحرام.

تقاطعُ أفكار أهل الحديث الجدد - الذين كانت تشكل الرياض والمدينة المنورة قاعدتين أساسيتين لهم - بأفكار أخوان بريدة الذين كانوا يهجرون مدارس الحكومة ووظائفها، هيأ جواً من التقارب بين الفئتين مع شيء من الريبة والحذر وكثير من عدم الارتياح من قبل أخوان بريدة. فأخوان بريدة كانوا يدينون بالولاء التام للحكومة وولاة أمرها، كما أنهم لا يقبلون نقد علمائهم وفقهائهم وكتب الفقه التي تدرس في مساجدهم، خلافاً لأهل الحديث كما سيأتي

بيانه، وقتها عزمت مجموعة من وجهاء أخوان بريدة وبعض المشايخ فيها على رفع الأمر إلى السلطات، وتنبيهها إلى أن الأمر أصبح مخيفاً ومستفحلاً، ولا يجوز السكوت عنه، لولا وساطة بعضهم بوعود قطعوها أن تُعالج المسألة، بطريقة أكثر حكمة، بعيداً عن الحكومة وأجهزتها الأمنية.

كانت نشرات أهل الحديث تؤكد على أهمية السنة، والأخذ بها، وتعيب على المذاهب الفقهية تحكيم أقوال الرجال في دين الله، والإشارة إلى بعد الحكومات والمجتمعات عن

فكر جهيمان أعيد نشره، ومقبل الوادعي المدعوم سعودياً كان يدرس السعوديين في اليمن تكفير الحكم السعودي

شرع الله والأخذ بسنة رسول الله، وكان غاية ما تضمنته تلك النشرات الحكم بالضلال والانحراف على الحكام و(ولاة الأمر). وحسب بعض المطلعين أن تكفير الحكومة السعودية كان رأياً لبعض طلبة العلم فيهم، وإن كانت الغالبية على خلاف ذلك. الغريب أيضاً أن رسائل جهيمان كانت تتناول أحاديث نبوية مما يخص المغيبات والملاحم والفتن التي ستعرض لأمة الإسلام آخر الزمان، والمدهش أن جهيمان الذي كان يؤكد على اتباع السلف وأئمة الحديث، كان له تفسيراته الخاصة (غير المسبوقة) لعدد من الأحاديث، ومنها أحاديث المهدي، فقد كان هناك توطئة وتمهيد وتبشير لمهديه الذي قتل في الحرم (محمد بن عبدالله القحطاني) وهذا يعود إلى نزعة استقلالية بفهم نصوص الشريعة من مصادرها من غير التقيد بفهوم السلف الأوائل.

أذكر القارئ أنني أتحدث هنا عن ألوان طيف الإسلاميين في السعودية، وهم السلفية الجديدة/ الوهابية الألبانية، وأهل الحديث/ جهيمان، والسلفية الجهادية/ الخضير والفهد، والصحويون (الأخوان المسلمون السعوديون) كالعودة والحوالي وهم الذين كانوا يستأثرون بحصة الأسد من الإسلاميين والشارع في السعودية، وسلفية المدينة/ الجامية، وأما جماعة التبليغ فنزعتها الديوبندية لا تشفع لها ضمن هذا التصنيف لألوان طيف الإسلام السلفي في السعودية.

من الأمانة الإشارة إلى أن الفكر التكفيري، لم يكن ينظر إلى قيادات الصحوة والمنتمين إليها بعين الرضا، لأسباب كثيرة تتعلق بتفاصيل ليس هذا مجال ذكرها، أهمها أن قيادات الصحوة والمنتمين إليها متغلغلون في وظائف الحكومة، خلاف ما يجب عليهم ـ حسب رؤية التكفيرين ـ من إعلان البراءة والمفاصلة القائمة على اعتزال وظائفها، ومنها حضور طروحات منظري الأخوان المسلمين في الخطاب الصحوي.

شكلت حرب الخليج الثانية منعطفاً هاماً في تطور مراحل هذا الفكر، وإعادة ترتيب تحالفاته، كما أنها أعادت تشكيل الظاهرة الإسلامية في السعودية بعامة، حيث تم تطعيمها بأفكار أكثر جذرية وراديكالية، وحدث ما هو أشبه بتبادل المقاعد بين تلك الألوان، كما أن الملمس اللين لحركيي الصحوة وقياداتها التاريخية، تكشف عن وجه أكثر شراسة حينما أفتوا في محاضراتهم بتكفير اللواتي قمن بمظاهرة قيادة السيارات إبان حرب الخليج الثانية، وبوصفهم لمن أيدوهن أو تعاطفوا معهن بأنهم علمانيون مارقون، إلى موقفهم من مشاغبات غازي القصيبي وتكفيرهم له، كما أن موقفهم الرافض لتواجد القوات الأمريكية، وضع شرعية الحكومة السعودية تحت النقاش، الأمر الذي أكسبهم شعبية مضاعفة، وجماهيرية مكتسحة، ساعدت على إضعاف مصداقية مشايخ المؤسسة الدينية التقليدية (إبن باز وإبن عثيمين) لموقفهم المؤيد للحكومة فيما يخص تواجد القوات الأجنبية في الخليج والسعودية لتحرير الكويت.

حرب الخليج الثانية وذيولها وتداعياتها على الظاهرة الإسلامية في السعودية، تمخضت عن ولادة ما عرف حينها بـ(سلفية المدينة) أو"الجامية" نسبة إلى د.محمد أمان الجامي، أستاذ العقيدة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وهو تيار كانت ولادته استجابة للتحدي الذي فرضته الشعبية المكتسحة للعودة والحوالي. بدأ هذا اللون الجديد بالتشكل قبلها بثلاث سنوات تقريباً، وحظي برعاية أجهزة الأمن الحكومية، ولظروف ولادته ومسوغاتها، كان من المهم حضور فتاوى الشيخ محمد بن عبدالوهاب، وعلماء المؤسسة الدينية الرسمية في طروحاته.

إنطبع هذا التوجه الجامي بتقليعات غلاة (الألبانيين) و(الوادعيين) وقد ارتكزت أفكاره على شيئين: الولاء المطلق للحكومة السعودية وولاة أمرها، والثاني: تبديع وتضليل سلمان العودة وسفر الحوالي وغيرهما من قيادات الصحوة، وتكفير سيد قطب الذي يعتبرونه أبو الجماعات التكفيرية، ومؤسس (القطبية) التكفيرية، ويتزعم هذا التيار اليوم د. ربيع بن هادي المدخلي أستاذ الحديث بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. لاحقاً تحول اسم مدرسة (سيد قطب) الابتدائية ببريدة ـ والتي كانت تسميتها في السبعينات الميلادية سبباً في معارضة بعض المشايخ ـ إلى (مدرسة سليمان الشلاش) الابتدائية.

الملفت للانتباه أن أكثر الذين اعتنقوا أفكار هذا التوجه (الجامي) هم من الوافدين والمقيمين في السعودية، ومن منطقة جازان، وبعض أطراف المنطقة الشمالية، وكانت قواعده في الكويت والأردن، واليمن. هذا التوجه خرج من عباءة الألباني، وتغذى من فكره، ومؤلفاته وأشرطة الكاسيت التي سجلت عليها محاضراته، ولكنه كان أكثر مزايدة وتشدداً، لهذا قوبلت تزكية الألباني للحوالي والعودة، وثناؤه عليهما باستياء بالغ، دفع بعضهم إلى الهجوم عليه وتضليله.

سددت (سلفية المدينة) ضربات موجعة لقيادات الصحوة، ولأنها كانت تستخدم سلاح النص، وأقوال السلف العظام، وتلمز خصومها بالتقليل من أهمية التوحيد وسلامة العقيدة، فقد كانت ردة الفعل لدى خصومهم تكثيفاً لدروس العقيدة واهتماماً بالحديث والأثر حفظاً وتدريساً، ولكن افتقاد (سلفية المدينة) للمصداقية، وتقييمها لخصومها عبر مستوى الولاء الذي يدينون به للحكومة والحكام بعامة، كان كفيلاً بالقضاء عليها، فلم يلبث هذا التيار أن انحسر في منتصف التسعينات، ولم يعد له اليوم حضور يذكر.

في زيارتي الأولى إلى حائل عام ١٩٩١ كانت أفكار التكفير تعشش في عقول شباب كثر، وقد كانت مدينة حائل لم تزل حديثة عهد بالظاهرة الإسلامية عموماً، ولكن لم يمض أقل من سنتين حتى كان غالبيتهم قد اعتنقوا أفكار (سلفية المدينة).

كما أنه علينا أن نضع في الاعتبار مشاركة آلاف من السعوديين في الجهاد الأفغاني، إبان الاحتلال السوفيتي، حيث مكنهم ذلك من الاختلاط بالجماعات

منذ ١٩٩٠ تزايد عدد الموقوفين بلا بطاقة شخصية، لتحريم التصوير ولرفض التبعية لنظام سعودي طاغوتي كافر

الإسلامية الأخرى التي عرفتها المنطقة العربية، كالجماعة الإسلامية، والجهاد المصريتين، وجماعة التكفير، و(الوقف والتبين).

وليس سراً أن منشورات هذه الجماعات التي تركز على كفر الحكام والأنظمة العربية، كانت تدخل السعودية ويتم نشرها عبر الأفغان العرب، وقد تمت مصادرة مجموعات كثيرة من هذه المنشورات والكتب من العائدين إلى السعودية في الجمارك والمطارات، وكان كتاب المقدسي (الكواشف الجلية في تكفير الدولة السعودية) واحداً من هذه الكتب.

اهتزاز مصداقية علماء المؤسسة الرسمية بعد حرب الخليج الثانية أثر على أتباعهم وتلاميذهم، فهم وإن كانوا يتمتعون بثقة شعبية عارمة، لدى فئات المجتمع (السني) على اختلاف شرائحهم، إلا أنهم كانوا يوماً بعد يوم يخسرون أنصاراً من الإسلاميين الذين رأوا في القيادات الجديدة بارقة أمل لبعث الأمة إلى سالف مجدها. وتضاعف هذا الانحسار بعد أحداث بريدة التي أعقبها توقيف قيادات الصحوة، حيث قوبل بصمت بعض رموز المؤسسة الدينية، وبخذلان

شكلت حرب ١٩٩١ منعطفاً هاماً في تطور الفكر التكفيري فأضحى أكثر جذرية وكشف قادة الصحوة السلفية عن شراسة واضحة

وتوبيخ من آخرين.

الفترة التي كانت تفصل ما بين منتصف التسعينات وأحداث الحادي عشر من سبتمبر، أحدثت فراغاً هائلاً، ترتب عليه إعادة تشكل خارطة الإسلاميين في السعودية كرة أخرى؛ فسبع سنوات من التغيرات الكبرى العالمية التي ألقت بظلالها على المنطقة، مضافاً إليها التحولات الداخلية، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (الإنترنت)، أفرزت توجهين اثنين بارزين، أحدهما احتل الصدارة منذ الحادي عشر من سبتمبر - لأسباب يعرفها الجميع - وهو السلفية الجهادية التي انضوى تحت جناحها غالب ألوان الطيف الأخرى وانصهرت في بوتقتها، والثاني بدأ في التخلق - من رحم أكثر التوجهات تطرفاً - منذ منتصف التسعينات، وله الآن حضور يزداد يوماً بعد يوم، وهو مايسمى بالتيار التنويري الإصلاحي، أو من يوصفون محلياً بـ(العقلانيين) الذين يشكلون خطاباً إسلامياً أكثر اعتدالاً وانفتاحاً.

ما أود التأكيد عليه أخيراً أن السلفية الجهادية بحركييها، وكوادرها، والمنظرين لها (الفهد، والخضير) وغيرهما تقوم على فكرة مركزية هي (تكفير الأنظمة والحكام في البلاد الإسلامية) ما عدا حكومة الطالبان، وهذه الفكرة الجوهرية أفصح ابن لادن عنها العام الماضي، وكان أكثر صراحة في ذلك أثناء خطابه الأخير الذي ألقاه في خطبة عيد الأضحى، وبالتالي فهي لا ترى حرمة دماء كل من يمثل هذه الأنظمة، من رؤساء دول، أو وزراء، أو موظفي دولة كبار، أو قيادات عسكرية، أو ضباط وأفراد، كما أنها تؤمن أن كل من يواجه إرهابها، أو يقف ضدها أو يعين على ذلك ولو ببلاغ أو تعاطف فهو كافر مرتد عن الإسلام حلال الدم والمال، ولهذا كان الشيخ حمود العقلاء يفتي بمقاومة أجهزة الأمن بالسلاح، وهذه الفتوى اليوم هي المعمول بها، وهذا مايفسر ازدياد حالات إطلاق النار على الأجهزة الأمنية، كما أن لها فهمها الخاص بها تجاه المسلمين الذين يعيشون في أمريكا والدول التي تسير في فلكها، فهم يعتقدون أن كل مسلم مقيم في هذه الدول فهو محارب للإسلام، مادام أنه من دافعي الضرائب.

الغالبية العظمى لا تعرف عن هذا التيار الذي يلقى تعاطفاً واسعاً جداً، إلا شعاره: (إخراج القوات الأمريكية والغربية من المنطقة). هذا هو المعلن، ولكن ما هو أدهى من ذلك أن لهذا التيار الجهادي تفسيره الخاص لنظام الحكم، وله آراء أخرى مخيفة فيما لو تمكن من حكم مجتمع من المجتمعات الإسلامية التي تمنحه التعاطف والتأييد، وتمكن من ترجمة تلك الآراء إلى سياسة مطبقة. حينها سيعلم الجميع أنه أكثر وحشية وظلامية من نظام طالبان الذي كان محتجاً على عدم اعتراف المجتمع الدولي به، وحريصاً على أن يكون عضواً في الأمم المتحدة، في حين أن ابن لادن يرى أن كل ذلك ليس إلا كفراً بواحاً، فهو - حسب رأيه - كان يقيم بين ظهراني حكومة طالبان الكافرة، لأنها كانت تطالب باعتراف المجتمع الدولي بها، ومنحها عضوية الأمم المتحدة!

كنت في مقال سابق قد ذكرت أن لدي قناعة تامة أن الفكر السلفي يحمل في بنيته نزعة تكفيرية، وأنا في استعراضي السابق ركزت على الظاهرة الإسلامية/ الإسلاموية في السعودية، وهي على شتى ألوانها ترتكز على قاعدة السلف الصالح، ومرجعية أقوالهم ومواقفهم من الآخر المسلم وغيره، فهذه التشكلات المتطرفة اليوم ليست استثناءً، فقد ولدت كلها من عباءة السلف وقد وقعت أحداث مشابهة لما نراه ونسمعه اليوم من تكفير وإهدار للدم ومطالبة بإقامة حد الردة على فلان وعلان، من علماء ضد علماء مثلهم لا

إهتزاز مصداقية علماء المؤسسة الرسمية أثر على أتباعهم وتلاميذهم وهم يخسرون أنصاراً كل يوم ووضعهم الى إنحسار

يقلون عنهم تقوى وتديناً وتمسكاً، فكيف بمخالفيهم من أصحاب المذاهب الدينية والطوائف الأخرى. والتاريخ الإسلامي حافل بأمثلة كثيرة جداً.

أنا أشبّه علاقة نزعة التكفير هذه ببنية هذ الفكر، بتلك العلاقة التي كانت تربط (سيد الخواتم) بصانعه (ملك الظلام). ألم يقل ذلك الساحر الطيب إن الخاتم يحنّ إلى صاحبه، ويشتاق إليه، وصاحبه لا يقرّ له قرار حتى يجده؟ كلاهما منجذبان إلى بعضهما. لهذا كتب أحدهم يوماً (إن ديناً لا تكفير فيه ليس بدين)!

* نقلاً عن إيلاف

معركة التطرّف والتكفير

اكتشف الإعلام الرسمي والسلطة الدينية الرسمية أن في المملكة متطرفين! وأن مناهج التكفير التي صدرتها السعودية الى العالم العربي والإسلامي بات يشكل خطراً عليها. المؤسسة الدينية الرسمية - عصا الإفتاء الحكومية - حذرت مراراً من التطرّف ومن منهج التكفير الذي صنعته في الماضي ولاتزال تؤمن به ضد الآخر (إلا أن يستخدم ضد أميركا وآل سعود)!

في موسم الحج الماضي، خرجت هيئة كبار العلماء بعد إشارة من وزير الداخلية ببيان إدانة للذين يكفرون ويستحولن الدم والمال ويبررون تفجير المنشآت العامة وإزهاق الأرواح البريئة كما تقول. وتلقفت وسائل الإعلام المحلية تلك (الخطبة) وكأنها ستغيّر الواقع، وتعدّل من منهج التشدّد الذي نما واستطال منذ أن تأسس ملك السعوديين وتغذّى واستمر في البقاء عليه وبسببه. بل أن صحيفة سعودية (الشرق الأوسط ٢٠٠٣/٢/٧) دعت علماء المسلمين لدعم علماء السعودية في موقفهم وطالبتهم بوقفة شجاعة ومواجهة مستمرة للتكفيريين (المحليين) ومواجهة أفكارهم، وأضافت "المطلوب من علماء الدين في بقية العالم الاسلامي ان يرفعوا صوتهم مع علماء السعودية في إدانة آفة تنخر في جسد المجتمعات الاسلامية، وتبصير جمهور المسلمين بمخاطر هذا التيار وغوغائيته".

أولئك العلماء الذين كفّروا وشتموا لأنهم انتقدوا المؤسسة المتعصبة الرسمية وأفكار غلاتها في الجملة، صار مطلوباً منهم الدعم وتبييض صفحتها في حين أنها لا تخرج من دائرة الغلو والتطرّف ومنهج التكفير لمواطنين ومسلمين خارج الحدود. التكفير ليس تيار أقليّة في السعودية، بل هو تيار الأكثرية، ولذا فإن من كفّر بالأمس يتمّ تكفيره اليوم، ومن استخدم منهج التكفير بالأمس ضد الأخر، جاءه التكفير حكومة ومشايخ. وهذا هو الدرس الذي يجب أن نتعلمه، فالتطرف يرتدّ على صاحبه عاجلاً أم آجلاً، والتكفير سلاح ذو حدّين يبدأ بالأخر، وينتهي بإشهاره على القريب.

وآل سعود الذي استنفعوا من منهج التكفير وبنوا ملكهم على أساسه، جاء من يكفرهم اليوم ويدعو للخروج العسكري عليهم. العالم الإسلامي ليس مبتلى إلا بالفكر المتطرف التكفيري القادم من المملكة، فهي قبلنا أم لم نقبل، مصدر وحاضنة التطرّف الأساس، ونحن مسؤولون قبل غيرنا للتصدي له. ومن زرع الشوك لن يجنيه أو ينزعه سواه.

هيئة للصحافيين السعوديين

هناك الكثير من الموضوعات الهامّة التي تطرح للنقاش في مواقع سعودية على شبكة الإنترنت، حيث يفصح المتحاورون عن بعض من مكنوناتهم الداخلية وضمن هامش معقول من الحرية، بحيث يمكن رصد هذه الحوارات واعتبارها بشكل عام مؤشراً على اتجاهات الرأي العام السعودي، بأكثر مما تعبر عنه الصحافة والإعلام المحليين.هناك على شبكة الإنترنت، يقوم أفراد ممن يمكن اعتبارهم منتمين الى الطبقة الوسطى العريضة في المملكة بالتعبير عن اتجاهاتهم وميولهم وآرائهم. هؤلاء في مجملهم وكما يبدو من الحوارات العديدة مسكونين بأنواع مختلفة من الهموم الجمعية، لم تجد لها متنفساً في الإعلام المحلي، ولا يمكن طرحها إلا بكثير من الحذر حتى لا يحظر الموقع محلياً، مع أن أكثر المواقع الحوارية السعودية أصبحت محظورة.

ما يهمنا هنا، هو استجلاء للآراء المختلفة بين السعوديين في قضايا وطنية مصيرية بالغة الحساسية. وسنقوم في كل عدد بعرض قضية من القضايا، وآراء المختلفين، الذين لم يجدوا إلاّ مواقع الإنترنت لطرحها على بساط النقاش. الموضوع التالي منقول عن www.tuwaa.com

لتكن هيئة الصحفيين نواة المجتمع المدني الحقيقي

كثيراً ما كنا نرى، ومنذ فترة ليست بالقصيرة، بأنه قد حان وقت فصل "الرضيع الصحفي" وبشكل كامل عن أجهزة الدولة، وذلك لإعداد الكوادر القادرة على مجابهة المنافسة المهنية والمصداقية الإعلامية محلياً ودولياً. ولسوف يؤدي هذا الفصل أو البتر إلى تعزيز دور الرقابة الصحفية على أداء الأجهزة، وإعانة المسئولين على تلمس مواقع القصور أو الخلل أو الانتهاك في أي مرفق أو جهة أهلية أو حكومية، كما أنه سيرفع عن كاهل الجهات الرسمية عبء اجتهادات أو تخرصات الصحفيين والكتاب، والتي تحسب عادةً على الجهات الرسمية. ويمثل ما تلعب الدول الأخرى بورقة ضغط الرأي العام، فإن الجهات الرسمية ستتمكن من استثمار ما يطرح في الصحافة المحلية من رأي عام يسند ما تودّ أن تعبر عنه تلميحاً أو تصريحاً.

ولذا، فإن موافقة وزارة الاعلام على إنشاء هيئة للصحفيين السعوديين في المملكة، تظلّ كعلامة دالة على سيرنا نحو تعزيز القدرة على اتخاذ القرار الصحفي والمهني المناسب من جهة، وكذلك نحو تفعيل وجود جمعيات المجتمع المدني وتبيئة حضورها في بلادنا.

وفي الواقع، فإن بلادنا تزخر بالعديد الفاعل من هذه الجمعيات، مثل إدارات الغرف التجارية المنتخبة، وإدارات الأندية الرياضية المنتخبة، وإدارات الجمعيات الخيرية النسائية المنتخبة، بينما تزخر أيضاً بالكثير غير الفاعل منها مثل جمعيات المحاسبين والمهندسين والصيادلة وسواها. وتفاعلاً مع الإعلان عن الموافقة، فإنني سأتمسك بالجانب الإيجابي من الخبر، وهو مشروعية قيام هيكل تنظيمي للصحفيين السعوديين، أسوة بغيرهم في بلاد العالم، فقيرها وغنيها، متقدمها ومتخلفها، آملاً أن يأخذ الصحفيون المبادرة لدفع الموافقة إلى موقعها الملائم، بحيث يتجاوزون، وبطريقة فعالة، مأزق التجارب المماثلة التالية:

الأول، هو مأزق مجالس إدارات الأندية الأدبية وجمعيات الثقافة والفنون وأعضائها المعمرين الذين ضربوا الرقم القياسي في التمسك بالكرسي أكثر من أي وزير أو عضو معين في مجلس آخر، بحيث لا يخرجون من مواقعهم إلا إلى المقبرة.

والمأزق الثاني، هو تكاسل المثقفين والمهتمين، وعجزهم عن أخذ زمام المبادرة لتحويل الموافقات إلى واقع عملي يمشي على قدميه، مثلما حدث لموافقات سابقة وقعت عليها بلادنا، منها الموافقة على تشكيل جمعيات أهلية وحكومية لحقوق الإنسان، والموافقة على تكوين اللجان العمالية والتي صدر بشأنها قرار من مجلس الوزراء برقم ١٢ وتاريخ ١٤٢٢/١/٨هـ، وكذلك التوقيع على وثيقة عدم التمييز ضد المرأة والتي لم تقم المرأة أو من يتعاطفون مع حقوقها بتفعيل العمل بهذه الوثيقة.

وكما أن الحديث ذو شجون، فإن له ضوابط أيضاً، ولذا أعود إلى موضوع جمعية/ هيئة الصحفيين، لأركز على ما يلي:

(أولاً): لكي يحقق هذا الكيان دوره، الذي لا نشك في صدق نيات القائمين عليه، فإنه ينبغي أن يتأسس على المنطلقات التالية:

أ- تعزيز حرية التعبير المسئولة، للكتاب والصحفيين، للقيام بدورهم التنويري والحواري والرقابي والإبداعي، في كافة المجالات وفي مختلف وسائط الإعلام.

ب- أن يكون لهيئة الصحفيين كيانها الاعتباري الخاص بالصحفيين والكتاب، وأن يلتزم أعضاؤها بنظامها الداخلي، وأن يتم تشكيل مجلس إدارتها ولجانها العاملة وفروعها بالانتخاب الحر من قبل الجمعية العمومية، والتي تضم كافة الكتاب والصحفيين (رجالاً ونساءً) العاملين في الحقل الصحفي ومجالاته المتعددة.

ج- أن تتم مشاركة المرأة ككاتبة وصحفية في مختلف أنشطة ولجان وفروع الهيئة، مع الأخذ بعين الاعتبار المواضعات الاجتماعية الخاصة بالمرأة في بلادنا.

د- الدفاع عن أعضاء الهيئة أمام كافة الجهات وانتداب المحامين المختصين للترافع عنهم.

هـ- التزام الأعضاء بشرف المهنة الذي يتطلب منهم التميز في الأداء المهني للوظيفة، والتزام الصدق والنزاهة والمعرفة والابتعاد عن الأهواء والمصالح الشخصية، والتوثق من مصادر الخبر وحيازة الأدلة التي تؤيد ما يعالجونه من قضايا، بلا لبس أو مواربة.

و- الاتفاق مع وزارة الإعلام على ألا تكون الجهة التي أقامت الدعوى هي جهة التقاضي، وأن يتم إحالة كافة قضايا التجاوزات إلى القضاء العادل.

ز- أن يكون للهيئة حق مراجعة كافة مواد نظام الصحافة بحيث يتم تعديل أي بند يحد من فعالية عمل الجمعية.

(ثانياً): تشكيل جمعية تأسيسية لوضع النظام الداخلي لهيئة الصحفيين السعوديين ويتكون أعضاؤها كالتالي:

١. ثلاثة أعضاء من رؤساء التحرير السابقين من ذوي الخبرة والكفاءة المهنية العالية ومن الذين أعفوا من رئاسة التحرير نتيجة لنشرهم مواد صحفية.

٢. ثلاثة أعضاء من رؤساء التحرير الحاليين المشهود لهم بالكفاءة المهنية والاهتمام بكافة قضايا الوطن والمواطن بأمانة و شجاعة.

٣. ستة أعضاء من الكوادر الصحفية المتفرغة للعمل الصحفي والتي تتمتع بالثقافة والوعي والكفاءة المهنية والحرص على مقاربة

القضايا الحيوية التي تهم الوطن والمواطن.
٤. ستة أعضاء من الكتاب غير المتفرغين وممن يمتلكون المعرفة والخبرة والممارسة الطويلة في الاشتغال على قضايا الوطن ومستقبله وتحدياته المختلفة.
٥. عضوان من المشرفين على مواقع المنتديات المشهورة على شبكة الانترنت السعودي.
(ثالثاً): مهام الجمعية التأسيسية
١. وضع مسودة النظام الداخلي للهيئة، وعرضه على عدد كبير من ذوي الاختصاص المهني والمعرفي في كل منطقة، والأخذ بالملاحظات المهمة وإقرار الصيغة النهائية للمسودة.
٢. رفع المسودة النهائية الى وزارة الإعلام لإقرار العمل بها بصورة مؤقتة لمدة عامين، يتم بعدها إجراء التعديلات المناسبة من قبل الجمعية العمومية.
٣. الدعوة إلى انتخاب أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء فروع المناطق، والاشراف على عملية الانتخابات.
(رابعاً): تشتمل مسودة النظام الأساسي للهيئة على ما يلي:
أ- تحديد شروط العضوية.
ب- وضع التصور العام لآليات تطوير المهنة.
ج- تحديد الإطار العام لحرية الكتابة وحرية النشر، وضوابط الشرف المهني.
د- تحديد حقوق الواجبات المهنية والحقوقية للأعضاء.
هـ- تحديد صلاحيات مجلس الإدارة المنتخب، وتفويضه للمشاركة في الملتقيات ذات الصلة في المحيط العربي والدولي، والحصول على العضوية في الاتحادات القارية والدولية، وتخويله إبداء الرأي باسم هيئة الصحفيين السعوديين في الشأن العام الوطني والعربي والدولي.
و- تحديد الجهة التي يتم التقاضي أمامها، فيما يخص حقوق التعبير والنشر، أو التجاوزات الناتجة عنهما.
ز- تحديد مكاتب محاماة متخصصة للاستعانة بها للدفاع عن الأعضاء في قضايا النشر والتجاوزات.
ك- تحديد مصادر التمويل وأوجه صرفها.
ل- تحديد آلية انتخاب مجلس الإدارة والفروع واللجان المختلفة.
م- وغير ذلك مما سيتم التطرق إليه مستقبلاً بالاستفادة من الحوار المفتوح على موقع طوى وغيره من المواقع حول تشكيل هذه الهيئة الجديدة، والذي نأمل في تقديمه لمن يتم اختيارهم لمهمة "اللجنة التأسيسة"، فيما بعد.
علي الدميني

* * *

من يعلق الجرس؟!
بدءا دعوني أحيي الرائع علي الدميني
لم أستطع أن أحييه مع الجميع لانني خجلت من أن تتقازم مشاعري نحوه، وهو يعلم أي تقدير أكنّه له منذ أن طرقت بابه ومعي حلم وليد اعتنى هو به ليرى النور. أرى أهمية إنشاء موقع لهيئة الصحافيين، فرأي مدروس وجاد كالذي وضعه الاستاذ علي لا يجب أن يهمل مع مرور الوقت. إنه صوت التجربة والوعي التنويري لعالم صحافي ما زال يعيش الفوضى لدينا.
ناهد باشطح، كاتبة سعودية

* * *

لن اتفاءل كثيرا.. سأضع حيزاً بسيطاً للتفاؤل، لمجرد التفاؤل، ليس أكثر. لا ثقة لدي بهذه الهيئة. فارس بن حزام، صحفي سابق. لاحظ (سابق) مع أن عمره لم يتجاوز الـ(٢٦) عاما!
فارس بن حزام

* * *

حوار لا بد أن أعود له في وقت آخر، ولكن خطر على بالي الآن إقتراح ربما يختصر الطريق كثيراً.. لماذا لايتم إنشاء موقع إلكتروني للهيئة، يتم عن طريقه إستقبال الإقتراحات، والمرئيات؟.

* * *

الهيئة لن توجد صحافة ولا صحفيين غير موجودين أصلاً اليوم، مع احترامي للجميع. الصحافة رغم أنها مرآة الأمة، لكنها الآن لا تمثل شيئا له أثر سواء كان محلياً أو عربياً، بل من يحسب لها حساب أصلاً.
عبد الله بن جرسان، جدّة

* * *

موقع على الانترنت "للهيئة الجديدة".. إقتراح عملي وغير مكلف.
سيكون ذراعكم القوية (بشرط أن يكون تحت سيطرة مجلس جماعي، أي يدار بديمقراطية وإلاّ سيكون مسخرة لو تحكم فيه شخص واحد).

* * *

لدي بعض التساؤلات: ما هو التعريف المهني والدقيق لمصطلح (صحفي)؟ ألا يشمل هذا المصطلح العاملين في وزارة الاعلام كـ (المذيع، المعدّ..الخ)؟
هل سيكون للهيئة شخصية إعتبارية تخولها الوقوف أمام الجهات الاخرى، أم أنها ستشغل بالدفاع عن نفسها؟!

* * *

ما قدمته مجرد أفكار عامة أتمنى أن يعمل المتفقون معها على توسيع دائرة الحوار حول منطلقاتها العامة سواء في مواقع الانترنت او في الصحافة المحلية. وأرى أن ما طرحته يمثل الحدّ الأدنى الذي ينبغي التمسك به وتدعيم ضرورات تطبيقه. إن موقع "طوى" مؤهل رغم الحجب بتبني مواصلة الحوار حول ما طرحته من مقترحات، وما تفضل به الاخوة الاعضاء من تعقيبات، ولذا يمكن وضع عنوان رئيسي على صفحة المحتويات إلى جوار الندوة العامة، والمقهى، بعنوان "هيئة الصحفيين السعوديين" ويستمر الحوار فيه، بدلاً من استحداث موقع جديد غير معروف من جهة، ولأننا أيضا غير مخولين بافتتاحه لأن ذلك يجب أن يترك فيما بعد للجمعية التأسيسية. المهم هنا هو إغناء الحوار وطرح الأسئلة وإيصال ما يدور فيه إلى الكتاب والصحفيين في مختلف المواقع والمؤسسات الصحفية في بلادنا.
إن المقترحات التي أوردتها في مشاركتي تتعلق فقط بالكتاب والصحفيين الذين يستقون الاخبار ويحررون الريبرتاج الصحفي والندوات والمقالات والزوايا الصحفية، أي الذين يعبرون عن الرأي العام ويتعرضون للمساءلة نتيجة لما يطرحونه من رأي أو انتقاد، بحيث نوفر لهم الحرية المسؤولة الكاملة والدفاع الحقوقي المطلوب لمواصلة عملهم. أما الذين يعملون في الحقل الإعلامي في مختلف مراحلة ونوعياته الاخرى كالمذيع او المخرج، أو المصحح أو الموزع، فإنهم مع غيرهم ومع نفس الصحفيين المعنيين يخضعون لنظام العمل والعمال من جهة – والذي ينبغي إعادة النظر فيه ليتواكب مع أحدث النظم في العالم – كما يمكنهم التعبير عن تظلماتهم وشكاويهم المهنية والمعنوية أمام اللجنة العمالية المنتخبة – والتي هي أشبه بالنقابة – التي ينبغي أن تتأسس في كل مؤسسة حكومية أو أهلية حسب قرار مجلس الوزراء الموقر الصادر في هذا الشأن.
علي الدميني

* * *

الأصدقاء في حوار جمعية للصحفيين السعوديين. أشاطركم كافة التساؤلات والقلق والسخرية الحادة حيال هذا المشروع، ولكنني أرى أن بإمكاننا طرح تصوراتنا لما ينبغي أن تكون عليه هذه الجمعية وربما يمكننا إيصال خلاصتها للجهات المعنية، لعلنا بذلك نسهم في وضع الحد الأدنى لشروط نجاحها أمام المسئولين.
علي الدميني

* * *

ماذا عن إتحاد الكتاب؟ هناك العديد من الأدباء غير الصحفيين! هل مات الحلم بمجرد إعلان هيئة دمية، يرأسها ابن السلطة الذي يقبض حوالي ربع مليون ريال شهريا؟!

* * *

هل يحق لنا أن نسمي ما يطبع من مطبوعات في الداخل بأنها صحف في ظل مفهوم الصحافة الدقيق؟ أغلب ما يطرح فيها هو مجرد مجاملات للمسؤلين وقليل من المطالب الشعبية المنشورة على استحياء. أعتقد ان القريبين من الوسط الصحفي يعلمون أن السواد الأعظم من الصحفيين ليسوا ممتهنين ولا متخصصين في الصحافة وبعضهم لا يحمل حتى شهادة الثانوية العامة. يعني هم صحفيون بالتلقين. ولو أردتم الاسماء فأنا على استعداد أن أسميهم واحداً واحداً من الوطن الى الندوة نساء ورجالاً. إن إنشاء مثل هذه الجمعية لا يقدم ولا يؤخر، فلن تتغير المحاذير

الصحفية، ولن يتغير الرقيب، ولن يتحسن وضع موظفي الصحف، ولن يكون لهذه الجمعية أي تأثير فيما عدا حقوق العاملين بالصحف واعتقد ان هذا مهم بالنسبة لضمان لقمة العيش والأمان الوظيفي اما ماعدا هذا فردد: يا ليل ما أطولك.
تباشير هيئة الصحفيين السعودية لا يسيل لها اللعاب.

* * *

مازلت أصرّ على ان نتفاءل دون سلبية. أنا لستُ صحفية بالمعنى التقليدي، أي الخروج الى الميدان واللهاث وراء الخبر الصحفي وذلك لسببين: الأول أنني حقيقة لا أستطيع أن أقوم بهذا الدور اللاهث المربك ذهنياً وجسدياً.. ولا أظن أن المجتمع يحبذ ذلك. ثانياً، طالما تساءلت بيني وبين نفسي عن كيفية أدائي العمل الصحفي دون خلفية علمية، ولذلك قرأت كثيرا في الصحافة، لكن صادف احترافي لها قبل عدة سنوات إستخدام الإنترنت لدينا وتدريجياً بدأ العالم العربي يتحدث عن الصحفي الاليكتروني وصحافة الانترنت وهي مستقبل الصحفيين اليوم، فانخرطت بها ولذلك حصلت على جوائز دون أن أمارس العمل الميداني مثل باقي الزميلات.
في الصحافة ليس المهم النزول الى الميدان بتقليدية.. المهم ان تقدم للقارئ صورة المجتمع كما هي.. وأتفق مع القائل أنه لا بد ان توجد صحافة من الميدان. أنا لا ألغيها، ولكني لا اؤكد عليها بالنسبة للعنصر النسائي.

ناهد باشطح

* * *

يهيأ لي أن العمل الجاد للمطالبة بأن تكون الهيئة هيكلاً جديداً يحظى بشرعية جمعية صحفيين حضارية ومتناغمة مع ينبغي العمل عليه، من حيث تمتعها بالحرية الكافية للتعبير عن الرأي الصادق والصريح والشجاع، وكذلك قيامها على أساس من الانتخاب الحر من قبل الجمعية العمومية، سوف يرسي أول التقاليد الهامة في حياتنا لتشكيل جمعيات المجتمع المدني في كافة المناشط الحيوية. ولذا فإنني أرى أن الفرصة مناسبة الآن للتفكير في المطالبة بالسماح لقيام جمعيتين تكملان دور جمعية الصحفيين.
الأولى جمعية الأدباء (وتضم المبدعين والكتاب والنقاد المهتمين بالحركة الأدبية)، والثانية جمعية الفنانين وتضم (المسرحيين كتابا ونقادا وممثلين ومخرجين، وأيضاً الفنانيين التشكيليين، والموسيقيين تأليفا وتلحينا وغناء). وأرى أن ما طرحته من أطر عامة وأساسية في مقترحاتي حول "هيئة الصحفيين السعوديين"، تصلح أن تكون أرضية عامة يمكن الاستفادة منها في صياغة آلية قيام هذ الجمعيات وسواها.

علي الدميني

* * *

تذكروا أن ما أعلن عنه هو (هيئة). ما معنى هيئة في المفهوم الحكومي السعودي، وكيف تم تشكيل الهيئات الموازية. ما نتعلق به هو ما نتمنى وليس ما أعلن، إلا إذا كان هناك تنظيم جديد للهيئات عموما. تخيلوا هيئة الأمر بالمعروف وهي تخضع لنظام الجمعيات والاتحادات المفترض الذي نتحدث عنه!! الموضوع حتى الآن يوضح مدى الهوة بين العقلية الرسمية ورغبات النخبة.
أيضا تذكروا الأعداد الهائلة من العاملين في حقل الإعلام، فهؤلاء لن يسمحوا لمكتسباتهم أن يقتحمها مثقفون مزعجون ليسوا إلا عبئا على العمل الإعلامي في نظرهم، واسألوني فقد جربت مجاورة هذه الصحف في العمل الثقافي، ولم أر ما يسرّ خاطر المثقف سواء كان صحفيا أو كاتبا يحاول قليلا من الاستقلالية، ولكن أعيد السؤال مرة أخرى: هل هناك مؤشرات على أن ما أعلنته الحكومة هو تكوين نقابي كما نتصور، أم أنها كانت واضحة وقالت (هيئة) لنفهم ونتواضع قليلا في احلامنا؟

* * *

تكاسل المثقفين
توقفت طويلا عند قولك: (تكاسل المثقفين والمهتمين، وعجزهم عن أخذ زمام المبادرة لتحويل الموافقات إلى واقع عملي يمشي على قدميه، مثلما حدث لموافقات سابقة.. الخ). نعم سيدي الكريم والرائع علي: نحن المثقفين كسالى وإلا هل يعقل أن أحداً منا لم يناقش البنود التي وضعتها وذهب بنا النقاش منحنيات كثيرة الا المنحنى الذي نرجو به توحيد الرؤى وعرضها على المختصين أو المسئولين. سيقولون لك: لن يأخذوا بها. لو كان هذا توجهنا في عالم الكتابة والصحافة ما كتبنا يوما حرفا واحدا!

ناهد باشطح

* * *

استاذ الدميني
لفت نظري، وأنا لم أمارس الصحافة كمهنة، أن لديك تركيزاً على حماية الصحفي. إذا كان من الجائر أن يقطع رزق الصحافي ويفصل بدون حماية أو رقابة قضائية ولا يوجد من يفسر هذه المسالة وهذا الفراغ حتى الآن إلا لكونه عملاً سيادياً للحكومة، فأي شكل للقضاة وللمحكمة التي تدعو اليها. هل هناك على سبيل المثال بلد في العالم لا توجد فيه محاكم مرورية، التي ضحاياها بالملايين، ابتداء من حصانة الشرطي الذي يعطي مخالفات واحكام بدون حماية قضائية، فهو القاضي والمدعي والسجان؟ توقعك مبكر جداً فيما يتعلق بإنشاء محاكم او لجان محايدة لقضايا الصحافة.

* * *

يبدو ان كلامي لم يصل بالشكل الذي أردته. قصدتُ من كتابتي تكوين رأي عام حول ما يجب أن تكون عليه هيئة الصحفيين من حيث حرية الكتابة المسئولة وحول ضرورة ان تكون الهيئة منتخبة. أنا أتحدث عما يجب أن تكون عليه الهيئة، وليس عما هو معلن عنها، وعلينا الحديث عما يجب ان تكون عليه الهيئة والمطالبة بأن تتمتع بهذه الشروط الاساسية لكي تكون فاعلة، لا أن تكون واجهة ديكور. هل أوضحت؟ أرجو ذلك.

علي الدميني

* * *

الحصان هو من يقود العربة، ولا يمكن أن تقود العربة الحصان، وأنا اعتقد أنه ليس هناك لا حصان ولا أحصنة. والصحف من يعرف أرقام توزيعها الحقيقية لربما يُصدم، البركة في اليانصيب، أو ما يسمى بالجوائز.

* * *

أود في البداية أن أتساءل عن سبب الموافقة على إنشائها رسمياً، لأن ذلك يعطينا فهما لدورها في المجتمع بشكل نظامي لا يقبل الخروج عليه. هذه الهيئة يراد لها ان تكون بديلا عن النقابة ولكنها تحت هيمنة الاعلام، لذا من المفترض وجود آلية لتنفيذها وهذا هو دوركم كصحفيين في خلق هذه الآلية من خلال رفع مقترحاتكم سريعاً الى الجهات الرسمية التي لها سلطة الاشراف وهي الاعلام او ربما المجلس الاعلى للاعلام. أخذك لجانب المبادرة بوضع تصور لما يجب أو يفترض أن تؤسس عليه الجمعية خلط أوراقاً كثيرة ولفرز هذه الاوراق قد يعنيك أن تعيد الكتابة لوضع مصطلحات أو تعريفات لكل فرع أنت تقترحه وخصائصه ومهامه التي سيضطلع بها. وأخيراً فيما يتعلق بانتخابات الغرف التجارية سأفترض أن هناك إنتخابات ولجاناً تمارس أدوارها، لكن هناك فارق في التمويل وأهمية وأعداد الأعضاء. وأهمية الجمعية في المجتمع تكمن في دورها وارتباط واستغناء أعضائها عنها، فهل تتخيّل تجارة بدون غرفة تجارية؟ ولكني من الممكن أن أتخيل صحفياً بدون جمعية صحفيين. يوجد رابطة مشجعين ولا توجد رابطة أدباء أو فنانين والا أصبحت الديناصورات بلا مستقبل.

* * *

المعنيون بالهيئة أو الجمعية في رأيي هم الكتاب والصحفيون المتفرغون أو المتعاونون الذين يخضعون لطائلة المساءلة والتحقيق (بسبب تعبيرهم عن آرائهم) من قبل جهات عديدة تبدأ من رئيس التحرير إلى الامارة إلى المباحث، وهنا أضفنا بعداً آخر حول الجهة التي ينبغي للجهات الرسمية تخويلها للمساءلة والمحاسبة وتوقيع الجزاء أو العقوبات.

* * *

المسألة قد تتشابك وتتنازعها مختلف الجهات التي سوف تعتبر نفسها طرفا في الموضوع. الصحافة وسيلة إعلامية تتخذ من النشر وسيلتها لتبليغ رسالتها للاخرين. الابداع وسيلة لتقديم رؤية أدبية أو فنية وتتخذ لها وسائلها الخاصة لتبليغ رسالتها للاخرين:

ومن وسائلها النشر والعرض والسماع. اذا كان هناك قواسم مشتركة تنقسم وتتواصل فيما بينها كشرايين المجتمع فلماذا لا يتقاسمون همومهم المشتركة تحت ظل نقابة او هيئة الصحفيين والادباء = هيئة الصحفيين والادباء؟ أما الفنانون فلهم ان شئت مظلتهم الخاصة. لكن المشكلة أنني قرأت تعيين تركي السديري رئيسا لهذه الهيئة وهذه إحدى المعوقات الحضارية، فوزير الإعلام الفارسي يكرس مفهوم البروقراطية المتخلفة ويعطي بعدا جديدا لمعنى استهبال البشر. أنتم أدرى بشؤونكم أيها الأدباء والصحفيون، فانتخبوا من ترونه يمثلكم في مواجهة تعسف الحكومة ممثلة في وزارة الاعلام والداخلية بفروعها المختلفة، ولن تكون لكم حماية في مواجهة تعسف السلطة سوى هذا الاتحاد الذي اذا اعتقل العضو الصحفي تداعى له جسد الثقافة بالحمّى والسهرعن طريق إيجاد لجان قضائية خاصة لتكون مساءلته مهنيا واخلاقيا على انتهاكه واجباته المهنية وفقا لقانون الصحافة والنشر، على فرض انه موجود بالفعل، او وفقا للائحة الهيئة المنشودة، وليس تجريمه على أقواله التي هو حر ومسؤل عنها مسؤولية شخصية، وكذلك منحه الاعتبار والحصانة اللائقة به عن طريق توكيل محاميه الذي يختاره أو تختاره له الهيئة بموافقته.. وتكون الهيئة متعاقدة مع أحد المكاتب المعروفة للدفاع وحمايته من بطش السلطة بإبراز القضية إعلاميا، وليس كما هو الوضع الحالي يختفي الصحفي ويسجن ويفصل دونما أحد يسمع عن مشكلته شيئاً.

دعوا الاعلام يرفع يده من هذه الهيئة لأنها شأنكم ولحمايتكم من قرارات وزارة الاعلام والداخلية والمباحث وغياهب السجون. عضوية الصحفي والأديب في هذه الهيئة بما فيها الرئيس يفترض الا تخضع لسلطة الادارة والحكومة.

* * *

ستكون (هيئة الصحافيين) مجرد لافتة، ومجموعة (أبواك وأختام) في درج تركي السديري أو في أحسن الأحوال خالد المالك.. وكلاهما في جيب وزير الأعلام، والأخير في جيب (...)!

* * *

لا تتفاءلوا.. الأمير نايف بشّرنا بأنه (سيعلن) قريباً إسم رئيسها. يعني (يعيّن)، ويعني أيضاً لا لجنة تحضيرية، ولا جمعية عمومية، ولا مجلس إدارة منتخب. أي أنها هيئة تكون في أحسن الأحوال لإيصال المطالب، والتوسط في الهبات لذوي الحاجات من الصحفيين. المشكلة أن مثل هذه الهيئات والمؤسسات الغائبة عن كافة قطاعات وفئات المجتمع ليست في حاجة إلى إعلانها بهذه الصفة الإفرادية وكأنها هبة لهذا القطاع أو ذاك، إن ما يجب اتخاذه هو صدور تنظيم شامل يمنح الحق لكافة الفئات في تأسيس تجمعات مدنية تحت مظلة قانون موحد معلن، وهنا يصبح المجتمع على عتبة التمدن الحقيقي. إعلان هيئة الصحافيين باختصار استمرار لتفتيت البناء الصحيح للمجتمع المدني، والأمر ليس جديدا!

* * *

نعم جمعية للصحافيين وليس للصحافيات.. الجمعيات النسائية للاسف ليست حلماً ولا أمنية بل خرافة، وقد حاولت شخصياً البدء بهكذا فكرة بعد عودتي من حضور منتدى المرأة والاعلام في الامارت فبراير ٢٠٠٢م، وكانت تجربة مؤلمة رغم حصولي في ذلك المنتدى على جائزة عربية.. المؤلم ان السعودية هي الدولة الوحيدة ضمن جامعة الدول العربية التي لم يكن لديها وفد رسمي ولا أي تمثيل، وكانت دعوتي بسبب الجائزة لانها كانت عن المرأة العربية ليس إلاّ. ولكي أقاوم الإحباط، قررت أن أتحرك، خاصة ان الوزارة لم ترفض إنشاء جمعية للصحافيات، لكننا رفضن. جمعية الصحافيين هذه وليد بدأ يرى النور، دعونا لا نتكهن بنموه، لكنني أجزم بأن المرأة إن لم تتحرك فسوف يكون نصيبها من الهيئة الصحافية مثل نصيبها في الأقسام النسائية في المؤسسات الصحفية: مجرد واجهة فقط. دمتم في وعي.

ناهد باشطح

* * *

(هيئة الصحفيين السعوديين).. هذا هو اسمها بحسب الأمر السامي. إن الـ (هيئة) صفة شبه رسمية بعكس (جمعية) والتي عادة ما تكون أهلية. حسب علمي كانت هناك بعض الاعتراضات من بعض الصحفيين على النظام الاساسي لهذه الهيئة أثناء مناقشتها في مجلس الشورى.

* * *

يعني ذلك أن أعضاءها ضمنوا وظيفة ومعاشاً محترمين. هنيئاً لهم.

* * *

أنا مع التفاؤل ويجب أن لا نتنازل عنه. من المعلوم أن التدرج هو سمة القادم من إصلاحات. إذا كانت الجمعية تضمن فقط حق الصحفيين في هذه المرحلة، فهي خطوة طال انتظارها وتستحق التشجيع. أما حرية الصحافة فلا ينكر الا مكابر بأن المساحة المتوفرة منها الآن لم تكن ولا في الأحلام قبل فترة قريبة.

* * *

لا أتشاءم من المرحلة القادمة وعندي معلومات ليست للنشر بأن ليس كل ما ينشر هو الواقع فيما يخص الهيئة. بين يدي نظام المطبوعات والنشر واللائحة التنفيذية لنظام المطبوعات ونظام المؤسسات الصحفية في كتيب. في الباب الخامس عنوان "إنشاء الجمعيات الاعلامية" وفيه ثلاث مواد: المادة التسعون "الترخيص للجمعيات وأهدافها"؛ المادة الواحدة والتسعون "ترخيص إنشاء الجمعيات"؛ المادة الثانية والتسعون "رقابة الجمعيات". فيما يتعلق باعتراض الصحفيين فأعتقد أنه بشأن عدم تضمين نظام المؤسسات الصحفية لأي بند يحمي حقوق الصحفي، وحين ناقشت الدكتور فهد العرابي حول هذه النقطة في خيمة الجنادرية، أوضح لي أنه لم يقرأ النظام لأنه أنكر أن يكون النظام قد غفل عن حقوق الصحفي. والواقع وحسب ما هو أمامي، فان هناك مادتين فقط من مواد لائحة المؤسسات الصحفية تحدثت عن الصحفي وهما المادة ٢٣،٢٢، ولم يذكر في أي منهما أي حقوق للصحفي بل واجباته فقط وكيفية انتهاء خدمته.

وكيل وزارة الاعلام الجاسر يصرح بأن الهيئة مستقلة ولا ترتبط بوزارة الاعلام، بينما في مواد النظام مادة كاملة عن رقابة الوزارة للجمعيات الاعلامية وهي المادة ٩٢.

ناهد باشطح

* * *

إخوتي الحريات المسلوبة في السعودية ليست من الصحفيين بل من الكتاب. مثال: معروف عن الصحفي أنه يقوم بالتحقيقات وجمع الاخبار وتصوير المواقع الساخنة، ولا أظنّ أن هذه المجموعة تعاني من سلب الحقوق. ولكن لنتذكر بعض الكتاب الذين منعوا من الكتابة هل هؤلاء صحفيين. ليس هدف الجمعية حماية الصحفيين بقدر ما هو إظهار البلد بشكل حرّ لدى الغرب للحصول على دعم اعلامي وسياسي، وليتذكر الجميع منظمة التجارة العالمية وشروطها القاسية.

* * *

حالي مع عالم الكتابة والصحافة حافل بالمر والحلو عبر ١٦ عاماً. لستُ أعمل بغير الكتابة والصحافة منذ ان تخرجت من الجامعة، يعني يفترض أني محترفة، ومع ذلك لم أوقع يوما عقداً يضمن لي حقوقي. عدد الصحافيين المتفرغين او المتعاونين غير معلوم لدي أو لدى وزارة الإعلام. اكتشفت ذلك حينما دعيت الى مؤتمر للاعلاميات العرب في الاردن وكان من ضمن شروط ورقة العمل: كتابة تقرير عن وضع الصحافة النسائية في قطر المشاركة. وبدأت الاعداد لورقة العمل، وجاء دور التقرير، وكان المأزق أنه لا يوجد أي إحصاء، وكان عليّ أن أحادث كل صحيفة وأطلب منها معلومة عن عدد الصحافيات، وكنت أعرف ان د. عبد الله الجحلان لديه بحث عن الصحافة النسائية، لكنني حين اطلعت على بعضه، وجدت معلوماتي على فقرها أغزر مما كتب. في النهاية قررت ان اعتذر بدلا من اعلان فقر معلوماتي على الملأ.

أنا اتفق مع الاستاذ علي الدميني بأن علينا أن نتفاعل ونناقش ونبدي الرأي.. لأننا لا نملك خيارا سوى ذلك. أما الاستهزاء بمولود لم ير النور، فهي جناية على المستقبل.

ناهد باشطح

متفقون الى درجة الإستنساخ

لماذا نحرص على «الاتفاق» إلى درجة التشابه، كحرصنا على التوافق إلى حد الاستنساخ للروى والأفكار الذي سيقودنا – بلا شك إلى نموذج «السرب»، ولماذا نحارب «الاختلاف» رغم أننا نمارسه سلوكاً من خلال دوائرنا الاجتماعية المختلفة، إنها دعوة إلى «الاختلاف» الذي يقود إلى تنوع الروى المتفقة في «الجذور» و«الأصول»، ثم إنه ليس المهم وقوع «الاختلاف» بيننا بل كيف نختلف؟ وأخيراً، الاختلاف أفضل من الحياة برأي واحد أو روية واحدة فقط!!، إنها دعوة إلى إعمار «العقل»، وليس دعاية ل«الخلاف».

سهم الدعجاني
الجزيرة ٢٠٠٣/٣/٣

* * *

العقل العربي الجمعي عاجز

حتما انها لن تكون حربا كغيرها مما سبقها من الحروب. إنها التحول الأكثر خطورة على مستوى تقرير مصير الانسان في هذه المنطقة. ثمة خلط في الأوراق تمارسه اليوم الفضائيات العربية الرئيسية الفاعلة في توجيه الرأي العام العربي كالجزيرة وندتها الجديدة العربية.. وهي تستجيش مشاعر العرب لمواجهة العدوان الامريكي حينا أو تعيد الكرة على نظام صدام لتسحب البساط من كل محاولات الادانة الكاملة لصالح إغراق العقل الجمعي بقدر من الضبابية والرمادية المقصودة.

ما الفارق بين نظام صدام القمعي وبين النظام الامريكي الذي يريد الاستحواذ على المقدرات العربية وترتيب المنطقة وفقا لأجندته الجديدة وتحوطا لمستقبل يريد أن يهيمن فيه على وقود العالم ومفاصله الحساسة. هل العقل العربي جاهز لتحمل تبعات المقاومة.. وهل لو قدر لمقاومة الغزو الامريكي أن تنجح داخل العراق او تأجيل الغزو أو تحييده بشكل أو بآخر.. هل ثمة أمل في نظام عربي يحاول استعادة انسانه من براثن آليات القمع والاقصاء والتخويف ومن عوامل الافقار المادي والهزيمة النفسية. لو أن هذا المواطن العربي البسيط، الذي تجيش مشاعره بكل السخط والكراهية للأمريكان تصور ان بمقدوره وتضحياته الكبرى أن يوقف أو يرد الغزو الأمريكي.. هل يتصور انه قادر على مقاومة شهوة السلطة العربية المبدعة في خنقه وتركيعه وهو المتعلق في أساليب المقاومة حد التضحية بالنفس والنفيس.

عبد الله القفاري
الرياض ٢٠٠٣/٣/٣

* * *

الغربال والحجب

تقول الكاتبة القديرة الزميلة شريفة الشملان انه يجب الاعتراف فوراً بوفاة الرقابة خاصة حين فقدت تماماً امكانية السيطرة عليها ويجب استغلال وظائف المراقبين بشيء انفع واجدى. واشارت الزميلة الى الخجل حين تعلن الخطوط الأجنبية عند اقترابها من مشارف اي من مطاراتنا ضرورة التخلص قبل النزول من المجلات والكتب والخمور وتتساءل كيف نمنع في آن واحد شيئاً يسلب العقل(الخمر) وآخر ينميه (الكتاب) او الحرف؟

في الوقت الذي تشجع فيه المجتمعات افرادها على استخدام(النت) وفتح آفاق المعرفة على مصراعيها نجد بعض المجتمعات الاخرى ومنها مجتمعنا مازال يعتقد بسياسة المنع والحجب اعتقاداً من الجهات المختصة انهم بذلك يسدون باباً للذرائع في الوقت الذي تتناسل فيه الوسائل كتناسل(الأرانب) فأي الأبواب ياترى سيسدون؟ فلو منع الكتاب والمجلة يوجد الفاكس الذي ليس بالامكان منعه ولو منع الصوت فهناك المحطات الاذاعية يستحيل منعها ولو منعت الصورة فالفضاء يعج بالأقمار(تستحلب) اللاقطات المنزلية كل مافيها من غث وسمين، ولو منع كل هذا فالإنترنت كفيلة بهدم كل الحواجز، فصغار المستخدمين لها (اي النت) قبل الكبار قادرون على فك شفرة كل محجوب وجعله متداولاً مع رسالة تدلع اللسان مفادها:(وفروا عليكم جهدكم ايها الحاجبون فإننا الى اي موقع لواصلون)!

عبد الله الكعيد
الرياض ٢٠٠٣/٢/٢٥

* * *

أهلاً بالعربية

اشرقت شمس «العربية» لتبدد باحترافها الدافئ جزءاً من سحاب الزيف الذي يُهيمن على بعض الأجواء الاعلامية ظلاً وتظليلاً!أقول هذا رغم التسليم المطلق بأن الوقت لم يحن بعد للحكم على هذا المولود الاعلامي الجديد، فمشوار طموحه طويل وقاس ومكلف، لكنني رغم هذا، متفائل بما هو آتٍ، لأنّ « العربية» دخلت الساحة بقوة مهنية لم تخف اشاراتها على فهم اللبيب من الناس! وسيمنحها هذا الأداء المبارك موقع الصّدارة الاعلامية قريباً بإذن الله، ولعلّ هذه القناة تسهم في تصحيح الأداء الاعلامي، فتعيد للكلمة الحرّة هيبتها واعتبارها وكرامتها، وتمنح الإنسان العربي، في الوطن والمهجر، الفرصة لتنقية رئته الاعلامية مما تتلقفه من غثاء صبحاً وعشياً عبر بعض القنوات «المشبوهة» غايةً وأداءً وتمويلاً!

عبد الرحمن السدحان
الجزيرة ٢٠٠٣/٣/٣

* * *

ديكتاتورية النخبة وديمقراطية الشعوب

ليقدّر العرب تلك الأصوات الصادقة التي لم يطلبوا منها أن تندفع في مظاهرات لمنع الحرب، وليصفعوا بني جلدتهم الذين يضعون أيديهم في يدي المحارب الأمريكي والبريطاني والإسباني والإيطالي لإعادة احتلال، فالعميل أشد بلاءً من الظالم المستبد.

شتان بين ديموقراطية الشعوب التي عَبَّرت عن رأيها في سلامة شعب العراق وديموقراطية النخبة التي تكتنفها المصالح لتحورها حسب ما يخدمها، وشتان بين أصوات الشعوب عندما تطلب من أجل الوصول للحكم وركلها عندما تدعو للسلام، فالأولى ديموقراطية والثانية ديكتاتورية حتى لو سُميت ديموقراطية.

وإلى إخوتنا الذين يعتلون المنابر ويوسعون شعوب العالم دعاءً عليهم، ليفرقوا بين الدعاء على المحارب القاتل بالهلاك والدعاء للداعي للسلام بالهداية والسلام كما أحبه لغيره.

عائض الردادي
الجزيرة ٢٠٠٣/٣/٣

* * *

ضرورة المشاركة السياسية

إن أكثر من ٧٠٪ من سكان السعودية هم من الشباب، ربما دون سن العشرين، ومن الخطأ الكبير أن تضيق أمامهم الفرص أو تغلق الأبواب، فلا وظيفة ولا عمل ولا دراسة و لا ترفيه ولا مجال لممارسة بعض التجارب أو التعود على الأعمال أو محاولة الإبداع. فهذه قنبلة موقوتة يمكن أن تنفجر وتتشظى في هذا الاتجاه أو ذاك.

(يجب) الانهماك في حركة تصحيح واسعة النطاق، تستثمر الزلزال الذي تحدثه الأزمات، ليس لتصفية الحسابات مع هذا الطرف أو ذاك، ولكن لتصفية الحساب مع سلبياتنا وأمراضنا ومعايبنا التي بها هزمنا. يتمسك الفرد والجماعة، والمجتمع، والدولة بمألوفات معينة غير قادرين على اكتشاف خللها، وهي بحكم الإلفة تمر عبر قنوات التفتيش دون اهتمام ويتقبلها الجميع رغم أنها لا تنسجم مع أصولنا ومصالحنا الشرعية. وفي فترات الأزمات يبدو قدر من الاستعداد للاستدراك والتصحيح، فجدير بنا استثماره وتطويره، لا ليكون أسلوباً موقتاً في تجاوز المشكلة، بل ليكون أداة لتحويل الأزمة إلى فرصة. الكل يعترف بالخلل، فلنحوّل هذه القناعة النظرية الذهنية إلى برنامج تفصيلي نتعرف بواسطته على مفردات عيوبنا الشعبية والرسمية، والعلمية والعملية، الدعوية والاجتماعية... ونتعاون في الخلاص منها، والتأسيس لمستقبل أفضل. وقوام ذلك أن نتحدث بالصراحة والصدق فيما بيننا بعيداً عن أجواء التصنع والتملق والرياء والتغرير.

في ظني أن ثمة قدراً من الحرية يتاح الآن في قنوات الإنترنت أو الفضائيات أو غيرها... ومن المهم أن نتعلم كيف نستخدم هذه الحرية لا لنظهر مساوئنا وقلة أدبنا وضيق صدورنا بالحوار، بل لنتدرب على الهدوء في معالجة الاختلاف وسعة الصدر والأفق، ولعل من أهم المهمات في هذه المرحلة تمكين أفراد الأمة من

المشاركة في القرار السياسي، لأن هذا يعمق شعورهم بالانتماء ويجعلهم في موقع المسؤولية، ويحفظ الأمة من التلاوم والتمزق.

سلمان العودة

الجزيرة ٢٠٠٣/٣/٢

* * *

الصحافة

الصحافة شهدت تطورا في مستوى الحرية وسقفها، وهو سقف يرتفع بشكل ملحوظ ويأمل منه الكثير خلال الفترة القادمة. أما المرئي فلا يزال بذات التقليدية وبذات الوجوه والالوان والارتجالية والملل ومحدودية الابداع في ظل ضعف مساحاته المتاحة حتى في فترات الربط..؟

علينا ان نتذكر ان الصحافة غير مطالبة بتجميل الواقع وكيل قصائد المدح مثل ديوان شعر شعبي، كما انها لا تنقل بالضرورة الواقع الجميل، لكنها تحرض على واقع اجمل من خلال اظهار العيوب والجروح المتعفنة في جسد الوطن، ووضعها تحت نظر الجراح والمعالج ليمارس دوره التنفيذي في تتبع مصادرها واثاره.. نحو تطبيب الوطن من عيوبه من بثور تشوه جماله..

ناصر الصرامي

الرياض ٢٠٠٣/٣/٣

* * *

حماية

لم يتبدل الناس.. بل تبدل الزمن..!

اختفت ثقافة «الممنوع» و«المسكوت عنه».. فـ«الخبر» يسبقُ «النظر».. و«التحليل» يتجاوز «التعليل»..!

توارى «المجهول».. وتعلم «الجاهل».. وشبَّ «القاصر» عن الطوق..!

لم يعد «للأبواب» أسوار.. و«للحكايات» أستار.. و«اتسع الخرْقُ على الراقع».. ولم يعدْ أحد يحتكر مفاتيح «الحقيقة».. سوى مدينة «التقنية».. (يا للمفارقات).. التي لا تزال تتوهم (ربما من أجل إبراء الذمة) أن «الوصول إلى هذه الصفحة غير مسموح به»..!

ودون إذنها وصل الناس إلى الصفحات.. وطاروا في الفضاءات.. وبقوا هم يحلمون مثلما «أبي الطيب»:

وما تسعُ الأزمانُ علمي بأمرها
وما تُحسنُ الأيامُ تكتبُ ما أُملي

إبراهيم عبدالرحمن التركي

الجزيرة ٢٠٠٣/٣/١

* * *

مثقف هارب من دوره

ظل المثقف السعودي وعبر مراحل اجتماعية مختلفة يتحاشى الدخول في الحوارات الشائكة ويحرص على عدم مجابهة الاخطاء التي يراها في الواقع المعاش .. وظلت بالمقابل ثقافة الخوف التي هي نتاج ظروف تاريخية متراكمة ويتداخل فيها البعد العائلي والعشائري ومجموعة القيم الاخرى هي التي تتدخل بوعي او بغير وعي في جعل هذا المثقف اسير خوفه واسير ثقافته واسير الخطاب التربوي والاجتماعي ايضاً.

المثقف السعودي آثر الصمت والانزواء وآمن ان هذا الصمت هو الطريقة المثلى لعدم الوقوع في المنزلقات.. التي ليس من ورائها الا المزيد من المتاعب وهذا التفكير الخاطئ.. الذي تربى عليه هذا المثقف هو الذي ادى الى هزيمته من الداخل. ما يلفت النظر ان الاغلبية من طبقة المثقفين. ظلت السياسة عندهم ولديهم على المستوى الفكري والتعاطي معها تحدياً وحواراً لا ممارسة هي من المناطق المحرمة التي يجب ان لا يقترب منها او يتلفظ بها والا عليه ان يحترق في اتونها ويصطلي بنارها مع ان التفكير السياسي فريضة انسانية لا اظن ان احداً في الدنيا عليه ان يحجر عليك او عدم الاخذ بها كحركة وعي داخله في الوعي الشامل وفي المنظومة المعرفية الاشمل.

احمد عايل فقيهي

عكاظ ٢٠٠٣/٣/٢

* * *

المرحوم كان غلطان

ينتهي موسم الحج مودعاً دائماً بعبارة: «نجاح موسم حج هذا العام»، ويتكرر النجاح دائماً وكاملاً، وأما ما يحفل به من حوادث وأحياناً كوارث فإن التعامل الإعلامي معها يتم بطريقة غاية في الغرابة والعجب!!

إننا بحاجة إلى أن نواجه الحوادث بالبحث عن أسبابها، والحديث الصريح عن جدوى الخطط المعمول بها، وعن أخطاء التنفيذ. حادث هذا العام الذي انكشف عن وفاة أربعة عشر حاجاً، وقرأنا الحروف ونقاطها، والسطور وما بينها، نبحث عن عبارات تدل على فداحة زهوق الأرواح، وشناعة الميتة التي واجهها هؤلاء الحجاج في هذا الصعيد المعظم فلم نجد! بحثنا عن وعد بالتحقيق فيما جرى ومتابعة للأسباب، وعلاج لهذا في المستقبل فلم نجد! قرأت الخبر فإذا هو يتضمن: نعياً لأولئك الحجاج. وتحميلهم المسؤولية عما جرى، وأن السبب في ذلك الطبيعة الإنسانية التي لا يمكن التحكم فيها؟!

تساءلت: لماذا نتعامل مع هذه الحوادث الكارثية بطريقة «المرحوم كان غلطان؟». إن ضوء الشمس يقتل الجراثيم، ونور المصارحة يحجم الأخطاء، ويحاصر التجاوز، ونحن أحوج ما نكون إلى فتح القلوب والآذان لسماع المصارحة الصادقة، والنصيحة الخالصة.

الدكتور عبد الوهاب بن ناصر الطريري

الجزيرة ٢٠٠٣/٣/١

* * *

المحرمات الثلاثة

لدى المخلصين الصادقين – وهم السواد الأعظم – في بلادنا ثلاثة أمور لا نقبل ولا نسمح أن تمس أبداً لا من قريب ولا من بعيد، فهي ليست موضع خلاف بيننا أبداً، وهي ليست موضوع نقاش لا بيننا ولا مع الآخرين نهائياً، وهي ليست مما يعاد فيه النظر مطلقاً. أول هذه الأمور: عقيدتنا الإسلامية الوسطية السمحة التي لا تقبل متنطعاً مكفراً، ولا متساهلاً منحلاً. وثانيها: قيادتنا "أسرة آل سعود" التي هي الضمان الوحيد المنظور لاستمرار ثالث هذه الأمور وهو: وحدتنا الوطنية "المملكة العربية السعودية" من ماء الخليج إلى ماء البحر الأحمر.

نحن ـ السعوديين ـ لا نقبل بواقعنا القائم "ديناً وقيادة ووحدة وطنية" بديلاً مهما تطلع الموتورون، وظن الباغون، وأشاع المختلقون. صحيح أن لدينا في بلادنا أخطاء، وهي مما نعترف به ولا بد من أن نبادر سريعاً للعمل على إصلاحه، وهي مما يمكن أن نتناقش حوله ونتحاور وننتقد ونرفع الصوت، ولدينا في بلادنا تطلعات للإصلاحات الجذرية ولكننا مع هذا ولهذا لن نسمح لأي كان أن يخلط بين الأخطاء والتطلعات، وبين المساس بتلك الأمور الثلاثة المقدسة.

قينان الغامدي

الوطن ٢٠٠٣/٣/٢

* * *

الإزاحة بدل التعايش

نحن نريد فعلا، ولمصلحتنا الوطنية العليا، وخدمة لقضايانا المصيرية، ان يرحل هذا الرجل ويغادر الى غير رجعة، ولا نريد حلولاً تسكينية للوضع المتأزم في المنطقة.. نعم من مصلحة العراقيين قبل الخليجيين ان نتعامل مع قيادات جديدة ونظام جديد تفرضه هذه القيادات.. المنطقة الخليجية والعربية بحاجة الى فترة استقرار امني وفكري وسياسي واقتصادي واجتماعي.. ولن يكون في مصلحتنا ان نتعامل مرة اخرى مع تعقيدات الوضع الذي عايشناه خلال السنوات الماضية. المطلوب الآن هو تشجيع اي مبادرة لترحيل صدام حسين الى غير رجعة، ولن يقبل التاريخ ان يعود هذا الطاغي السياسي الى كرسي الحكم مرة اخرى.. وهو الذي اكتوى بنيرانه شعبه قبل جيرانه، وتلذذ بفكر الإزاحة بديلاً لفكر المعايشة.

رقية الهويريني

الجزيرة ٢٠٠٣/٣/١

* * *

لماذا لا نضحي بصدام

نظام صدام يضحي بالقضايا العربية في سبيل مصلحة نظامه، بينما الانظمة السياسية العربية والمملكة في مقدمتها تضطر الى التضحية – احيانا – بمصالح وطنية راجحة في سبيل الدفاع عن القضايا العربية والاسلامية.. وخير دليل على ذلك ان فاتورة الدين العام التي تجاوزت ستمائة مليار ريال على المملكة هي

أساسا فاتورة حرب تحرير الكويت.

ان مصلحتنا الاستراتيجية هو ان نسعى لإزاحة نظام صدام حسين بدون أسف او اعتذار.. وهذا – اذا وافق مصلحة امريكية او غربية – فلن يضرنا البتة.. لان مصلحتنا ينبغي ان تكون فوق كل اعتبار.. وقد توافقت مصالحنا مع مصالح الولايات المتحدة في حرب تحرير الكويت، ولم يضرنا ذلك شيئا.. ومن المهم كذلك ان نتأكد من خلال علاقاتنا السياسية الدولية ومصالحنا الاستراتيجية ان تكون هذه الخطوة التي تخطو اليها المنطقة لا تتجاوز مصالح المنطقة وثوابتها وقيمها وخصوصيتها.. وعدا ذلك فإن اي تحرك لنفي او اقصاء فخامة الرئيس لن يجد احدا يبكي عليه.

د. علي شويل القرني
الجزيرة ٢٠٠٣/٣/١

* * *

الإنتماء الوطني والأشعبية

لا أثق في بعض الناس الذين يرون الانتماء عبارة عن تملك. أي لا أكون منتمياً ما لم أكن قد نلت من الخير العميم قسطاً عميما أيضا! الانتماء إلى الوطن أو الأمة هو بأبسط تعريف: الاستعداد للبذل والعطاء والوعي التام بالواجب المحمول.

مسألة الانتماء أو روح العطاء والبذل في عالم اليوم تكاد تكون مقتولة... أو هي حالة متقدمة لمرض يصعب علاجه، أدت إلى كوارث أكبر من أن يستوعبها عقل المواطن. الخط البياني – لو رسمناه – الذي يمثل الإيثار وإنكار الذات في مجتمع اليوم خط حاد الانحراف... ويشير إلى أكثر من إشكالية.

عبد العزيز محمد الذكير
الرياض ٢٠٠٣/٣/٣

* * *

حجب طوى: تعطيل سنة أولى حوار

إنني أعتقد أن دخول شبكة الانترنت في بلادنا لم يكن حدثاً عادياً، إنه تأريخ حقيقي مؤسس لفكرة تبادل الآراء والحوار واكتشاف الذات والآخر حول الكثير من القضايا الشائكة أو الحاجات الملحة قبولاً وانبهاراً ورفضاً واستشكالاً..المنتديات الحوارية (باروميتر) رائع لقياس الفعالية الثقافية لجيل جديد يتعرى نفسياً وذهنياً أمام الآخر ويواجه اللكمات والنقد والردود ويعاود الوقوف وممارسة الخطأ ومقاربة الصواب حتى تنضج التجربة وتفرز الأيام عناصر ضرورية لا بد منها لحوار وطني وفكري ناضج ومسؤول.

أليس ضرر الحجب أكبر بكثير من محاولة اكتشاف هذه الأفكار ومحاولة الدخول إلى البنية الذهنية لمعتنقيها وتفكيك علاقاتها وكشف ملابساتها وإدارة حوار راق حول منطلقاتها ومدى مشروعيتها وصلاحيتها. أليس الحجب بحد ذاته يعزز من فكرة قمع الآخر ويرجئ أي محاولة حقيقية لتفكيك البنية الذهنية الاجتماعية القامعة.. ويكرس الحضور السري للمجموعات التي تعتنق المبادئ والأفكار الخارجة وهو الذي يشكل بيئة مناسبة لبذور التطرف بكل اتجاهاته الخارجة ويعيد تأسيس الوعي بفكرة قمع المؤسسة الحاكمة لينتج بدوره مؤسسة سرية أخرى تعيد إنتاج القمع ولا تؤمن بفكرة الحوار أو التسامح مع المخالف. لماذا نخاف على ثقافتنا من الأسئلة الشاقة، هل هي هشة لهذه الدرجة حتى نحميها بالحجب. علينا أن نعترف بحق هذا الجيل في منابر للحوار والاستشكال والجدل والتعبير عن ذواتهم بلا خوف أو قلق.. فليس الحجب سوى وسيلة منع، قد توقف الإحساس مؤقتاً بحجم الاستشكال وقد تغطي مؤقتاً مظاهر التمرد أو الرفض.. لكنها قد تفجر تناقضات فجأة لا يمكن رصدها أو التنبؤ بخطورتها.

عبد الله القفاري
الرياض ٢٠٠٣/٢/٢٤

* * *

لا للانتخابات، فهي مسألة شكلية

إنها دعوة للتركيز على أولويات الإصلاح في المجتمع وتجاوز بعض الشكليات التي يمكن إرجاء التعامل معها إلى مراحل تنموية قادمة يكون المجتمع قد تهيأ لها ومثال ذلك انتخابات مجلس الشورى. إن تكوين مجلس الشورى الحالي الذي يضم ١٢٠ عضواً معيناً يحمل ٦٥٪ منهم درجة الدكتوراه في تخصصات مختلفة هو شكل يتسق مع نسيجنا الاجتماعي في الوقت الحاضر. لا أفهم ما الذي يمكن أن تغيره الانتخابات على أدائهم، ولكني أتفهم أي دعوة إلى تفعيل دور المجلس وتوسيع صلاحياته. وهذا ما طالب به بعض أعضاء المجلس في لقائهم خلال الدورة الثانية مع سمو الأمير عبدالله بن عبدالعزيز الذي تفهّم مطلبهم وحثهم على التروي وأن مثل هذه الأمور تتم بالتدرّج.

عبد العزيز الداغستاني
عكاظ ٢٠٠٣/٣/١

* * *

اعتراض على حجب المنتديات

الحجب هو لغة عجز لا تتجاوب مع نفسها ولا مع العصر وسماته التقنية واتجاهاته المستقبلية!

موقع حوار متطرف ومغال في أفكاره وتفكيره يحجب بدواعي حماية المجتمع من تشوه واضح.. كان من الممكن أن يدرك الناس بعض الوعي، أبعاد جهله دون أن يتكاثر، بل سيندثر في كل يوم يزيد فيه انغلاقه في دائرته المغلقة! موقع آخر مشهور بانفتاحه وليبرالية مطلقة يحجب، وكان ممكنا أن يترك ليدرك الناس بوعي أن الواقع أكثر شجاعة من عالم افتراضي تحكمه أسماء مستعارة! ضرب مساحة حوارية هنا وأخرى هناك، حجب تلك اللغة وفتح حوار هناك، منع ذلك العنوان واباحة غيره، تكتيك اصبح قديما وعديم الجدوى في عصر مختلف ومنفتح، تكتيك لا يمكن ان يحقق، ولو الحد الأدنى من أي مكاسب ايجابية لأي طرف، فكل ذلك لا يتفق أصلاً مع المرحلة وايقاعها!

ناصر صالح الصرامي
الرياض ٢٠٠٣/٣/١

* * *

الخوف من الحرية

الحرية، كلمة يخاف منها الكثيرون، فهي تعني بالنسبة لهم التمرد، الخروج على كل ما هو مقبول ان تقول "لا" بمناسبة وبدون مناسبة. وقد يؤكد البعض ان النماذج الفكرية المتطرفة نتاج الحرية، حرية الانترنت واختفاء الرقابة، لكنني لا اعتقد ان الحرية وحدها هي السبب، قد يكون السبب هو مفهومنا الخاطئ عن الحرية. انت حين تختار بكامل قواك العقلية ان تكون حرا فانك تتخذ قراراً ينبع من مسئوليتك عن نفسك عن كل تصرفاتك وافكارك. الحرية لاتعني الفساد او الانحلال، فالمرأة الحرة ليست فتاة ليل تتراقص في الحانات والرجل الحر ليس بشاب متسكع لاهم له سوى إزعاج الآخرين كما يتصور البعض حين يضيق تفكيرهم عن استيعاب هذا المفهوم. قد تتفقون معي ان الحرية والمسئولية متلازمتان، تصبح الحرية جريمة حين لا تقننها المسئولية، والمسئولية بحد ذاتها لايفهم اسرارها سوى الاحرار، وانت، انت.. وحدك تتحمل مسئولية حريتك. كلام إنشائي، لكنني اعتقد انه يمثل جانباً مهماً من حوارنا هذا لابد ان نتطرق له.

ندى الطاسان
الرياض ٢٠٠٣/٢/٢٤

* * *

السادرون

مثل هؤلاء السادرين خارج سياق ما يجري أراهم كالبعارين المتحيّرة ابصارها من تلاطم أمواج الاحداث فلاهم في العير ولا في النفير إذا لابد والحال كذلك من الخروج بسياق مختلف يرونه وحدهم ويعتقدون ان الآخرين سيسيرون في ركبهم لان هناك من يؤمن برؤاهم ويعتقد بصحّة طرحهم..!! وبعد الاستعاذة من تهويمات الشياطين وما يفعلون ادعو كل ذي عقل بصير أن يُحكم عقله ويقول الحقيقة فوقت التعمية قد ولى مع زمن العميان وزماننا هذا وقت لا يقبل الا الحقائق المجردة وحين لا نقولها نحن سيقولها غيرنا ويقسرنا على قولها أو قبولها على مضض ثم في الختام أقول اطلعوا الناس على ما يدور قبل الاشتعال وارفعوا جاهزية المجتمع لتلقي ما سيحدث ولنكن في خندق واحد تضيئه شمس الحقيقة ولءنسِر جميعاً على ذات السياق ومن شذ فمصيره التلاشي..!!

عبد الله الكعيد
الرياض ٢٠٠٣/٣/٢

* * *

الى متى ستطاردون الحرف؟

من ذا الذي يدعي ان بامكانه الحجر على

الحرف او الصوت والصورة..؟؟ لا اعتقد بأن اي انسان عاقل يقول بإمكانه حجز او منع الرأي المطبوع او حتى الصوت والصورة المتحركة فلماذا إذاً هذا التشدد غير المبرر في المنافذ الجمركية وتلك الريبة المشوبة بالشكوك حين يرى احد المفتشين في الجمارك كتاباً او مجلة مع احد المواطنين القادمين من الخارج فيمطرونه بألف سؤال وسؤال وكأنه مجرم قد هرّب محظوراً او محرماً مع ان الامر في كليته عبارة عن كتاب او مجموعة كتب ومجلات يمكن قراءتها عن طريق شبكة (الانترنت)! لم اقل هذا الكلام من عبث فقد فوجئت اثناء قدومي بالسيارة من منفذ جسر البحرين بأن مفتش الجمارك اعتقد بانه قد حصل على غنيمة وصيد ثمين حين عثر على مجموعة من الكتب التي اشتريتها من مكتبة في البحرين وقد وضعتها في المقعد الخلفي كما هي حتى لا يظن احد اني اخفيها سيما والبعض منها مؤلفات كتبها وزير يتربع على كرسيه بكل ثقة أليس في هذا مدعاة للضحك؟

عبد الله الكعيد
الرياض ٢٠٠٣/٢/١٦

* * *

لنختلف بوعي

وحينما نتوغل في حوار ما فان سوء الفهم يتجسد ويخيم على اجواء النقاش وقد ذكر "أفلاطون" ثلاثة أسباب رئيسية مسؤولة عن إعاقة التفاهم بين الناس وهي: الإصرار على إثبات صواب وجهة نظرهم مهما كان الثمن.. وتغيير موضوع الحديث.. وعدم القدرة على الاستماع. ما تشهده ساحات منتديات الانترنت من افراز عدائي لرموز ثقافية لدينا هو دليل على سوء الفهم فنحن لا نستطيع ان نحترم من نختلف معه ولا حتى نقبل وجوده، كما اننا استسهلنا توزيع التهم واستغلال الوسائط الاعلامية لنشرها، وقد تورطنا في محاولة إقصاء الآخر، وقولبته ضمن الممنوع او المختلف الشاذ. والسؤال لماذا نسيء فهم الآخر؟ جزء من تفسير هذه المشكلة يعود بنا الى تاريخ التنشئة الاجتماعية في المجتمعات العربية ونظام التربية المعتمد على السلطة الابوية . ان الطفل الذي يقمع رأيه ولا تحترم رغبته لا يمكن ان يوجد لديه متسع لتفهم وجهة النظر المخالفة لوجهة نظره. نحن نسيء الفهم لاننا اصلاً لم نتعرف الى الآخر وربما اشكل علينا التعرف لانه غامض مثلاً او اننا قرأناه بشكل خاطئ. إذن فنحن المسؤولون عن سوء الفهم بما غذتنا به التربية التقليدية والآخر مسؤول حينما يكون غامضا لا يسمح بكشف رؤاه وتوجهاته.

ناهد با شطح
الرياض ٢٠٠٣/٣/٢

* * *

الإعلام السعودي ناجح

دعونا نتصارح. فإعلامنا نجح إلى حد كبير في فتح مساحات الحرية وإبداء الرأي والتسامح والوقوف على القضايا مباشرة، ونجح في تحديث آلياته في أكثر من محطة بث. ونجح في إصدار نظام للمطبوعات ونجح في إصدار ثوابت وشكل ومضمون هيئة الصحفيين وقدم لنا قناة ثالثة رياضية أرضية بالإمكان تحويلها إلى فضائية ناقلة، ونجح رغم الخوف والمحاذير والخطوط الحمراء في تقديم برامج مباشرة على الهواء، وكانت هذه التجربة يقابلها الكثير من الحواجز والتردد والترجي وتقديم الضمانات. بكل أمانة، نجح في تقديم فكر المثقف والناقد والصحفي إلى عقل القارئ وقلب المسؤول دون تجاوز، نعم وبدون أسباب أو أهداف.

ثامر محمد الميمان
المدينة ٢٠٠٣/٣/٣

* * *

دينا أوصياء كثر

أتابع بقدر المستطاع منتديات الحوار الانترنت العربية، أعتبرها تجربة مهمة، وبالنسبة لي تشكل نافذة تخبرني بما يجري حولي بدون مكياج يجمله أو يخفي عيوبه خاصة بعد اختفاء الصحفي الإلكتروني الذي أعتبره خطوة جميلة لجريدة "الرياض" وبعد أن هاجر المشاركون فيه إلى منتديات أخرى. الانترنت خلقت عالماً حوارياً مختلفاً، هناك مساحة الحرية التي قد لا تجدها حتى في صالون بيتك، فرصة الكتابة باسم مستعار التي قد تخلي صاحبه من المسؤولية التي تفرض على من يكتب باسمه الحقيقي وإن كان هذا لا ينفي دور الرقابة الذاتية لمن يكتبون تعبيراً عن موقف يؤمنون به، قد يعطينا الاسم المستعار شجاعة لأن نكتب ما نريد بدون تردد أو خوف أو حتى التفاتة إلى الوراء .

هل تتوقعون أنني سأطالب بحجب هذا الموقع أو ذاك؟ لست من دعاة المنع ولا أعتبره سياسة ناجحة، ولا أحب الوصاية، أظن أنه لدينا من الأوصياء ما يكفي. أعتقد أن النجاح الوحيد الذي حققته سياسة الحجب هي أنها ساعدت في تثقيفنا كومبيوتريا، فالسيدة الخمسينية التي كانت تنادي أبناءها كي يقوموا بتشغيل جهاز الفيديو أصبحت تتحدث عن البروكسي، والمراهق الذي كان يضيع وقته في غرف التشات أصبح "هاكر" يتجاوز كل الخطوط الحمراء.

ندى الطاسان
الرياض ٢٠٠٣/٢/٢٢

* * *

المرأة السعودية الغائبة

وتساءلت في نفسي كيف لا تتاح الفرصة لسيدات الأعمال السعوديات في المملكة العربية السعودية الشقيقة الكبرى لدول الخليج...؟ ألا يوجد لدينا من الكفاءات النسائية من سيدات أعمال أو ممثلين لهن ممن يعملون في القطاع الخاص في المملكة سواء في البنوك أو قطاعات تعليمية أو طبية أو غيرها نستطيع أن نرشح إحداهن للمشاركة في المؤتمرات الدولية (بصفة رسمية) تدعمها حكومة بلادي ويرشحها مجلس الغرف السعودية لتمثل قطاع الأعمال عن سيدات الأعمال في المملكة. مع علمي أن لدينا من الكفاءات المتعلمة والمثقفة والمتميزة من سيدات الأعمال اللاتي لو شاركن في الحوار فسوف يغنينه ويثمنه وسيكون صورة مشرفة نستطيع بها أن نرد على أولئك الذين سخروا صحافتهم وإعلامهم ضد المملكة واتهامها أنها لا تُطبق (نظم حقوق الإنسان في عمل المرأة) (أو تحرم المرأة من حقوقها الإنسانية التي كفلها لها نظام العمل الدولي).

عبد الله صادق دحلان
الوطن ٢٠٠٣/٣/٢

* * *

الحجب المضر بالبلاد!

أجمع عدد من المختصين على فشل حظر المنتديات. إن عدد المواقع المحظورة على الإنترنت في المملكة وصل إلى ٢٢٠ ألف موقع، وهو عدد كبير للغاية. لقد اتجه عدد متزايد من مستخدمي الإنترنت إلى اقتناء برامج كسر برنامج الحجب (البروكسي) الذي أصبح وسيلة ضعيفة في منع وصول المشتركين إلى المواقع المحظورة. وإذا كان الحظر قد بدأ لأسباب أخلاقية، إلا أنه توسع بشكل كبير أخيرا وأصبح يشمل منتديات الرأي والمواقع الصحفية. على الرغم من أننا نتفهم أسباب حجب بعض المواقع إلا أن التوسع الذي حدث أخيرا أصبح وصمة عار على البلاد، التي يجهد الكثيرون أنفسهم للتأكيد على أنها تتمتع بمزيد من الشفافية في السنوات الأخيرة، وأن الحريات فيها تتطور. إن تمطيط إطار الحجب إلى درجة من التعامل بحساسية مع كل موقع يطرح القضايا السعودية، أمر غير مفيد لسمعة البلاد ولمستقبلها، خاصة إذا علمنا أن مردود الحجب ضعيف جداً في ظل الاختراقات المنتشرة، وهو ما لا يوازي المردود السلبي.

سليمان العقيلي
الوطن ٢٠٠٣/٢/٢٨

* * *

هؤلاء

هؤلاء الذين يطالبون اليوم بحرية الصحافة في الأوراق المعلنة هم من كانوا بالأمس كتائب الصحافة الصفراء وهم من أسسوا فرق التلميع والدهان والأصباغ في بدايات الصحافة السعودية. هؤلاء الذين يدعون الإصلاح والتنوير هم الأسماء نفسها التي أشرعت أقلامها بالأمس مجرد مزمار للمسؤول وهم الذين تركوا صحافتنا لزمن طويل في دائرة النفاق وتلميع الأخطاء. هؤلاء الذين قادوا صحافة هذا البلد إلى مربع الشيخوخة والهرم يحاولون اليوم أن يجدوا لهم مكاناً في زمن المصارحة والبناء.

علي سعد الموسى
الوطن ٢٠٠٣/٢/٢٨

* * *

المعالم الطبيعية في المدينة المنورة

الجبال والوديان

(كتاب معالم المدينة بين العمارة والتاريخ) لمؤلفه: عبدالعزيز بن عبدالرحمن بن إبراهيم كعكي، طبع منه الجزء الأول، وجاء في مجلدين. والجزء الأول عبارة عن تسعة أجزاء من المقرر ظهورها تباعاً. وقد خصص المؤلف هذا الجزء بمجلديه للمعالم الطبيعية للمدينة المنورة: الجبال، الحرات، والأودية.

في مقدمة الجزء الأول من الكتاب، ذكر المؤلف أن المطّلع على المصورّات الجويّة للمدينة المنورة يجد عشرات بل مئات الجبال التي تحيط بالمدينة من كل جهاتها، وتنتمي أغلب هذه التكوينات الجبلية إلى مجموعة الدرع العربي، والذي يتكون كثير من جباله من الصخور الكتيمة الصلبة.

الجبال

وقد بوّب المؤلف وفهرس لأشهر جبال المدينة الداخلية منها والخارجية عنها التابعة لها، في ثماني مجموعات تندرج فيها الجبال حسب موقعها من الجهات الأصلية والفرعية، ورتّب أسماء هذه الجبال ضمن المجموعة على حسب قربها من المدينة، وقام بتعريفها ورسم حدودها، وهي كالتالي:

أ - الجبال الواقعة في شمال المدينة المنورة، وذكر منها ٢٤ جبلاً، ومنها:

جبل ثنية الوداع، جبل الراية (ذباب)، جبل الرماة (عَيْنين)، جبل أحد، جبل ثور، جبل وعيرة، جبال مريخ، جبال القلوع، جبل أبيض.. إلى آخره.

ب - الجبال الواقعة شمال شرق المدينة، وذكر منها ٧ جبال ومنها: جبل تيأب (الخزان)، جبال الثعلبي، جبال أبو زريبة، جبال السيبة، جبال السدير.

ج - الجبال الواقعة في شمال غرب المدينة، وذكر منها ٢٢ جبلاً ومنها: جبل سُليع، جبل سَلعْ، جبل بني عبيد، جبل حبشي، جبال أم سلمة، جبال الأزيرات، جبل أم كلثوم، جبل البيضاء، جبال اللحيان، جبل شوفان.

د - الجبال الواقعة في جنوب المدينة، وذكر منها ٩ جبال، ومنها: جبل عير، جبل الحزيم، جبل الأسمر، جبل الفريدة، جبل الهضيبة جبل أسقف.

هـ - الجبال الواقعة في جنوب شرق المدينة، وذكر منها ٢٠ جبلاً ومنها:. جبل قريظة جبل الملساء، جبال أم جبت، جبل الشعثاء، جبل أم قير، جبال قديرة، جبل السماك، جبل الزور.

و - الجبال الواقعة في جنوب غرب المدينة وذكر منها ١١ جبلاً ومنها: جبل جماء تضارع، جبل مكيمن، جبل الأسفع، جبل ورقان.

ى - الجبال الواقعة في شرق المدينة، وذكر منها ٧ جبال، ومنها جبل تيم، جبل الفرائد، جبال روضة عطية، جبال الشهب.

ن - الجبال الواقعة في غرب المدينة المنورة،وذكر منها ٢٤ جبلاً، منها: جماء أم خالد، جماء عاقر، جبل الحرم (الجبل الأحمر)، جبل الصهلوج، جبل أم جريد، جبل الروضة، جبل الجبيل، جبال ملح، جبل العاقر الأعلى، جبل مجبورة، جبل عويشر.

وأورد المؤلف وصفاً إجمالياً لكل جبل بما يشمل: موقعه وحدوده وبعده عن المسجد النبوي الشريف، وزاد على ذلك في كونه أنه ألقى الضوء بمزيد من الشرح على عدد من الجبال المشهورة في المدينة، والتي لها ارتباط بأحداث تاريخية، فوصفها وصفاً طبيعياً شاملاً، ذاكراً ما فيها من المعالم والآثار، وماورد فيها من الأشعار والأمثال والحكايات، وهذه الجبال هي: جبل أحد، جبل ثور، جبل تيأب (الخزان)، جبل الرماة (عَيْنين)،جبل الراية، جبل الجماوات الثلاث، جبل الحرم (الجبل الأحمر)، وذلك مع إيراد صور توضيحية، ومصوّرات جويّة، وخرائط تفصيلية.

الأودية والحرات

أما المجلد الثاني من الجزء الأول فيشتمل على قسمين: القسم الأول: الحرات. والقسم الثاني: الأودية.

أولاً: الحرّات (اللاّبات):

في بداية المجلد كتب المؤلف مقدمة عرّف فيها الحرات (اللاّبات) فقال أنها: عبارة عن مكوّنات بركانية ذات طبيعة وعرة سوداء، تغطي مساحات كبيرة من الأرض، تظهر بوضوح تام في سلسلة الحجاز بين دائرتي ٢٨.٢٠.٣٠ شمالا، وتقع المدينة المنورة عند النهاية الشمالية لأكبر هذه الحرات امتداداً ومساحة، وتحتل موقعاً استراتيجياً بين الحرات الثلاث المشهورة، والتي تتمثل بمايلي:

* حرّة واقم (المعروفة اليوم بالحرة الشرقية) وهي تحتل كامل الجزء الشرقي من المدينة، ويتفرع عنها: حرة الناعمة، حرة القفيف، حرة هرمة، حرة مدسيس، حرة الحزم.
* حرّة الوبرة (المعروفة اليوم بالحرة الغربية) وهي توجد في الجهة الغربية من المدينة المنورة.
* الحرّة الجنوبية (والتي تعرف بحرة شوران) وتغطي هذه الحرة كامل الجزء الجنوبي من نهاية الحرة الغربية وحتى بداية الحرة الشرقية، أي: أنها تشكل همزة الوصل بين الحرتين الشرقية والغربية من الجهة الجنوبية، وقد وصف المؤلف هذه الحرات بشكل عام وصفاً تفصيلياً من حيث الاسم اللغوي، والتضاريس الطبيعية، وماتضمه من الآثار والعمران، وماورد فيها من الأحاديث والأشعار، مدعماً ذلك بالصور الفوتوغرافية، والمصورات الجوية، والخرائط، والمخططات التوضيحية.

ثانياً: الأودية:

وفي هذا القسم يتناول المؤلف أودية المدينة المنورة، ومجاري السيول فيها، ففي مقدمة هذا القسم يقول المؤلف: "إن المدينة تميّزت بعدد من الأودية المهمة، منها ماهو بداخلها، ومنها مايأتي من خارجها ويمّر بها، وقد كان لوجود هذه الأودية ومجاري السيول داخل المدينة الدور الكبير في انتعاش حرفة الزراعة التي عرفت بها المدينة المنورة منذ القدم" ويذكر أن الأودية هي الوعاء الطبيعي لحمل واستيعاب مياه الأمطار (السيول) المنحدرة من المرتفعات (جبال، حرار، تلال) لتنقلها إلى أقرب منخفض (القاع أو البحر)، ويتفاوت حجم الأودية باختلاف مصادر سيولها. ويورد في ثنايا المقدمة ملخّصاً لأهم الاستخلاصات لدراسة وتصحيح مجاري الأودية في المدينة المنورة وماحولها، والتي تتكون من عشر نقاط منها:

- وضع الضوابط والقواعد التي يسار عليها في معالجة ظاهرة التعديات والزحف على أحرام الأودية ومجاري السيول.
- تصميم ما يقارب عشرين واد وشعب إضافي في منطقة المدينة المنورة .

ومن أشهر الأودية التي شملها الكتاب بالتركيز والتفصيل الأودية الستة التالية:

أ - الأودية الرئيسة، وتشمل: وادي العقيق (الوادي المبارك)؛ وادي بطحان (سيل أبو جيدة)؛ وادي قناة (سيل سيدنا حمزة).

ب - الأودية الفرعية، وتشمل: وادي الرنوناء؛ وادي مذينيب؛ وادي مهزور.

كما شملت الدراسة لهذه الأودية الأسماء اللغوية لها، ووضعها التاريخي والجغرافي، وتضاريسها الطبيعية، ومافيها من الآثار والقصور والعمران، وما يصب فيها من الأودية والشعاب الفرعية وما ورد فيها من الأحاديث والأشعار، وخاصة فيما يتعلق بوادي العقيق إذ شمله بدراسة مستفيضة مدعّمة بالصور التوضيحية والخرائط.

وقد ختم المؤلف هذا الجزء بوضع فهارس فنية للمجلدين شملت: فهرس الصور والمخططات والجداول، وقد بلغ عددها: ٧٠٧ صورة ومخطط وجدول، منها ١٣٩ وحدة، ما تخص جبل أحد لوحده.

الشيخ عرابي بن محمد صالح سجيني

ولد رحمه الله بمكة عام ١٢٩٦هـ، وبعد أن تلقى مبادئ القراءة وحفظ القرآن وتجويده، شرع في طلب العلم فأخذه عن العلامة الشيخ عبد الله أبو الخير والعلامة الشيخ كاظم والعلامة الشيخ جعفر لبنى فلازمهم وتفقه على يديهم ونبغ في الفرائض وأصبح مرجعاً لحل قضايا الوارثين، وأجازه مشايخه إجازة عامّة.

ولما أُسست مدرسة الفلاح وعين السيد محمد بن حامد مديراً لها وعقد حلقته بباب الصفا أسرع الشيخ عرابي سجيني الى تلقي العلم وانتهال المعرفة عن الشيخ محمد حامد فأخذ عنه اللغة العربية والتفسير والحديث فازداد علماً وتقوى وتمسكاً بالهدي النبوي، ثم قام برحلة الى مصر ومنها الى تركيا وصادف أن أعلنت الثورة العربية بعد عودته من رحلته فاشتغل بالمحاماة وأضحت داره مرجعاً يقصدها ذوو القضايا فيحلها بالتوفيق والإصلاح في هدوء ووقار.

واعتاد رحمه الله الإجتماع بأصدقائه في الأسبوع مرة، ولكن الشريف حسين توجس شراً من ذلك الإجتماع فبث عيونه على المجتمعين وتربّص بالشيخ عرابي فمنعه من المحاماة ومازال يضيّق عليه حتى سجنه فصبر رحمه الله على بلائه واستسلم لقضاء الله وقدره حتى أفرج عنه فلزم بيته وعكف على المطالعة والبحث في حل غامض المشاكل ولم يشتغل في العهد الهاشمي أو يتولّى منصباً.

ولما استولى الملك عبد العزيز على الحجاز انطلق الشيخ عرابي وسطع نجمه وبرزت مواهبه، فكلفه الشيخ عبد الله بن بلهيد بتشكيل القضاء وتوسيع أعماله، فكان موفقاً في تنفيذ ما أسند إليه بسهولة ويسر.

ثم طلب منه الشيخ حافظ وهبة تأسيس إدارة كاتب عدل فوفق في تكوينها وإسناد الوظائف الى الأكفاء فكان موضع تقدير الحكومة وإعجابها.

وفي ١٥ شعبان عام ١٣٤٤ عين الشيخ عرابي أميناً لبيت مال المسلمين فقام بمهمته في أمانة وإخلاص ونزاهة، فصدر الأمر بتعيينه نائباً لرئيس المحكمة الكبرى في ٢٢ صفر عام ١٣٤٦ فملأ المركز وأبدى نشاطاً وكفاية لحل القضايا، وفي ١ ربيع الأول عام ١٣٥١هـ نقل لرئاسة كتابة العدل فظل في عمله زهاء عشر سنوات ثم ضمّت إليه رئاسة المحكمة الكبرى مدة كان خلالها ملء السمع والبصر وحديث المجالس في رحابة صدره وحل النزاع بين الخصوم ثم استقلّ برئاسة كاتب العدل.

وفي عام ١٣٧١هـ صدر الأمر الملكي بنقل الشيخ عرابي الى رئاسة المحكمة الكبرى ولكنه اعتذر للملك لكبر سنّه وعدم استطاعته القيام بمهام أعمال القضاء، فصدر الأمر للأمير فيصل (الملك فيما بعد) بتخيير الشيخ عرابي بين القضاء أو البقاء في رئاسة كتابة العدل أو إحالته على المعاش، فاختار رحمه الله إحالته على المعاش ليرتاح ويتجه الى عبادة ربه فيما بقي من عمره، ولكن الأمير فيصل نائب الملك على الحجاز، رأى أن إحالة الشيخ عرابي الى المعاش خسارة لكتابة العدل لعدم وجود من يقوم بها إذ ذاك فأمر ببقائه في رئاسة كتابة العدل ثم أُسندت إليه وظيفة نائب رئيس مجلس الأوقاف الأعلى فقام بالوظيفتين خير قيام، وكان مجلس المعارف لا يبت في قرار إلاّ بعد أخذ رأي الشيخ عرابي واستشارته من ناحية الشرع لما له من خبرة وهو الى ذلك كان يكلف بالإشتراك في اللجان التي يصدر الأمر بتشكيلها، وكان رحمه الله يشغل معظم أوقاته بمهام وظيفته في إدارته ومنزله ومدرسته التي كان يعتكف فيها متقرباً الى الله بعبادته.

والشيخ عربي سجيني بجانب معلوماته وتجاربه وخبرته وحنكته كان الى آخر أيامه قوي الذاكرة بحيث يذكر الشخص المراجع أن هذا المنزل اشتراه فلان منذ أربعين سنة ثم باعه عام كذا وحدث بينه وبين فلان خلاف في الحدود. ذكر أحد الحاضرين في مدرسته أن الشيخ رحمه الله وكان أمامه شخصان متبايعان فسأل أحدهما عن اسمه وقبل أن ينطق باسم أبيه قال له رحمه الله: أنت ابن فلان وقد كان جدك رحمه الله يشتري المنازل ثم يبيعها بربح فقد اشترى كذا وكذا وباعه على فلان بكذا ثم ضاع الصك فلجأ إليّ فذكرته بتاريخه فتحصل عليه. فبهت الرجل وأكبر الجالسون قوة ذاكرة الشيخ عرابي وحافظته.

وكان رحمه الله الى آخر أيامه رغم اعتلال صحته يستقبل أصحاب القضايا ويحل مشاكلهم ويصلح بين الخصوم قبل وصولهم الى الحكام ممتلكاً أعصابه مغتفراً زلاّتهم. وهو الى ذلك لم ينس أصدقاءه واجتماعه بهم في يوم الثلاثاء والترفيه عن نفسه بالتحدث معهم، وكان يمتلك قلوبهم بحديثه الهادئ الرزين.

توفي رحمه الله في ١٢ محرم عام ١٣٧٩هـ وخلف ولدين هما الشيخ إبراهيم القاضي الشرعي السابق بأمانة العاصمة والأستاذ سعود بالجامعة المصرية بكلية الطب.

وجه

الأمير الفصيح في عائلة الفصحاء

إنشغل العرب كما السعوديون بالتلاسن الذي حدث أثناء القمّة العربية في شرم الشيخ أوائل الشهر الحالي (مارس) بين الأمير عبد الله والقذافي. لم تكن المشكلة في الخلاف السياسي بين البلدين حول التواجد الأميركي في السعودية والذي سبّب العصبيّة والحساسية الشديدة للأمير عبد الله، وإنما في كلمات هذا الأخيرة والتي أضحت لغزاً عجز السعوديون أنفسهم عن تفسيره وتحليله.. وقد توقفوا عند الجملة الأخيرة للأمير: (الكذب أمامك والموت قدّامك) ومغزاها!

أحدهم علّق بأنه سيدفع نصف ثروته إذا ما قدّم أحدٌ تفسيراً مقنعاً لما قاله الأمير.

آخر قال: كم هي مهزلة أن يتولّى مثله حكم دولة وهو لا يعرف أن يتحدث بجملتين مفيدتين!

ثالث قال: لا تلوموه، فسبب (خربطة) ولي العهد جاءت من نايف وزير الداخلية الذي سبّب له عقدة لسانية منذ زمن طويل، ونايف الآن وجهاز مباحثه متورطان في ترويج الحديث والسخرية من الأمير لأغراض خاصة!

رابع قال ساخراً أن العلماء اختلفوا في تفسير الحكمة التي جاء بها الأمير في مؤتمر (سفهاء العرب) وأنها سوف تحفر في كتب التاريخ كما حفظت مقولة: (العدو أمامكم، والبحر من خلفكم) وأردف: (ليغفر لي الله هذا التشبيه الوقح) لأنه (حرام أن يقود الأمة شخص لا يستطيع أن يقول جملتين صحيحتين)!

خامس قال: (هذا المعتوه القذافي فضح مدى ما يتمتع به رأس الهرم لدينا من قوة في الحجة والخطابة)!

مثقف سعودي وضع ثلاثة احتمالات كتفسير: أن يكون ما قاله الأمير دعاء على القذافي، وهو مستبعد؛ وإما هجاء لا يفهم معناه، وإمّا تهديد!

ولكن أحدهم سخر من هذا فقال: (الامير عبدالله هزّ علم البلاغة والحكمة من أركانها، وقال عبارة أسطورية سيخلدها التاريخ)!

وقال ساخر آخر بأن ذكر القبر تهديد علني للقذافي (يستلزم بالضرورة أن يلجأ لأقرب مركز شرطة وأخذ تعهد بعدم الإعتداء من سموه على فخامته). وأضاف بأن أمراء ورّطوا طويل العمر، وكان من المفترض أن يقوموا بعمل (مونتاج للكلام الذي سيقوله).

لم يقتنع أحدهم فردّ: (ألم تلاحظ الأمير سعود الفيصل وهو يحاول عمل المونتاج، ولكنه فشل وأربك الأمير عبدالله، وذلك بسبب عدم التحضير لهذا الموقف، فالمعتوه القذافي فاجأهم).

آخر وجّه طعنة لولي العهد حين قال بأنه (رجل بدوي وطني وأشرف وأفضل من الذين سبقوه، ولكنه لا يمتلك مؤهلات القيادة ويوجد غيره الكثير ممن هو أكفأ منه). ربما الأكفأ هم نايف وسلطان!

(الملاسنة) يقول أحدهم، (أصبحت علنيّة وبثاً مباشراً وحيّاً. وليسجل التاريخ أن أول من ابتدع (الملاسنة) علناً، هو ولي العهد السعودي، بالرغم من أن غالبية الشعب إعتبرت ذلك إبداعاً!!، أو بدعة بديعة وهو مبدع البدع وصاحب مبادرات بديعة أو مبتدعة! كما أني أجزم أن بدعة إبداع المبتدع البديع الأمير عبد الله قد راقت للكثير من رؤساء الدول العربية وهم عاقدون العزم على متابعة النهج المبتدع البديع والملاسنة العلنية ونشر الغسيل والتعرية العلنية، والدليل ما حدث بمؤتمر القمة الاسلامية بالدوحة).

لكن المدافعين عن ولي العهد ليسوا قلة، فقد تطوّعوا لتفسير كلماته وموقفه الشديد ضد القذافي الذي وجد في ردّ ولي العهد مبالغة مفاجئة.

أحد المدافعين قال بأن عبد الله كان صريحاً فلا (تصموه بالجهل وعدم الحنكة السياسية.. نعم تنقصه مواهب القيادة العلمية والتعاملية). آخر قال بأن الأمير قصد الكذب إمامك وليس (أمامك) كما سمعها البعض (الساذج). وأن القبر قدامك، أي أنه قريب منك نظراً لكبر سنك. ثالث قال أن المقصود: إن كذب القذافي أمامك أيها السامع، وأما القبر قدامك فتعني (أنا ـ أي ولي العهد ـ من سيدفنك حياً!).

تساءل مدافع رابع: هل كان قادة العرب بل حتى القادة السعوديون حكماء وخطباء؟

وزعم خامس بأن أهل الشام عموماً يعلمون أنه هذه مقولة معروفة (الكذب أمامك والقبر قدامك)!

رد عليهم معترض: (نحن لا نريده أن يكون حكيماً أو بليغاً.. ولكن المطلوب والمفترض أن يكون قائد أي أمة قادراً على إنشاء جملة كاملة مفيدة بدون أخطاء، لا تعتعة فيها. وبالعامي: "نبيه يعرف يحتسي زين")!

لكن برأي البعض فإن (الخطابة ليست محك إختيار القائد وإنما الوطنية). أيّد هذا مؤيد بالقول: (لم يكن القادة السياسيون هم الأكثر ثقافة ولا أكثر الناس بلاغة. هناك شروط أخرى للقيادة ليست البلاغة أهمها)!

وتذرّع آخر بأن الأمير احتدّ، وماذا سيكون حال العربي إذا احتدّ في عفويته (هل سنتوقع أن يخطب بخطب منتسكيو أم أدبيات الجاحظ؟).

* * *

من المؤكد أن ملوك آل سعود وكبار الأمراء لا يجيدون الحديث أو الخطابة، بمن فيهم الملك الحالي وقد كان كثير الكلام الذي لا معنى ولا فائدة منه. ولكن الأمير عبد الله ابتلي بمن يتصيّد أخطاءه من قبل منافسيه الأمراء الذي يطعنون في قدراته القيادية وفي فهمه للسياسة، أي أن الأمر مجرد لعبة سياسية داخلية بين الأمراء.

المشكلة أن (حكيم العرب!) عبد العزيز التويجري، كاتب خطابات ولي العهد يعلم حجم المشكلة، وقد جاء حديث الأمير في القمة كارثة على سمعته. ولذا ننصحه بتهيئة ولي العهد كما تمت تهيئة الملك فهد الذي سبق وأن تلقى دروساً في الخطابة نعلم أنه لم يستفد منها كثيراً! لعل ولي العهد يكون طالباً مجدّاً ألمعياً!

فسد الزمان

د. عبد الله الحامد

فسدَ الزمانُ مع المكانْ، والحرُ أخلدَ واستكانْ
اللقمةُ النكراءُ خدّرتِ الرجالَ فلا حصانْ
والعيشُ أضحى مهنةً كلُ العقول لها رِهانْ
سقطَ النصيفُ فلا قناعَ على وجوهِ الهرمزانْ
بالمالِ يُوزَنُ كلُ شيءٍ عندما فسدَ الزمانْ
ضاعتْ مفاتيحُ المروءةِ في جيوبِ القهرمانْ
وتزلّفَ العلماءُ في طلبِ الرياسةِ والمكانْ
يتهافتونَ على الحطامِ كجوّعٍ فوقَ الخوانْ
شربَ السقاةُ الخمرَ وانتثرتْ على الليل الدنانْ
وترجّلَ الفرسانُ واستلقى على الفرسِ الجبانْ
ألقى السلاحَ محاربٌ والنومُ ألقى الديدبانْ
وبكى امرؤُ القيس العذارى في دروبِ الروبعانْ
ألقى القصيدةَ عندَ قيصرَ حينَ ماتَ الترجمانْ
يا شاعر الزمن الرديء وأينَ منكَ الصاحبانْ
يا قيسُ هل تبكي قتيلكَ مَنْ تُرى زرعَ السنانْ؟
فمتى يجيءُ محمدٌ فالجاهلية في قِرانْ
لا بدّ أن تلدَ النساءُ الشمُ حرًا لا يُهانْ

الحجاز - Microsoft Internet Explorer

File Edit View Favorites Tools Help



Address http://www.alhijazi.org/ Go

الحجاز

هذا الحجاز تأمّلوا صفحاته   سِفرُ الوجودِ ومعهدُ الآثارِ

- الحجاز السياسي
- الصحافة السعودية
- قضايا الحجاز
- الرأي العام
- إستراحة
- أخبار

- تراث الحجاز
- أدب و شعر
- تاريخ الحجاز
- جغرافيا الحجاز
- أعلام الحجاز
- الحرمان الشريفان
- مساجد الحجاز
- آثار الحجاز
- صور الحجاز
- كتب و مخطوطات





كيف يحقق إنقسام السكان وحدة السلطة السعودية

في تقريرها الصادر هذا العام (2002) كتبت شركة بي إف سي (Petroleum Financing Company) بأن ليس هناك ما يمكن وصفه بـ (مجتمع سعودي) وانما الصحيح قوله هو مجتمعات متعددة. ويرى التقرير بأن الانقسامات الداخلية على قاعدة مذهبية (سنة وشيعة) او مناطقية (نجد وحجاز وربما بدو وحضر) أو قبلية تحقق ضمانات أكيدة حيال أي ثورة وطنية، وأن أسوأ التحديات التي تواجه السلطة حسب التقرير ستكون في الغالب ذات طابع محلي أي مناطقي.

ينبّه التقرير الى قضية على درجة كبيرة من التعقيد وهي ان انتظام المناطق والجماعات في وحدة سياسية موحدة هي المملكة العربية السعودية لم ينتج عن انصهار جماعي اختياري بل نشأ على أساس استتباع قهري والحاق قسري لهذه المناطق والجماعات.

وحتى قيام الدولة على أساس غلبوي في بدايات تكوينها لا يدحض الحاجة لاحقاً الى اعادة صهر ودمج في بنية الدولة الجديدة، تطوي مرحلة القهر والاستتباع وتوفر قناعات جديدة للملحقين الجدد بجدوى الانتماء لهذه الدولة.



تركي الحمد:
السعودية معتقلة وتواجه أزمة وجود

مقالة الكاتب والمفكر السعودي الدكتور تركي الحمد في الشرق الاوسط في الثالث من ديسمبر الجاري تضمنت جزئياً على الأقل لغة تبريرية لما اعتبر خروجاً غير مألوف عن النسق المعتاد لأحاديث الامير نايف ضد الأخوان بما يعزز ما ذهب اليه الكاتب حين أراد تحميل الاخوان الازمة التي تعيشها المملكة هذه الايام و(أنها مسؤولة عن عنق الزجاجة الذي تجد السعودية نفسها فيه الآن) وهي أزمة (تفوق في شدتها أكثر الأزمات السابقة التي مرت بها البلاد) حسب الدكتور الحمد. فعبارات كهذه تميل الى تعضيد موقف الامير نايف من جماعة الاخوان.

ولكن ما يقف خلف هذا الموقف هو الأهم. فالدكتور الحمد يستعرض صورة الاوضاع الاقتصادية والسياسية للدولة السعودية، فالوضع الاقتصادي يبدو ضعيفاً والاداء السياسي والاداري يعاني من بطء في الحركة والمرونة (ومن بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، أصبحت السعودية محط أنظار العالم في كل تفصيل من تفاصيل حياتها).



معوقات الديمقراطية في المملكة العربية السعودية

الحجاز في أول الكلام

قد يؤكد عنوان المجلة انطباعات متضاربة تبعاً للاتشدادات الفكرية والسياسية والانتماءات الايديولوجية المتباينة للقراء الكرام. ولعل من ابرز الانطباعات المتوقعة هو ما يستند فيها على النظر الى المجلة من زاوية التمثيل المناطقي بايحاءاته الانقسامية. وهذه النظرة غالباً ما تتعزز في ظل دول تحتضن جماعات متعددة من حيث انتماءاتها الجغرافية واصولها الاجتماعية وموروثها التاريخي والثقافي، وقد تتسع النظرة الى حد اعتبار المجلة كصوت ناشز في الدائرة الوطنية. هذه الهواجس مهما بلغ حجمها لا يمكن تبديدها غالباً بادعاءات سبقية أو مزاعم نظرية قبل خوض امتحان التجربة.

متشددون يهدمون قبر ومدرسة السيد علي العريضي العلوي

جرافات ومعدات هدم عديدة قامت صباح يوم الأثنين الموافق 2002/8/12م بالتجهيز لهدم مسجد السيد علي العريضي (766-825م). وكانت اتصالات قد جرت بكبار المسئولين في الحكومة السعودية والمؤسسة الدينية لمحاولة إيقاف هدم هذا المعلم الأثري والديني الهام، ولكن بعض المتشددين من رجال الدين قاموا في مساء ذات اليوم بهدم المسجد وتسويته بالأرض. وكان هذا المسجد وملحقاته إلى ما قبل حوالي خمسين سنة مركزا إسلاميا مهما لتدريس الدروس الدينية وكان يحتوي على مكتبة عامة كبيرة تحوي عشرات الآلاف من الكتب والمصادر الرئيسية للدارسين والباحثين في الدراسات الإسلامية.

حلم لازال يراود البعض:

Done   Internet

الحجاز على الانترنت   http://www.alhijazi.org

للمراسلة: editor@alhijazi.org